مكتبة
الأفواج العربية

الوثائق الأساسية للمشاريع التقسيمية

لبنان ١٩٧٧

اعداد وتقديم
عادل جميل امين

الطبعة الأولى
١٩٧٧

الوثائق الاساسية
للمشاريع التقسيمية

— ١٩٧٧ —

جمع وتقديم

عادل جميل امين

صدر عن :

الإتحاد الإشتراكي العربي

التنظيم الناصري

القيادة العامة للأفواج العربية

نحو مزيد من الولاء للوحدة العربية

في مواجهة المخططات التقسيمية

الاهــــداء

... الى الذين ضحوا بارواحهم في سبيل لبنان وعروبته ...

الى الذين ارتفعوا الى جوار ربهم كي تبقى للبنان وحدته ...

الى الذين قدموا اجسادهم ... مشاعل نور لاجيال مـن بعدهم ... وقرابين عـلى مذبح الحقيقة ...

الى الذين وعوا الحقيقة وامنوا بقدرهـم في الدفاع عن مبادئهم ... عنهم في عليائهم ... نقدم هـذه الوثائق ... لنؤكـد لبنيهم وللامة العربية من بعدهم انـه بقدر مـا تتسع الامال ترتفع التضحيات وبقدر ما يسمو الهدف يرتفع الثمن ...

المقدمة

بينما العالـم بأسره يتقدم في علاقاتـــه السياسيـة والاقتصادية والاجتماعية نحو مزيد مـن التعاون والتقارب وتوحيد المجتمعات الصغيرة لتشكل فيما بينها تجمعات بالحجم الكافي مـن الكبر والوزن السياسي والاجتماعي كي تستطيع مجاراة التقدم الاقتصادي أو كي تستطيع اخذ دورها في حلبة الصراع الاقتصادي العالمي ،

وبينما نرى العديد من المجتمعات غير المتقاربة مـع بعضها في كـافة المقومات المترجمة للوحدة الحقيقيه تسعى جاهدة لاقامة دولة واحدة فيما بينها آخذة بعين الاعتبار بعضا مـن مقومات الوحدة الطبيعية بـين الدول ، ومسهلة بذلك تقاربها الوحدوي ، وكل ذلك في سبيل حرصها على مصلحتها الذاتية ومصالح شعوبها ورغبة منهـا في السير قدما نحو المستقبل الافضل ومجـاراة التطور التكنولوجي ومتطلبـات في مقتضيات العصر الحديث .

وبينما بدا العالم المتحضر والدول العظمى تتسابق في غزو الفضاء وكشف مجاهل الكواكب وكانها قد ضاقت بهـا الارض بيابستها وبحورها ولم يكن بامكانها لجم حدود المعرفة عندها ولم تعد تسع حدود سيطرتها الارض ومن عليها فاخذت تسعى للسيطرة على الاجواء العليا ، وبينما يتزايد الشعور الانتمائي لدى الانسان الى مجتمع يغذيه الامـن والاستقرار رافعا شعار التقارب الانساني والتفاعل الانساني في اطار

من المحبة والوحدة والعدل ... تتنطح في ظل هذه المتغيرات وهذا التطور فئات من الشعوب التي ما زالت في طور النمو لتتقاتل فيما بينها ، وتستغل بعضها بعضا ، وعند فشل سيطرة قواها المستغلة على باقي القوى المستغلة (بفتح التاء) تراها تحاول جاهدة تقسيم رقعة الارض التي كانت تشكل للجميع ، فيما سبق ، وطنا ، كي تظل المنطقة بأسرها في حالة اشتعال وقلق واضطراب ... وطالما هذه القوى التي تشكل بمجملها شعبا في طور النمو ، ملهية عما يدور حولها في العالم المتقدم ومشغولة بواقعها المترد ي وببعضها بعضا ، فستظل خاضعة لاستغلال الدول المتقدمة تقنيا والمتخلفة بالواقع انسانيا بفعل استغلالها المتواصل والمستمر لهذه الشعوب المتخلفة أو التي هي في طور النمو .

ورغم هذا فان المستعمر المستغل لا يطرح خطته التقسيمية لو لم تلق الصدى المقبول لها في ارض الواقع اي في ارض المنطقة المتآمر عليها لتقسيمها ، فتارة يأخذ من الفوارق الاجتماعية الطفيفة منفذا لبث سمومه التقسيمية ، وطورا يعتمد على التفرقة الطائفية مدخلا لمخططاته التآمرية بعد أن يغذيها بدوره ويهيء لها كل الاجواء الطبيعية لنجاحها ، ومرة يعتمد على الفوارق الاقتصادية وفي كل مرة يسخر كل هذا لمصلحته الذاتية .

وبكل موضوعية وقناعة أشدد على أنه لو لم يجد في الواقع ارضية خصبة لمخططاته لما كان نجح ولا يمكن ان ينجح في مؤامراته التقسيمية .

ولا يغيب عن بالنا هنا .. الهدف الاستراتيجي الذي نادت به القوى الاستعمارية منذ ميلاد عهد الاستعمار وهو « فرق تسد » ويبدو انه شعار ما زال في صلب الاستراتيجية للاستعمار الحديث كما يطلق عليه اليوم .

ورغم أننا تعلمنا منذ الصغر أمثلة كثيرة على كون

مصلحتنا في وحدتنا وقوتنا في وحدتنا وذاتنا تنبع من وحدتنا ورغم ان المربين في كل مرحلة من مراحل طفولتنا كرروا علينا مثل : « عود الحطب سهل الكسر ، ورزمة الحطب المنيعة والصامدة في وجه أي قوة أخرى تبغي تحطيمها » ، فما زال بيننا فئات حتى اليوم تسعى للتفرقة بيننا ، لتشكل هي بنفسها جزءا من هذه التفرقة ، واضعة عصبة على أعينها ولاجمة كل توعية وحدوية بينها ومتجهه بعناد قاتل نحو تجزئة الوطن وتجزئة المواطنين وتقسيم البلد والتفرقة بين قواه العاملة .

فالشرق الاقصى الذي مزقت معظم دوله السياسات الاستعمارية فاقامت في كل بلد فيه دويلتين متحاربتين أخذ في العصر الحديث يعي هذه الحقيقة ويعي دور القوى المضادة ، لمصلحته ، في ابقائه مشرذما ، فثار وحارب ضد أقوى الدول بل لا نكون منحازين ان قلنا ، اعظمها ودفع سنين طويلة من الحرب المريرة كي يعود الى وحدته .

ونحن معشر العرب ، ونحن أمة العرب ما زالت الانظمة السائدة في اقطارنا تعيش مرحلة « جامعة الدول العربية » وكأنها ضيوف فيها أو كأنها منبر خطابي موسمي وعند كل طارىء . بل عندما رضينا بجامعة الدول العربية فكانت لنا بمثابة خطوة مجمعه على طريق الوحدة ولكن بدأنا بها بعدد قليل لا يتجاوز عشر دول واصبح عدد الدول والدويلات المشاركة فيها واحدة وعشرون أو أكثر .. وباشكال من الاقليمية الجديدة الرهيبة . ولم نسع لتطوير اشكال عملنا نحو اقامة دولتنا الواحدة تلهينا عن ذلك صراعاتنا الداخلية أو صراعاتنا القطرية أو تصوراتنا العالمية ، وذلك باستثناء الوحدة الفعلية التي تمت بين القطرين العربيين المصري والسوري وميلاد الجمهورية العربية المتحدة ، واستمرارها منذ ١٩٥٨ وحتى ١٩٦١ ثم المؤشرات الوحدوية والتي تمت في اوائل الستينات (١٩٦٣) واعني بها « الوحدة الثلاثية » وطلب الامن الدخول في الخطوة الوحدوية ، واخيرا وفي مطلع السبعينات أبرز مؤشر نحو مرحلة وحدوية كان

« ميثاق طرابلس » الذي أفرز اتحاد الجمهوريات العربية ، وما عدا ذلك فلم نشهد أو نعلم بوحدة شعبية فعلية أو بسعي نحو وحدة عربية .

والادهى من كل ذلك ، ما تحاول القوى الاستعمارية والصهيونية العالمية تنفيذه في هذه الايام على أرض وطننا وعبر ادواة انعزاليه لبنانية من تقسيم للقطر العربي اللبناني الموحد وكأني بها ما زالت مستمرة في تنفيذ المخطط التقسيمي منذ معاهدة سايس — بيكو عام ١٩١٦ والتي تطورت بتطور العقل الاستعماري والصهيوني ، والتي اصبح المعيار الطائفي فيها خير وسيلة لها بعد ميلاد اسرائيل .

فان كانت معاهدة سايكس — بيكو قد وضعت لتقسيم المشرق العربي وتوزيعه على الدول المعنية بالصراع في تلك الحقبة من الزمن ، وان كانت هذه المعاهدة التقسيمية تعبر عن مرحلة من التفكير ، أي بعد القضاء على الخلافة الاسلامية أريد للمعاهدة القضاء على شكل القومية والفكرة القومية ، فان كل المخططات التقسيمية التي تطرحها القوى الحزبية المارونية اللبنانية المتمثلة في « الجبهة اللبنانية » وحدها والتي لا تعبر مطلقا عن رأي الغالبية المسيحية في لبنان ، تسعى اليوم لخدمة اسرائيل والصهيونية العالمية ، ولتعطيها المبرر والحجة لبقائها كدولة طائفية وعنصرية . فبفشل صيغة التعايش بين الطوائف والتي كان الوطنيون يسعون لتطويرها نحو تحالف القوى العاملة من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ورأسمالية غير مستغلة في المجتمع اللبناني ، ونجاح التفرقة الطائفية ونجاح قيام دولة طائفية في لبنان يتبعها حتما وبفعل منطق الاشياء دويلات طائفية فيه ، تكون مبررا فعليا للدولة الطائفية العنصرية المتمثلة باسرائيل .

ولا يفوتنا أن المخطط الاستعماري نادى ونادي بضرورة قيام دويلات طائفية في هذه المنطقة ولا يفوتنا الرسائل الشهيرة المتبادلة بين ساسون وشارفت وبن غوريون والتي يصرون فيها على انشاء هذه الدويلات الطائفية ، لانها وحدها

تشكل الحزام الامني لاسرائيل وتثبت شرعيتها وتبقي على وجودها .

وبمقدار ما يتلاشى البعد الوحدوي ويتباعد البعد القومي بقدر ما تقوى الصيحات الاقليمية وتترسخ النزعات التقسيمية ويتحقق للمستعمر الاستيطاني هدفه المنشود .

وما المشاريع التي تطرح اليوم في لبنان والتي تسعى لتقسيمه الى دويلات طائفية الا ضمن هذا المخطط .

فالمشروع الاول ، والقاضي بتقسيم لبنان الى ثلاث دويلات ، شيعية في الجنوب ، مسيحيه في الوسط وسنية في الشمال .

أو المشروع الثاني القاضي بتقسيم لبنان الى ولايتين في ظل رئاسة الجمهورية الواحدة والنقد الواحد فقط مع قسمة كافة المؤسسات وكل ما تبقى بعد ذلك . مع اعتبار بيروت الشرقية وجبل لبنان بما فيه الشوف حدودا وامتدادا للولاية الاولى وتكون بيروت الغربية وما تبقى من لبنان القديم حدود الولاية الثانية .

أو المشروع الثالث والقاضي بتقسيم لبنان الى كانتونات عددها احدى عشرة ثلاثة منها مسلمة صرفة وثلاثة مسيحية صرفة وثلاثة مختلطة وتبقى بيروت الشرقية للمسيحيين والغربية للمسلمين .

أو المناداة بالتعددية والمناداة باللامركزية السياسية او مهما اختلفت التسميات فانها كلها تبقى في اطار الجو والمخطط التقسيمي نفسه .

وهنا يبرز قمة دور القوى الانعزاليه التقسيمية والتي كانت وفودهم تجوب العالم داعية للتقسيم حيث وضعوا عدة خطط للتقسيم المطلوب ، مستفيدين من تجربة الدولة العنصرية الاسرائيلية في هذا المجال . وهكذا رفعوا شعار

اقامة الدولة المارونية بمفهوم عنصري ولكن متجنبين الحصار الاقتصادي العربي المفروض على اسرائيل بانفتاح اقتصادي على الدول العربية وباتصال جغرافي معها عبر ممر ضيمق يصلهم بالجمهورية العربية السورية ويقسم لبنان الى عـدة أقسام .

وهنا نذكر بأن خطة تقسيم فلسطين التي نفذت بعد وعد بلفور كانت خطوة بسيطة على طريق ابتلاع فلسطين من قبل اسرائيل بشكل من الاستعمار الاستيطاني الفريد من نوعه ... فهل تكون المناداة بتقسيم لبنان خطوة متقدمة نحو تقسيمه فعليا ليتبعها خطوة نحو ابتلاعه استيطانيا كما حصل في فلسطين ، وهل يكون التقسيم في لبنان .. خطة اسرائيلية ... وخطوة من قبلها على طريق ابتلاع لبنان ... لتحقيق هدف اقامة اسرائيل من النيل الى الفرات .. أم هل يكون تقسيمه لبنان خدمة لاسرائيل وتمكينها مستقبلا من دخول اتحاد فدرالي بين دويلات المنطقة الطائفية المتآمر على انشائها ؟

مهما تنوعت الاراء ومهما تقاربت ففي احسن الحالات سيحصل شرخ خطير لكل امل قومي في الوحدة وفي اسوئها امعان بالتفريط بالوطن العربي وهدره وبعثرة ذاته على كل متطفل وعلى كل راغب فيه .

وان كنا في لبنان كقوى وطنية وقومية وتقدمية نتصدى لهذه المحاولات التي تحاك ضد اقليمنا انما ندافع بذلك عن كل الامة العربية ، لا ن المدخل الطائفي للتقسيم الذي رفعت لواءه القوى الانعزالية هو المؤامرة بنفسها والتركيبة الطائفيه السائدة في معظم اقاليم واقطار الوطن العربي ، بما فيها من اقليات تشكل قنابل موقوتة يحدد ساعة انفجارها المستعمر نفسه الـذي غرس بذور التفرقة الطائفية في نفوس بعض القوى المتمثلة في « الجبهة اللبنانية » او « الحزبية المارونية الانعزالية » ولا نريـد الغوص في التفصيل ولكـن مـآسي السودان من جنوبه وملهاة العراق عـن نضاله القومي في شماله وخلاف المغرب العربي على صحاريه ستكون كلهـا

مداخل لمزيد من التقسيم ومزيد من التفرقة في الامة العربية وستشكل الدولة العنصرية المتآمر عـلى انشائها في لبنان ، المدخل الطبيعي والخطوة المقتدى بها في كل هذه الاحوال ، وفي معظم الاقطار ودون استثناء .

ان مناداتنا بالتصدي لهذه المشاريع التقسيمية الدافعة باتجاه اقامة دويلات طائفية لم يكن في اي لحظة من اللحظات مرده خوفا مـن نشوئها ، لاننـا كمـا حاربنا العنصرية الصهيونية ، ومـا زلنـا مصممين على تحرير كامل التراب العربي في فلسطين ، فلدينـا الرغبة والقدرة على محاربة النماذج الطائفية الجديدة ، ولكـن مناداتنا اليوم بالتصدي للتقسيم نابعة من القناعة لدينـا بعدم هدر حقوق المواطنين المسيحيين وانهاء الفائدة التي كانوا يجنوها مـن الاقاليـم العربية . ان حرصنا على انسانية القومية العربية ، وهي الغطاء الذي تنطفيء تحته نار المخططات التقسيميه ، ان اي تقسيمية في لبنان سيحرم المقسمين حق التنقل بين الاقاليم العربية وحتى بـين الدول الصديقه لهـا ويدفع بالغالبية العظمى مـن السكـان الى الهجرة الى استراليـا وامريكا اللاتينية وخلافها حيث لا ملاذ ولا مأوى .

ونحـن كقوميين عرب نقولهـا بوضوح وصراحة ان الكيانية اللبنانية بشكلها الحالي وحدودها الحالية هي الحد الادنى من الممكن الذي نقبل به لان تطلعاتنا وحدوية عربية قومية ، فاما أن يكون لبنان الحد الادنى مرحليا أو لا يكون .

فمع كوننا ندق ناقوس الخطر القومي ، فاننا نتصدى ونسلط الاضواء على كل المخططات ونترك لكل العرب ولكل مواطن مـن أن يعمـل ليوقف المؤامرة لان التـاريخ يسجل وسيحاسب . ومهما اختلفت خلفياتنا ومشاربنا السياسية ، وتصوراتنا ان كانت متفائلة او متشائمة ... ولكن الوثائق التاريخية تبقى متجردة .. ونحن نسوقها هنا كي يكون لكل ذي عقل ولكل ذي حق ان يعي واقعه فيعمل بثبات عـلى أرضه حفاظا على مستقبله .

عادل جميل أمـين

ـ ٧ حزيران ـ ١٨٤٠
اتفاقية بين طوائف لبنان وتوحيد الكلمة

مقدمة :

الوثيقة الاولى لبدء التململ الطائفي في المجالات السياسية والتي شكلت منطلقا وقاعدة جديدة في تاريخ المنطقة وبداية للتقسيم النفسي علاوة على كونها نموذج من نماذج الدعوات الطائفية ضد التفاعل العربي وضد الوجود العربي في جبل لبنان . وقد أتت هذه الوثيقة بعد الدعوة التي وجهتها دير القمر في حينه الى محاربة الحكم المصري وعقدت الخلوة في دير القمر يوم ٢٧ ايار ١٨٤٠ ووقعت الوثيقة في ٧ حزيران ١٨٤٠ وصدق عليها خوري الكنيسة حيث وضع ما حرفيته باسفلها :

« انه قد حضروا المدونة اسماؤهم اعلاه وقسموا يمين على مذبح « ماري الياس بحسبما هو محرر اعلاه حرفيا وللبيان حررنا هذه الشهادة تحريرا في ٨ حزيران سنة ١٨٤٠ مسيحية » .

كاتبه

« القس اسبيديون عراموني خادم
ماري الياس انطلياس انطونياني »

ملاحظة : نقلا عن اسد رستم : الاصول العربية المجلد الخامس ، الاوراق السياسية لسنة ١٢٥٦ هـ ووثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠ للدكتور عبد العزيز سليمان نوار ١٩٧٤ وثيقة رقم ٨٤)

الداعي لتحريره

انه يوم تاريخه قد حضرنا الى ماري الياس انطلياس (١) المذكورة اسماؤنا به بوجه العموم من دروز ونصارى ومتاولة واسلام المعروفين بجبل لبنان (٢) من كافة القرى وقسمنا يمين على مدبح (٣) القديس المرقوم بأننا لا نخون ولا نطابق بضرر أحد منا كليا بل يكون القول واحد والري (٤) واحد (٥) .

ونحن جمهور الدروز اذا حدس (٦) منا ادنا خلل نكون بارين (٧) من ديانتنا ومقطوعين من شركة الدروز والحظوظ الخمسة وتكون نسوانا طالقة من السبعة مذاهب ومحرمة علينا من كافة الوجوه وأيضا يشهد علينا ماري الياس ، ويكون خصمنا ، وقد أقمنا علينا شيخا جناب الشيخ فرنسيس بن جناب الشيخ حنا هيكل الخازن من غوسطا ، ونحن جمهور النصارى الذي يخون منا يكون ماري الياس خصمه ولا يكو موته على دين المسيح .

حرر في ٨ ربيع الاخر سنة ١٢٥٦ الف ومايتين وستة وخمسين

المقر بما فيه

جمهور الدروز في جبل لبنان ونصاره ومتاولة واسلام بوجه العموم

---

(١) كنيسة في بلدة انطلياس .

(٢) استعمل عبارة جبل لبنان ، اذ ان لبنان السياسي لم يكن معروفا في تاريخه .

(٣) هكذا في الاصل وصحها (مذبح) .

(٤) هكذا في الاصل وصحها (الرأي) .

(٥) وردت العبارة الاخيرة على النحو التالي « لا نخون ونطابق بضر أحد منا كائنا من يكون القول واحد والرأي واحد » في كتاب أسد رستم : الاصول العربية ، المجلد الخامس ، الاوراق السياسية ، لسنة ١٢٥٦ هـ ص ١٠٠ .

(٦) أي حدث .

(٧) متبرئين أي خرجوا عن ديانتهم .

عهد الصلح بين الدروز والموارنة

٦ تموز — ١٨٦٠

تعليق

ومن نفس المنطلق الطائفي الذي بدأ عام ١٨٤٠ ونتجت عنه الحرب الاهلية عام ١٨٦٠ استمرت عهود الصلح من منطلقات طائفية ظاهرها توحيدي وباطنها زيادة هوة التقسيم الطائفي او النفسي وزرع بذور صالحة لاي تآمر مستقبلي .

مقدمة :

كانت جهود الدولة العسكرية لوقف الحرب الاهلية بين لدروز والموارنة تصاحبها جهود سياسية الغرض منها تقوية نبضة الادارة العثمانية على لبنان ، وابعاد القوى الاستعمارية الاوروبية عن الصيد الثمين في الماء العكر ، واظهار الدروز والموارنة بمظهر الوئام في ظل الدولة العثمانية . فكان ان نجح خورشيد باشا — مشير صيدا — في ان توقع بعض الزعامات الدرزية والمارونية على صك المصالحة هذا ، الذي اصبح ورقة تلعب بها الحكومة العثمانية على مائدة المفاوضات مع الدول الكبرى الاوروبية .

الا ان هذه الدول الاوروبية سعت بنجاح الى قتل هذه المصالحة في مهدها تمهيدا لفرض نظام المتصرفية على الدروز والموارنة والدولة العثمانية .

(نقلا عن نادر العطار : تاريخ سورية في العصور الحديثة ، ج ١ ، ص ٣٠٢ — ٣٠٤ ، وانظر كذلك مجموعة المحررات السياسية ، ج ٢ ، ص ١٠٩ (نقلا عن وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ — ١٩٢٠ للدكتور عبد العزيز سليمان نوار ١٩٧٤ وثيقة رقم ١١٨) .

نحن الموقعون ادناه قائم مقام ووكلاء واصحاب الاقطاعات وديوان شورى النصارى واعيان المسيحيين ذهبنا اجابة لامر دولة مشير صيدا عند سعادة كاخية دولته والقائم مقام وصفي افندي فاجتمعنا بقائم مقام الدروز والوكلاء واصحاب الاقطاعات ورجال ديوانه واعيان الدروز فسعينا جميعا الى استئصال اسباب الشقاق بيننا وضمان الراحة العمومية في المستقبل وفقا لاوامر دولته وحبا بمصلحة البلاد واعترفنا بأن الحكومة وزعماء البلاد وعقلائها المحبين خيرها وامنها لم يفتروا عن مواصلة السعي اتقاء وقوع الاضطرابات ، بيد ان دسائس محبي البلبلة ولا سيما الاشخاص الخالية قلوبهم من الرحمة الذين لا يشفقون على الاطفال والاولاد والبنات وعناد الجهال حال دون منعهم نشوب الحرب فأجمعوا على انه لا يوجد في هذا المأزق الحرج وسيلة تضمن حق الدماء واعادة الامن الى نصابه الا عقد الصلح بين الفريقين المتحاربين طبقا لشروط الوثيقة المبرمة في سنة ١٢٦١ هجرية (١٨٤٥) وقوامها « تناسي الماضي » .

وبناء على ما تقدم تم الاتفاق بعون الله كتابة صك الصلح العام هذا على الشرط المذكور آنفا وهو انه لا يحق لاحد الفريقين أن يطلب تعويضات عما حدث منذ بدء الحرب حتى الان وكل من يحاول بعد توقيعه الصك نقض الشرط يعاقب .

وعلى جميع الزعماء ان يتحدوا لمنع وقوع هذا الامر .
ان اوامر الحكومة ستصدر وفقا لنظامات جبل لبنان وعلى القائم مقام واصحاب الاقطاعات ان يطبقوا اعمالهم على

النظامات المذكورة فيبادرن الى تنفيذ كل اوامر الحكومة متعهدين بايقافها على مجرى الشؤون كلما اقتضت الحاجة وعليهم ان يبذلوا جهدهم لتوحيد كلمة الطائفتين وبث روح الولاء والوئام بينهما لتوطيد راحة الاهلين وأمنهم وضمان رفاهيتهم ولا سيما لاعادة كل شخص الى بيته ليعيش براحة ويستلم امواله واملاكه دون ان يلاقي ممانعة من احد او يلتحق به ادنى ضرر . وعند اللزوم يجب عليهم ان يساعدوا الاهالي على قدر طاقتهم وفقا لنظامات الحكومة مستعينين بدولة مشير صيدا .

وستتخذ عاجلا الوسائل الحازمة لازالة كل سبب خلاف واستبدالها بتوثيق عرى الالفة وتوطيد دعائم الامن وفقا لارادة جلالة السلطان ايده الله ولنيات دولة المشير .

بيد انه لما كان من المقرر ان اسباب الاضطراب الرئيسية منشأها التراخي في تنفيذ الاوامر والنظام اللبناني فالموقعون ادناه يلتمسون من دولته ان يتخذ اقوى الوسائل لنصب ميزان العدل لتجري الامور مجراها الطبيعي وانصاف كل شخص بمنتهى النزاهة . وعلى جميع اصحاب الاقطاعات والموظفين ان يتموا واجبات وظيفتهم بنشاط ومزيد انتباه وفقا لنظامات الجبل والا يسمحوا بحدوث ادنى ظلم وانا لنرجوا انهم يسارعون الى قضاء هذا الواجب بالنزاهة المفروضة على ضميرهم .

وبناء على ما تقدم عقد الصلح بيننا على الشروط المشروحة اعلاه ورؤي مناسبا ان يكتب اربع نسخ من هذا الصك توقعها كل من الطائفتين فاثنتان منها يتبادلها الفريقان والاثنتان الاخريان تسلمان الى دولة المشير ليحفظها في خزائن اوراق الحكومة ليكونا قاعدة للعمل في الحال والاستقبال .

التواقيع : القائم مقامان المسيحي والدرزي واصحاب الاقطاعات واعضاء الديوان وكلاء واعيان البلاد .

نشرة فؤاد باشا الى اهالي سوريا بخطواته لاعادة الامن الى سوريا

١٩ تموز — يوليو ١٨٦٠ / ٣٠ ذي الحجة ١٢٧٦

(نقلا عن نادر العطار : تاريخ سورية في العصور الحديثة ، ج ٢ ، ص ٣١٠-٣١١ ، وانظر مجموعة المحررات السياسية ، ج ٢ ، ص ١٧٥) . (نقلا عن وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ — ١٩٢٠ للدكتور عبد العزيز سليمان نوار ١٩٧٤ وثيقة رقم ١١٩)

نص الوثيقة

الى شعب سوريا :

ان الحرب الاهلية التي نشبت في جبل لبنان بين الموارنة والدروز واسالت أنهرا من الدم قد أوجبت استياء جلالة المتبوع الاعظم الشامل برأفته جميع رعاياه على السواء دون ادنى تمييز .

من الامور المخالفة لنيات جلالته اعتداء فرد او ملة من الملل على اخرى لاي سبب كان أو بأية صورة كانت وبناء عليه فجميع الذين يخالفون هذه الاوامر يعدون كمتمردين على

الحكومة . ومن ثمة يجب محو آثار كل عداء بعد الفظائع التي اقترفها أهالي لبنان .

قد جئت موفدا من قبل الحضرة السلطانية بمهمة مستقلة وخارقة العادة لمعاقبة الذين ارتكبوا هذه الجنايات وقد تضمن الفرمان السلطاني العالي الشأن الموجه الي بيان السلطة المخولة لي فأظهر عدالة الحضرة الشاهانية ملجأ المظلومين التي تصغي لشكاويهم وتقتص من الظالمين وسأتمم ما عهد الي به بكل نزاهة فليرتح بال الجميع . أما في ما يختص بالعيل التي طردت من بيوتها فأتكفل باعادتها وسد حاجاتها المعاشية مظهرا لها بذلك الشفقة الخاقانية والمعدلة الشاهانية . ينبغي ان يقف الاقتتال حالا فان الجنود السلطانية التي بأمرتنا منذ اليوم ضد من يخالف هذه الاوامر ويبدأ بالعداء منذرين بانزال العقاب العاجل في كل من يعكر كأس الراحة . وقد فوض الينا خلا السلطة لوضع حد للاقتتالات وسائل غير عادية لمحاكمة الافراد الذين اقترفوا الجنايات فللجميع كبارا وصغارا ان يبسطوا لدينا شكاويهم فنعيرهم اذانا صاغية . ولاحاطة الجميع بذلك حرر .

اتفاقية سايكس — بيكو

١٦ ايار ١٩١٦

مقدمة

وان كانت اتفاقات ١٨٤٠ وعهد ١٨٦٠ كانتا تبرزان التقسيم الطائفي والنفسي في المنطقة العربية فان معاهدة سيكس — بيكو قد اتت لتبرز التقسيم الجغرافي وتوزيع النفوذ فيها على الدول الاستعمارية واطلالة منها على التفريط ببعض الاراضي العربية التي جاء وعد بلفور للصهيونية العالمية بعدها ليقيم اسرائيل . بالاضافة الى ذلك فان معاهدة سيكس — بيكو تعبر عن مرحلة جديدة من التفكير ، فبعد تقهقر واضمحلال الخلافة الاسلامية طرحت فكرة القومية العربية وفي مواجهة ذلك برزت الاتفاقية المذكورة لتشكل المدخل الفعلي للقضاء على الخلافة الاسلامية والقومية العربية.

(نقلا عن جورج انطونيوس . يقظة العرب، ترجمة الدكتور ناصر الدين الاسد والدكتور احسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص ٥٧٩—٥٨٢ — نقلا عن وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث وثيقة رقم ١٤٠) .

نص الوثيقة

المادة الاولى — ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان ان تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة او حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) (داخلية سورية)

و (ب) (داخلية العراق) المبينتين في الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانكلترا في منطقة (ب) حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية ، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية او حلف الحكومات العربية .

المادة الثانية — يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سورية الساحلية) ولانكلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) (١) انشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة او بالواسطة او من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة او حلف الحكومات العربية .

المادة الثالثة — تنشأ ادارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة .

المادة الرابعة — تنال انكلترا ما يأتي :

(١) ميناء حيفا وعكا .

(٢) يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات ما مع دولة اخرى للتنازل عن قبرص الا بعد موافقة الحكومة الفرنسوية مقدما .

المادة الخامسة — تكون الاسكندرونة ميناء حرا لتجارة الامبراطورية البريطانية ، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم

(١) هو نفسه الخليج العربي ، وتحاول الدوائر الاستعمارية استعمال تسمية « خليج فارس » عليه لاثارة نزاع بين الدول العربية وبين ايران حول هوية اللخيج ، وخلق صراعات في المنطقة تبعد الدول العربية عن الاستقرار والامن الضروريين للتقدم

الميناء ، ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباح حرية النقل للبضائع الانكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة الى المنطقة الحمراء او الى المنطقتين (أ) و (ب) او صادرة منهما . ولا تنشأ معاملات مختلفة (مباشرة او غير مباشرة) على اي سكة من سكك الحديد او في اي ميناء من موانىء المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية .

وتكون حيفا ميناء حرا لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض اعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسوية ويكون نقل البضائع الفرنسوية حرا بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الانكليزية في المنطقة السمراء ، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء او الحمراء او المنطقة (أ) و (ب) او واردة اليها ولا يجري ادنى اختلاف في المعاملة بالذات او بالتبع يمس البضائع او البواخر الفرنسوية في اي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانىء في المناطق المذكورة .

المادة السادسة — لا تمد سكة حديد بغداد في المنطقة (أ) الى ما بعد الموصل جنوبا ولا في المنطقة (ب) الى ما بعد سامرا شمالا الى ان يتم انشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب مارا بوادي الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين .

المادة السابعة — يحق لبريطانيا العظمى ان تنشيء وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة «ب»، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في اي وقت كان على طول هذا الخط . ويجب ان يكون معلوما لدى الحكومتين، ان هذا الخط يجب ان يسهل اتصال حيفا ببغداد، وانه اذا حالت دون انشاء خط الاتصال في المنطقة السمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لادارته تجعل انشاءه متعذرا فالحكومة الفرنسوية تكون مستعدة ان تسمح بمروره في طريق

بربورة — ام قيس — ملقى — ايدار — غسطا — مغاير (١)، قبل ان يصل الى المنطقة (ب) .

المادة الثامنة — تبقى تعريفة الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (أ) و (ب) فلا تضاف اي علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة اخذ العين الا ان يكون اتفاق بين الحكومتين .

ولا تنشأ جمارك داخلية بين اية منطقة واخرى من المناطق المذكورة اعلاه وما يفرض من رسوك الجمرك على البضائع المرسلة الى الداخل يدفع في الميناء ويعطى لادارة المنطقة المرسلة اليها البضائع .

المادة التاسعة — من المتفق عليه ان الحكومة الفرنسوية لا تجري مفاوضة في اي وقت كان للتنازل عن حقوقها ، ولا تعطي ما لها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة اخرى الا للدولة او حلف الدول العربية بدون ان توافق على ذلك سلفا حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسوية بمثل هذا في ما يتعلق بالمنطقة الحمراء .

المادة العاشرة — تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسوية بصفتهما حاميتين للدولة العربية على ان لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة ان تمتلك اقطارا في شبه جزيرة العرب، او تنشىء قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الابيض الشرقي

---

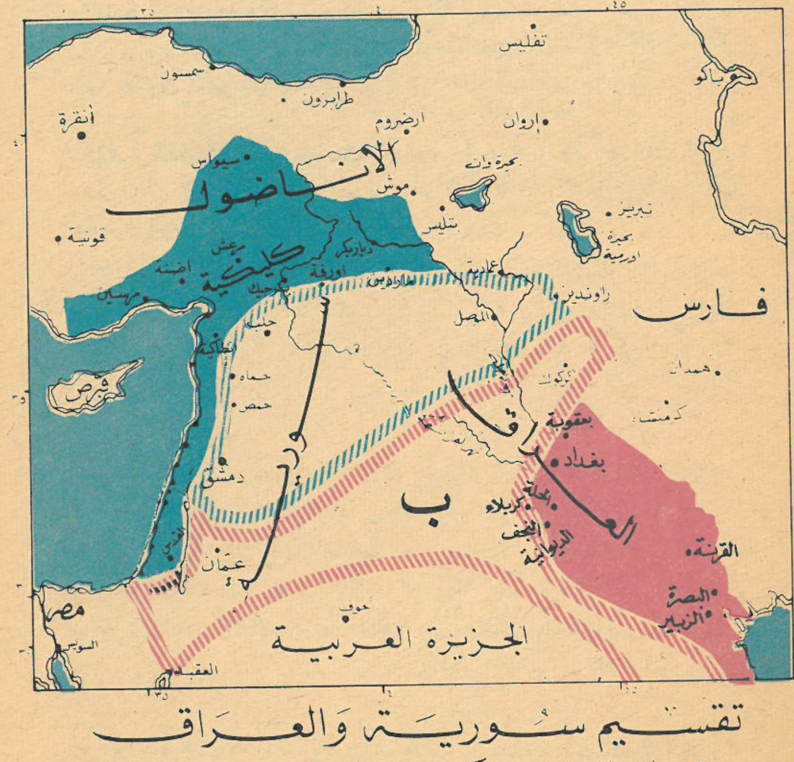
(١) جاءت الاسماء في انطونيوس على الوجه التالي : باتياس — ام قيس — صلحد — تال — عسدا — مسمية .

(١) . على أن هذا لا يمنع تصحيحا في حدود عدن قد يصبح ضروريا بسبب عداء الترك الاخير .

المادة الحادية عشر — تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة او حلف الدول العربية .

المادة الثانية عشر — من المتفق عليه عدا ما ذكر ان تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح الى البلاد العربية .

(١) ورد في انطونيوس : « أو تنشأ قاعدة بحرية في الجزائر الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الاحمر » بدلا من « ان تنشأ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الابيض الشرقي » .



تقسيم سورية والعراق
حسب اتفاقية (سايكس - بيكو) سنة ١٩١٦

قرار مجلس ادارة جبل لبنان بتوجيه وفد الى مؤتمر الصلح مطالبا بالاستقلال واعادة الاراضي المفصولة عن لبنان

اول كانون الاول – ديسمبر ١٩١٨

المقدمة والتعليق

وكما اليوم كذلك في الماضي اذ في الوقت الذي كان فيه تيار عربي يطالب بوحدة عربية ويومها كانت تمتد من العراق الى الشام ، كانت هناك تيارات أخرى تدعو الى قيام حكم مستقل مثل الزعامات المتنفذة في جبل لبنان ، ومثل الاكليروس الماروني الذي تمسك باستقلال جبل لبنان بعيدا عن الوحدة مع سورية (١) .

ولهذا قرر مجلس ادارة جبل لبنان المطالبة بالاستقلال **وباعادة الاراضي المفصولة عن جبل لبنان** بمساعدة فرنسا هذا بينما كانت الحكومة الفيصلية في دمشق تدعو الى منع الفرنسيين من التسلط على الجبل ، ولم تلبث الحكومة البريطانية ان توصلت الى تفاهم مع الحكومة الفرنسية بشأن اعادة النظر في اتفاقية سيكس – بيكو ، فحصلت بريطانيا

على انتداب على فلسطين ، وعلى قطاع الموصل ، بينما حصلت فرنسا على مدن حماه وحمص ودمشق التي كان من المقرر ادخالها في الدولة العربية المقترحة . وبذلك أصبحت الدولة العربية الفيصلية مقضيا عليها ، ولم يبق الا ما تحت يدها من سلاح تدافع به ، وكان شحيحا جدا ، والا استصراخ مؤتمر الصلح (١) الذي كانت حكومتا بريطانيا وفرنسا تسيطران عليه . ورغم نزعتهم الانفصالية فقد كان مندوبو مجلس ادارة جبل لبنان أعدل من مدعي تمثيل لبنان عام ١٩٧٥ اذ ان الاسبقين قد اعتمدوا تأليف مجلس نيابي يقوم على قاعدة التمثيل النسبي حفاظا منهم على حقوق الاقلية .

(نقلا عن بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، ج ١ ، ٢٦٩ — ٢٧١ ، وانظر كذلك أوراق لبنانية ، كانون الاول ١٩٥٧ ، ج ١٢ ، ص ٥٣٩ — ٥٤٠.) نقلا عن وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧—١٩٢٠. الدكتور عبد العزيز سليمان نوار١٩٧٤ وثيقة رقم ١٤٢

نص الوثيقة

من حيث ان جبل لبنان لم يزل منذ القديم ، وخصوصا منذ الفتح العثماني لسوريا في عهد السلطان سليم الاول ، متمتعا بحكومة وطنية مستقلة (١) تشمل لبنان بحدوده الجغرافية

ومن حيث ان هذا الاستقلال الاداري ما برح مسلما به

(١) أنظر الوثيقة رقم (١٤٤) .

(١) أنظر مذكرة الامير فيصل الى مؤتمر الصلح (الوثيقة رقم ١٤٣) من (وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث) .

(١) مفهوم الاستقلال خاصة في القرون الاولى العثمانية غير مفهومة في القرنين التاسع عشر والعشرين . ففي أول الامر كان لبنان امارة معنية تدبر أمورها بواسطة أميرها في اطار التبعية للدولة العثمانية .

والاقتصادية ، وقد امتدت في عهد بعض امرائها كالامير فخر الدين المعني الى حدود عكا وقيصرية .

من الجميع بدون منازعة ، حتى من حكومة الباب العالي نفسها ، كما يظهر من التعليمات الموجهة من الحكومة المذكورة الى شكيب افندي الموفد الخاص لتهدئة الاحوال في سنة ١٨٤٥ .

وبما انه في سنة ١٨٦١ عقب الحوادث المشؤومة التي دبرتها الحكومة التركية اقرت دول اوروبا في مؤتمر بيروت على استقلال جبل لبنان ، ووضعت له شكلا مخصوصا ووضعته تحت كفالتها (راجع نظام ١٨٦١ و ١٨٦٤) .

وبما ان المندوب العثماني في المؤتمر المذكور ، وهو فؤاد باشا الشهير ، قد استفاد من منافسة الدول حينذاك بجعل حق لبنان في الاستقلال حقا صوريا فقط ، بأن فصل عنه من جهة : مواني‌ء بيروت وصيدا وطرابلس وملحقاتها ، ومن جهة اخرى : سهل البقاع وبعلبك وجبل الشيخ بما فيه حاصبيا وراشيا ، مما اضطر اللبنانيين الى التشتت في اطراف المعمور مما اضطر بعض البلاد ان تسن ضدهم قوانين مخصوصة لم تكن كلها على ما يوافق كرامتهم ومصلحتهم .

وبما ان لبنان الحالي لا يغل من الحبوب الا ما يقوم بحاجة اهله لمدة شهرين فقط ، بحيث اذا سدت عليه موانيه وسهوله المذكورة كان ذلك بمثابة القضاء عليه بالمجاعة ، كما حدث في هذه الحرب مما قضى على نصف أهاليه جوعا .

وبما ان العمل الذي توخته الدول سنة ١٨٦١ بقي ناقصا: فان الذي قصدته الدول هو ان تضمن لجبل لبنان استقلالا اداريا واقتصاديا واقعيا لا صوريا . ولذلك يجب اتخاذ الاسباب التي تمكنه من تحقيق الاستقلال المذكور تحقيقا فعليا.

فالان ، بمناسبة طرح اماني الشعوب في مؤتمر الصلح العام اعظم هيئة عادلة أسستها البشرية حتى الان ، فقد قرر هذا المجلس توجيه كل من داود بك عمون احد اعضائه مندوبا اول ، ومحمود بك جمبلاط (١) عضوه الاخر وعبد الله بك الخوري ترجمان حكومة لبنان ، وكل من الافندية اميل اده وابراهيم بك ابو خاطر وعبد الحليم الحجار وتامر بك حماده مندوبين عن جبل لبنان ، ليعرضوا في المؤتمر المشار اليه الطلبات الاتية :

١ — توسيع نطاق جبل لبنان الى ما كان معروفا به من التخوم تاريخيا وجغرافيا ، وما تقتضية منافعه الاقتصادية بحيث **يكون بلاداً قادرة** على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية منظمة .

٢ — تأييد أستقلال هذا البلد اللبناني بادارة شؤونه الادارية والقضائية بواسطة رجال من اهله .

٣ — يكون لهذه البلاد اللبنانية مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي حفظا لحقوق الاقلية ، وينتخب من الشعب ، ويكون لهذا المجلس حق التشريع ووضع القوانين الملائمة للبلاد ، وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الديمقراطية .

٤ — مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها ، ومعاونتها الادارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف وتقدم البلاد ورقيه وازالة أسباب التفرق والخلاف ، وتطبيق الاعمال على محور العدالة والحرية والمساواة ، وضمان الدولة المشار اليها للاستقلال المذكور منعا لكل مساس به .

وقد فرض المجلس المندوبين السبعة المومي اليهم بعرض الطلبات المذكورة في المؤتمر المشار اليه ، وبملاحقة تأييدها وتقريرها .

---

(١) جنبلاط .

اول اعلان رسمي لاستقلال لبنان

٢٠ نوار — مايو ١٩١٩

(نقلا عن بشارة الخوري : حقائق لبنانية ، ج ١ ، ص ٢٧٢ — ٢٧٣) — نقلا عن وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ — ١٩٢٠ ، الدكتور عبد العزيز سليمان نوار ١٩٧٤ — (وثيقة رقم ١٤٤)

نص الوثيقة

« لما كان **جبل لبنان** مستقلا منذ القديم بحدوده التاريخية والجغرافية ، والقطع التي فصلت عنه قد سلخت عنوة واغتصابا من الدولة التركية ولما كانت الدولة الغاصبة قد تقلص ظلها واضمحلت سيطرتها عن هذه البلاد :

ولما كان لا يتسع له العيش والرقي ما لم تعد اليه القطع المفصولة عنه .

ولما كانت دول الحلفاء اعلنت انها تساعد على تحرير الشعوب المظلومة واعادة الاراضي المغصوبة لبلادها الاصلية ، وكانت القطع المغتصبة من لبنان تعتبر قسما منه ومعظم سكانها من اللبنانيين أصلا .

فبناء على ذلك كله ، وعلى طلبات والحاح اللبنانيين المتواصلة والمعلنة في عموم انحاء الجبل ، قد اجتمع هذا

المجلس بصفته ممثلا للشعب اللبناني واصدر القرار الاتي :

اولا : المناداة باستقلال **لبنان السياسي** والاداري بحدوده الجغرافية والتاريخية ، واعتبار البلاد المغصوبة منه بلادا لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه .

ثانيا : جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والاخاء والمساواة ، مع حفظ حقوق الاقلية وحرية الاديان .

ثالثا : ان الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية المساعدة تتفقان على تقرير العلائق الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة .

رابعا : مباشرة درس وتنظيم القانون الاساسي بطريقتة الاصولية .

خامسا : تقديم هذا القرار لمؤتمر الصلح العام .

سادسا : اعلان هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي غيرها من الجرائد الوطنية ، تطمينا لافكار اللبنانيين ، وبيانا للمحافظة على حقوقهم .

مجلس ادارة جبل لبنان

وعد بلفور

٢ تشرين الثاني ١٩١٧

او

المؤامرة البريطانية اليهودية

لتهويد فلسطين

وتمزيق الامة العربية

تقدم الهيئة العربية العليا لفلسطين ، هذه الدراسة عن وعد بلفور او (المؤامرة البريطانية اليهودية لتهويد فلسطين) ، والى الجيل العربي الجديد في سائر الاقطار العربية ، ولا سيما النشىء الفلسطيني الذي واجه كارثة فلسطين وابصر نور الحياة على لهيب مأساتها الدامية ، وعانى ضروب الظلم والاضطهاد ، والشقاء والحرمان ، بعيدا عن وطنه السليب ، مهوى افئدته الخفاقة بحبه ، ومرمى ابصاره الشاخصة الى وهاده وذراه ، ومدنه وقراه ، وسهوله وجباله التي سقت تربتها الزكية الطاهرة دماء الاباء والاجداد ، وغيب تحت كل شبر منها شهيد كريم ومجاهد عظيم ، فالى امتنا العربية الكريمة رجالا ونساء ، شيبا وشبابا ، كبارا وصغارا ، والى فتياتنا وفتياننا الذين هم ناشئة الغد وامل المستقبل ومناط امتنا ومعقد رجائها ، والى اخواننا وبني قومنا الفلسطينيين (الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله) نقدم هذه الدراسة عن الوعد المشؤوم ، واسبابه ، ومقدماته ونتائجه ليقف الابناء والاحفاد على حقيقة تلك المؤامرة الاستعمارية النكراء ، بل الجريمة الدولية الشنعاء ، التي لم

يسجل التاريخ نظيرا لها في الاثم والعدوان والظلم والطغيان والتي يحاول المستعمرون الصهيونيون طمس معالمها واخفاء فظاعتها عن الرأي العام العربي امعانا منهم في الخداع والتضليل ، ومحاولة لتزييف الحقائق والباسها ثياب الاباطيل ، ولكن الله غالب على أمره ، وللباطل جولة ثم يضمحل ، ولله الامر من قبل ومن بعد ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ..

بيروت في ١٣ جمادي الاول ١٨٣٠

٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠

الهيئة العربية العليا لفلسطين

تصريح بلفور

منذ ثلاثة واربعين عاما ، وفي اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ، وجه وزير خارجية بريطانيا ايرل أوف بلفور ، الرسالة التالية الى البارون روتشيلد احد زعماء اليهود البارزين ، بصفته رئيسا للمنظمة الصهيونية الانكليزية .

« يسرني ان ابعث اليكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ، بالتصريح التالي الذي ينم عن العطف على أماني اليهود الصهيونيين ، والذي رفع الى الوزارة ووافقت عليه .

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين . وستبذل جهودها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، مع البيان الجلي ان لا يفعل شيء يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع

الحقوق او المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في بها الطوائف غير اليهودية المقيمة بفلسطين الان ، ولا البلدان الاخرى » .

وقد سجلت هذه الرسالة في تاريخ السياسة في القرن العشرين باسم (تصريح بلفور) ، وكان لها شأن مذكور ، لانها مهدت لارتكاب افظع ظلم في التاريخ وقضت باجلاء شعب فلسطين العربي برمته عن وطنه الذي ورثه عن آبائه واجداده منذ مئات السنين ، وتشريده في الآفاق ، ليحل محله فيه شعب مكون من شذاذ الافاق هو الشعب اليهودي .

وقبل ان نتوسع في البحث عن مقدمات تصريح بلفور ونتائجه ، والاسباب الباعثة على اصداره ، نقدم الى القراء تلخيصا عن الفكرة الصهيونية ونشأتها وتطورها الى ان بلغت مبلغها الحالي واصبحت الدآعمة الاساسية التي تقوم عليها الدولة اليهودية الباغية (اسرائيل) .

ما هي الصهيونيه

الصهيونية فكرة يهودية ذات هدف ديني وسياسي معا . وهي مأخوذة من كلمة (صهيون) احد الجبال التي تقوم عليها مدينة القدس . وهدف الصهيونية العمل على تحقيق الطموح الديني اليهودي الى الاستيلاء على فلسطين واقامة الدولة اليهودية فيها وأعادة بناء معبدهم الديني المسمى (هيكل سليمان) مكان المسجد الاقصى المبارك ، وممارسة العبادة الدينية فيه .

تعريف الصهيونيه

فقد جاء في دائرة المعارف البريطانية (انسيكلوبيديا بريتانيكا) ، طبعة عام ١٩٢٦ المجلد ٢٧ و ٢٨ الصحيفة ٩٨٦ — ٩٨٧ تحت كلمة (الصهيونية) ما نصه :

« ان اليهود يتطلعون الى افتداء اسرائيل واجتماع الشعب في فلسطين ، واستعادة الدولـة اليهودية ، واعادة بناء الهيكل واقامة عرش داود في القدس ثانيه وعليه أمير من نسل داود » .

وجاء في دائرة المعارف اليهودية (جويش انسيكلوبيديا) المطبوعة باللغة الانكليزية تحت كلمة (الصهيونية) :

« ان اليهود يبغون ان يجمعوا امرهم ، وان يقدموا الى القدس ويتغلبون على قوة الاعداء ، وان يعيدوا العبادة الى الهيكل (اي مكان المسجد الاقصى) ويقيموا ملكهم هناك » .

اقوال زعماء اليهود :

واعلن الزعيم اليهودي « كلوزنر » رئيس جمعية الدفاع عن المبكى في جريدة « بالستين ويكلي » اليهودية في اغسطس ١٩٢٩٩ قوله :

« المسجد الاقصى القـائم على قدس الاقداس في الهيكل انما هو لليهود » .

وجاء في كتاب (مطامع اليهود) المطبوع سنـة ١٩٤٨ صفحة ٩ ما نصه :

« صرح رئيس حاخامي اليهود في فلسطين بـأن عاصمة الدولة اليهودية لن تكون تل ابيب ، بل ستكون القدس ، لان فيها هيكل سليمان ، ولان الصهيونيه حركه سياسية ودينية معا ، وان شبـان اليهود سيضحون بحياتهم لاسترداد مكانهم المقدس الهيكل (مكان المسجد الاقصى) » .

واعلن دافيد بن غوريون رئيس وزرائهم في تصريح له :

« انه لا معنى لفلسطين بدون القدس ، ولا معنى للقدس بدون الهيكل » .

حاخام رومانيا يطلب اباحة المسجد الاقصى لليهود

وقـد تلقى سماحة السيد محمد أمين الحسيني بصفته مفتي فلسطين الاكبر ورئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى كتابا من حاخام اليهود في رومانيا (ابراهام روزنباخ) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٠ يلح فيه على ضرورة اباحة المسجد الاقصى لليهود ليقيموا فيـه الشعائر الدينية اليهودية ، وقـد كتب الحاخام المذكور بمثل ذلك الى السكرتير العـام البريطاني لحكومة فلسطين تحت رقم ٢٦—٤٨٧ .

تصريـح خطـير لزعيم يهودي — استنكاره والاحتجاج عليه رسميا :

وقـد صـرح السر الفرد موند الزعيم اليهودي والوزير البريطاني السابق الذي اصبح فيمـا بعد (لورد ملتشت) تصريحا خطيرا قال فيه : « ان اليوم الذي سيعاد فيه بنـاء الهيكل اصبح قريبا جدا . وانني سأكرس ما بقي من ايـام حياتي لبناء هيكل سليمان مكان المسجد الاقصى » .

فلما اطلع السيد محمد أمين الحسيني على هذا التصريح الخطير ، استنكره واحتج عليـه احتجاجا شديدا ، وقابل حينئذ المندوب السامي البريطاني في فلسطين وطلب منه ان يبلغ استنكار المسلمين الى حكومته في لندن ، فلم يلبث ان جاء جواب السكرتير العام البريطاني هذا نصه :

« حضرة صاحب السماحة السيد امين الحسيني المفتي الاكبر في فلسطين .. بالاشارة الى الحديث الذي جرى بينكم وبين فخامة المندوب السامي حول الاعتراض الذي ابديتموه على خطاب السر الفرد موند الـذي أعلن فيه صراحة وهو ان يبنى الهيكل مكـان الصخرة المشرفة (في المسجد الاقصى) .. ان فخامته خـابر المراجع العليا في لندن فتلقى الجواب التالي :

tradition of interest in the Zionist movement. Robert Arthur Lytton 3rd Earl of Balfour (1902–1969), his nephew, supported *Youth Aliyah. In 1939 he offered the family estate and home, Whittingeham, to a Jewish committee as a training school for refugee boys and girls from Germany. Balfour's niece and biographer Blanche Dugdale worked in the political department of the Jewish Agency in London as a close collaborator of Chaim Weizmann.

Bibliography: B. Dugdale, *A. J. Balfour*, 2 vols. (1939); K. Young, *A. J. Balfour* (1963); L. Stein, *Balfour Declaration* (1961).

[E.Sil.]

BALFOUR DECLARATION, British declaration of sympathy with Zionist aspirations. The declaration was communicated to Lord Rothschild by Arthur James *Balfour, in his capacity as foreign secretary, in the following letter, dated November 2, 1917, and made public a week later:

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country".

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

Figure 1. The Balfour Declaration, now in the British Museum, London.

Balfour's name has been associated with the Declaration, as he warmly advocated it; but the final decision rested with the war cabinet, which gave its approval as a considered act of policy.

Alone of the Great Powers, Great Britain had before World War I shown in a practical form a sympathetic interest in the Zionist movement. This was evidenced by the consideration given in 1902 to Herzl's request for facilities for Jewish colonization in the Sinai Peninsula (*El Arish), and by the offer, in 1903, of a tract of land for an autonomous Jewish settlement, under Zionist auspices, in British East Africa (*Uganda Scheme). Though nothing came of these projects, British contacts with the Zionist Organization before the war form part of the background to the Balfour Declaration. At the outbreak of war in 1914, one of the members of Asquith's cabinet was Herbert *Samuel. Though he had never made it known, he was in sympathy with the Zionist movement. When Turkey entered the war on the side of the Central Powers, Samuel at once began advocating the idea that Great Britain and the Jews had a common interest in the detachment of Palestine from the Turkish Empire, and that Britain should encourage Zionist aspirations. The foreign secretary Sir Edward Grey showed some interest in Samuel's ideas, which, from the outset, had a strong appeal to another leading member of the Asquith government, *Lloyd George.

Very early in the war, Chaim *Weizmann, already a prominent, though not yet a commanding, figure in the World Zionist Movement, had begun what he described as a political reconnaissance. Starting from the same premises as Samuel, he likewise became convinced that Great Britain and the Zionists were natural allies. In September 1914 he engaged the interest of C. P. *Scott, the influential editor of the *Manchester Guardian* and a close personal friend of Lloyd George. Through Scott, Weizmann was brought into contact with Samuel in December 1914 and discovered that Samuel's views were substantially identical with his own. In January 1915 Samuel arranged for him to meet Lloyd George. Weizmann was further encouraged by receiving an assurance of sympathy with the Zionist cause from the ex-prime minister Balfour, on whom he had made a lasting impression in an interview in 1906. Weizmann's scientific gifts enabled him to render important services to the Admiralty and the Ministry of Munitions; these brought him to the notice of Lloyd George, who became minister of munitions in the spring of 1915. Thev also kept him in contact with Balfour who, about the same time, joined the Asquith cabinet as first lord of the admiralty. In 1915–16 Weizmann interested leading public figures, among them Lord Robert Cecil, in Zionist associations. In his talks with them he laid the foundation of opinion favorable to the Zionist cause when it was later brought into the sphere of practical politics. At the end of 1914 Weizmann's efforts had been strengthened by the arrival in London of Nahum *Sokolow who, unlike Weizmann, had the status and authority of a member of the Zionist executive. In 1917 Sokolow played a prominent part in the events leading to the Balfour Declaration, exercising during that decisive year an important influence in contacts and negotiations and undertaking missions to Paris and Rome, where his diplomatic talents were used to the marked advantage of the Zionist cause.

The Zionists gained an important supporter early in 1916, when Samuel attracted the interest of Sir Mark Sykes, one of the government's most influential advisers on eastern affairs. Sykes' education in Zionism was continued by his contacts with Moses *Gaster and, later in 1916, with Aaron *Aaronsohn. He believed that it was essential for Great Britain to establish a firm foothold in Palestine and that an understanding with the Zionists could help to strengthen Great Britain's position as a partner in the Anglo-French condominium in Palestine envisaged by the *Sykes-Picot Agreement of May 1916. From other quarters the government had been advised that an appeal to Zionist sentiment might be an effective means of enlisting the sympathy of American Jews, who, mainly because of their antipathy for Czarist Russia, were inclined, on the whole, to look coldly on the Allied cause. In the spring of 1916 Grey had gone so far as to suggest to the French and Russian governments, but without success, that the Allies should jointly issue a declaration pledging them to take Zionist aspirations in Palestine into account in the postwar settlement.

By the end of 1916 the combined efforts of Weizmann and Samuel, energetically seconded by C. P. Scott, resulted in the emergence in the inner circle of policy makers of an influential body of opinion among the circle favorably

« جواب برقيتكم رقم ٢٤٨ المؤرخة في اول يوليو ، ان الكلمات التي فاه بها السر الفرد موند كما يلي :

« هو يعتقد ان فلسطين بوسعهـا ان تخرج الى العالم ثانيه رسالات دينية وزيادة على هذا فان السر الفر دموند كان شديد العنايه بموضوعه فبين ان رغبته هي تشييد بناء عظيم من جديد تشييدا كاملا في مكـان هيكل سليمان (المسجد الاقصى) » » .

وصرح بمثل ذلك نورمان بنتويش الزعيم اليهودي الذي كان السكرتير القضائي لحكومة الانتداب البريطاني بفلسطين في كتابه (فلسطين اليهودية) المطبوع في لندن عام ١٩١٩ .

ومنذ نحو نصف قرن زعم اسرائيل زانجويل احد كبار زعماء اليهود « ان فلسطين وطن بلا سكان فيجب ان يعطى لشعب بلا وطن » (أي اليهود) وقال ان الواجب على اليهود في المستقبل ان يضيقـوا الخناق علـى عرب فلسطين حتـى يضطروهم الى الخروج منها .

فالفكرة الصهيونية تقوم على أساس دعوة يهود العالم المشتتين في سائر اقطار الارض للعودة الى فلسطين بعـد تشتيتهم ، وخراب هيكل عبادتهم ، واعادة بناء هذا الهيكل في مكان المسجد الاقصى المبارك . وهذا لا يتم الا باستيلائهم بالقوة على بيت المقدس وتقويض أركان المسجد الاقصى وطرد الشعب العربي الفلسطيني وتشريده او ابادته .

وقد ظل اليهود يعتنقون هذه العقيدة ويعيشون في هـذا الخيال اجيالا طوالا منذ تدمير هيكلهم ونفيهم من القدس على يد القائد الروماني طيطس ، الى أن دخلت الصهيونية ميدان السياسة العالمية عـام ١٨٩٧ عندما دعـا الزعيم اليهودي النمسوي « تيودور هرتسل » الى عقد مؤتمر يهودي عـام في مدينة بال بسويسره للعمل على تحقيق الفكرة الصهيونية الداعية الى العودة الى فلسطين وتأسيس مملكة يهودية فيها . وسنذكر فما بعد تفصيلا لما حدث في مؤتمر بال وما تبعه من حوادث تتعـلق بصميم القضيـة الصهيونية وكيف اسفرت مساعي اليهود بعد ذلك عن حصولهم على (وعد بلفور) .

لمحـــة تاريخية

ساد القرون الوسطى والقرون الاخيرة صراع طويل بين الدول الاوروبية والعالم العربي ولا سيمـــا خـــلال الحرب الصليبية ، التي اثيرت فيها العواطف الدينية وتلا ذلك حملات الجيوش العثمانية على شرق اوروبا ، فتركت هـــذه الحرب المتوالية كراهية واحقاد في نفوس كثير من الشعوب الاوروبية على المسلمين والعرب وبغضا لهم ، ثـم ظهرت في القرنين الاخيرين ، المطامع الاستعمارية الاجنبية في الاقطار العربية والشرقية ولا سيما الواقعة منها على طريق الهند واندنيسيا وظهرت بوضوح وجلاء رغبة دول الاستعمار في الاستيــلاء على تلك الاقطار والسيطرة على قواعدها العسكرية ومواقعها الاستراتيجية واستغلال خيراتها ومنابع ثرواتهـــا العظيمة ، وتكالبت الدول الاوروبية عـــلى السلطة العثمانية بقصـــد الاستيلاء على الاجزاء العربية منها ، واخذت الاقطار العربية تشهد في القرنين الاخيرين زحفا استعماريا منظما ومتواليا على الاقطار العربية الشرقي منها والغربي اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا .
ويطمعون في الاستيلاء والسيطرة على معظمها ، مدفوعين الى
وكـــان اليهود انفسهم يتطلعون الى البـــلاد العربية
ذلك بعدة عوامل واعتبارات منها :

١ ــ العـــاطفة الدينية التي انماهـــا زعمـــاء اليهود واحبارهم ، على مـــر الاجيال ، في نفوس ابنائهم ، نحـــو فلسطين وسائر البلاد العربية (من النيل الى الفرات) سواء في اسفـــار العهد القديـــم مـــن التوراة أو كتـــاب التلمود وبروتوكول حكماء صهيون او غيرها .

٢ ــ رغبـــة الرأسماليين اليهود في استغـــلال ثروات الشرق الاوسط العظيمة .

٣ ــ خطة اليهودية العالمية في انشـــاء مركز (دولة) خاص بها تتحكم به في شؤون العالم ودوله وشعوبه .

وتطلع اليهود بصورة خاصة الى فلسطين للسيطرة عليها بادىء ذي بدء لتكون قاعدتهم الكبرى يثبون منها فيما بعـــد على الاقطار المجاورة لها .

ونظرا لتشابه اغراض الاستعمار واليهودية العالمية فقد التقيا في الهدف واخذا يعملان بجميع الطرق لتحقيق خطتهما . وكان ذلك كله يجري والعرب في غفلة ، والدولة العثمانية ، التي كانت حاكمة على معظم اقطارهم في جهل منه وانشغال عنه بمشاكلها الكثيرة .

تعاون الاستعمار واليهودية العالمية

سعى زعماء اليهودية العالمية ، منذ قرون ، لحمل الدول الاوروبية على تأييدهم في السعي للسيطرة على فلسطين ، وبلغت جهودهم في هـــذا السبيل ذروتهـــا في القرن السابع عشر ، على انهم لم يستطيعو الحصول على جميـــع التأييد المنشود لعدة اسباب منها :

١ ــ عـــدم موافقة الدول الكاثوليكية كفرنسا والنمسا واسبانيا والدولة الروسية (الارثوذكسية) على تفسيرات اليهود وانصارهم لبعض اقوال وردت في التوراة بأنها تعطيهم حقا دينيا في فلسطين .

٢ ــ التطاحن الدولي بين دول اوروبا .

٣ ــ مطامع تـــلك الدول نفسها في فلسطين والبـــلاد العربية .

٤ ــ وجود الدولة العثمانية المسيطرة على فلسطين .
فلمـــا ادرك اليهود صعوبة الحصول على تأييد هـــذه الدول الاوروبية لخطتهم ، ركزوا جهودهم بصورة خاصة في بريطانيا العظمى ، وعرضوا عليها خدمات اليهودية العالمية مقابل تعهدهـــا بمنحهم فلسطين ، وكانت بريطانيا تقدر قوة

اليهودية العالمية وتحتاج الى خدماتها في صراعها العظيم في ذلك العهد مـــع الامبراطورية الاسبانية التي كانت تضطهد اليهود من سكانها في القرن السابع عشر . فاقبلت بريطانيـــا على التعاون مع اليهودية العالمية لتحقيق الهدف المشترك . ومما حمل بريطانيا على قبول التعاون مع اليهود انها كانت تدين (بالبروتستانتية) التي يعتقد اتباعها بصحة تفسيرات اليهود لبعض اقوال التوراة .

وعلى هذا ، تـم بـين الاستعمار البريطاني واليهودية العالمية اتفاق وثيق للعمل والتعاون المشترك ، وقد استفادت بريطانيا من ذلك الاتفاق في حربها ضد الامبراطورية الاسبانية اذ قـام اليهود باعمال تخريبية داخل اسبانيا ، وبنقل انباء اسرارهـا العسكرية والسياسية الى الانكليز ، وببث روح الهزيمة والتردد في الشعب الاسباني ، وكان من نتائج تلك الاعمال التخريبية الهزيمة المنكرة التي حاقت بالعمارة البحرية الاسبانية المشهورة باسم (الارمادا) ادت الى انهيار المقاومة الاسبانية . وقد علم الاسبان بمـا فعله اليهود فامعنوا في الانتقام منهم ثم طردوهم من اسبانيا . فـلم يجدوا ملجأ لهم غير ديار العرب والمسلمين .

وبانهيار الامبراطورية الاسبانية سطع نجم الامبراطورية البريطانية ، واخـذ نفوذ اليهود في بريطانيا والعالم يشتد ويتسع ، وتضاعف التعاون الاستعماري ــ اليهودي بسبب مـا لمسه الانكليز من اهمية الدور الذي قام بـه اليهود في تقويض اسبانيا من الداخل . وتقدمت بريطانيا نحو الشرق الاوسط ، فاستولت على جبـل طارق في ١٧٠٥ ، وجعلته قاعدتهـا الاولى للوثوب منهـا عـلى حوض البحر الابيض المتوسط والبلاد العربية ، ثم بدات بريطانيا وفرنسا تغزوان الاقطار العربية ، شيئا فشيئا ، وتبعتهما في ذلك اسبانيـا وايطاليا ، حتى تم للاستعمار الاوروبي الغربي السيطرة على معظم ارجاء الوطن العربي الكبير كما هو معروف .

ولما شرعت الولايات المتحدة الامريكية في احتلال مركز مرموق في الاسرة الدولية انحازت الى المخيـم الاستعماري البريطاني رغـم سياستها الانعزالية ومبـدأ الرئيس مونرو المشهور ، وحفز نمـو الولايـات المتحدة الاميركية زعمـاء اليهودية العالمية على السعي للحصول على تأييدها لخطتهم ومعاونتها لهم . ونظرا لتشابه المصالح البريطانية والاميركية في الخارج ، ولان معظم الاميركيين يدينون ايضا بالبروتستانتية ويعتقدون بتعاليمها وتفسيراتها وبالتفسيرات اليهودية لاقوال التوراة ، فقد تم الوصول الى تعاون وثيـق بـين الولايات المتحدة واليهودية العالمية ، ازداد قوة واتساعا بسبب ازدياد عدد اليهود الذين كانوا يهاجرون بكثرة الى البلاد الاميركية . فأصبحت الولايات المتحدة الفريق الثاني في الاتفاق البريطاني اليهودي ولم يجل النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى غدا لليهودية العالمية نصيران كبيران في العالم ، هما بريطانيا والولايات المتحدة .

استغلال اليهود للشعور الديني في انكلترا واميركا

وقـد مهد الشعور الروحي المتأثر بالتوراة عند الانكليز والاميركيين البروتستانت خاصة ومـا ورد فيها من نبوءات استغلها اليهود لصالحهم عودة اليهود الى فلسطين . سبيل التعاون والاتفاق بينهم وبين اليهودية العالمية والعطف على القضية الصهيونية وتأييدها ماليا وسياسيا وعسكريا . وقد اشارت الى ذلك مذكرات الزعيم الصهيوني وايزمن ومقررات مؤتمر الكنائس البروتستانتية الذي انعقد في الولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٤٤ وقـد وقع عليها خمسة الاف قسيس يمثلون معظم الكنائس الاميركية وقـد استغل اليهود ذلـك الشعور الديني أعظم استغلال .

وكذلك توافقت اهداف الاستعمار البريطاني ومصالحه مـع مصالح اليهود في القضية الفلسطينية ، ثـم انضمت الولايات المتحدة الاميركية اليها فيمـا بعـد لتحقيق اهداف استعمارية ثلاثة تتلخص فيما يأتي :

١ — أن تكون الدولـة اليهوديـة في فلسطين قـاعدة للاستعمار الغربي ، وسلاحا مسموما لطعن الدول العربية كلما قاومت الاستعمار او تمردت عليه .

٢ — اتخاذ هذه الدولة اليهودية حاجزا يفصل الاقطار العربية في آسيا عن الاقطار العربية في افريقية ويقطع كـل اتصال بري بين هاتين القارتين .

٣ — قيام الدولة اليهودية عائقا دون تقدم الامة العربية في اقطارها الواسعة التي تقع في أهم مراكز العالم التجارية والجغرافية والعسكرية بثرواتها العظيمة والتي يزداد عـدد سكانها ويتنبه شعورها القومي وتخشى دول الغرب بأسها وقوتها في المستقبل .

كيف تسلل اليهود الى فلسطين

كان اليهود يعملون خلال الاجيال الماضية بكتمان شديد لتحقيق مطامعهم في فلسطين والاقطار العربيه المجاورة ، وقد بدأوا غزوتهم لفلسطين بالتسلل اليهـا تحت ستـار الدين متظاهرين بانهم انما يريدون ان يكون لهم فيها وطن روحي فحسب . وكانت طلائع هجرتهم اليهـا في البداية جماعات مـن العجزة والشيوخ ، ثـم اخذوا يفدون عـلى فلسطين كمزارعين وخبراء وتجار وأطباء بزعم خدمة السكان جميعا . فلما اطمأن اليهود الى تأييد بريطانيا ثم الولايات المتحدة لهم والى ازدياد نفوذهم وقوتهم ، ولا سيما بعـد شق قنـاة السويس واقدام دزرائيلي رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الحين (وكان يهوديا) على شراء قسم كبير من اسهم شركة القناة لحساب بريطانيا ، واحتلال بريطانيا وفرنسا لاجزاء عديدة من العـالم العربي ، وشعروا بضعف السلطنة العثمانية التي كانوا يتآمرون على كيانها ويعملون على انهيارها مع الدول الاستعمارية الكبرى ، اخذوا يكشفون النقاب عـن حركتهم الصهيونية رويداً رويدا وبتحفظ ، اذ اعلنوا في عام ١٨٨٢ قيام الحركة الصهيونية بزعامة هرتسل ووصفوها بانها حركة خاصة بفئة من اليهود فحسب هم الصهيونيون ، وذلك امعانا

منهم في مخادعة الدول المعارضة لهم ، وتضليلا للراي العام العربي والعالمي ، لكيلا تعتبر الحركة الصهيونية حركة يهودية عامة . ومن هنـا نشأ الاعتقاد الباطل لدى الكثيرين بـأن الصهيونية شيء واليهودية شيء اخر وان الصهيونيين هـم غـير اليهود .

ومما هو جدير بالذكر ان اعلان قيام الحركة الصهيونية في عام ١٨٨٢ يوافق احتلال بريطانيا لمصر في العام نفسه ، وهو أمر يقطـع بوجود علاقـة وثقى بينهـا وبـين الغزو الاستعماري لوادي النيل .

ولـما بـدأ سيل الهجرة اليهودية يطغى على فلسطين بعد وقوعها فريسة للاستعمار البريطاني عام ١٩١٧ ، واخذ الشعب العربي الفلسطيني في مقاومة ذلك الخطر ، أعـلن بعض زعماء اليهود انهم يريدون ان يعيشوا بسلام وامان مع أهل البلاد العرب دون ان يلحقوا بهـم اي اذى او ضرر ، وبلغ بهم الامر حد الزعم بانهم لا مطامع سياسية لهـم في فلسطين وان اقصى ما ينشدونه التمتع بحريتهم الدينية وادارة شؤونهم الطائفية والثقافية ، ثم اعلنوا انهم لا يطمعون في غير منطقة يتمتعون فيها بالحكم الذاتي (كانتون) .. وان تلك هي اخر رغباتهم . وقد انخدع باقوالهم حينئذ كثيرون ، والحال انهـم كـانوا يكيدون للعرب ويتآمرون والانكيز على تحويل فلسطين كلها الى دولة يهودية .

اعـلان الحركـة الصهيونية
اول مؤتمر صهيوني في سويسره

اعلن اليهود حركتهم الصهيونية عام ١٨٩٧ عندما دعـا الزعيم اليهودي النمسوي تيودور هرتسل الى عقـد مؤتمر يهودي عام في مدينة بال بسويسره للعمل على تحقيق فكرة الصهيونية الرامية الى عودة اليهود الى فلسطين وتأسيس مملكة يهودية فيها . وقد اسفر هذا المؤتمر عـن تأسيس

الجمعية الصهيونية برئاسة هرتسل وبحث المؤتمر بحضور ممثلي اليهودية العالمية امر انشاء وطن لليهود في (اوغندة) بدلا من فلسطين التي كانت في ذلك الحين جزءا من السلطنة العثمانية ولكن هذه الفكرة لقيت معارضة شديدة من اكثرية اعضاء المؤتمر الذين قالوا ان اليهود لا يجتمعون الا في فلسطين وحول الهيكل اليهودي في القدس . ولذلك صمم هرتسل على مقابلة السلطان عبد الحميد الثاني لهذا الغرض .

مساعي اليهود لكسب تأييد الدول الاوروبية

ومن جهة اخرى شرع اليهود بالسعي لاكتساب تأييد الدول الاوروبية الكبرى لقضيتهم الصهيونية ، وقد فازوا بتأييد كل من بريطانيا واميركا ولكنهم فشلوا في اكتساب روسيا القيصرية الى جانبهم فقد كانت روسيا تضطهد اليهود في ذلك العهد كما كانت تدين بالارثوذكسية التي ليس لليهود سلطان روحي عليها كما هي الحال في البروتستانتية . وبالاضافة الى ذلك فقد كانت لروسيا مطامع دينية وسياسية في فلسطين وفي بعض ارجاء السلطنة العثمانية منعتها من تأييد الحركة الصهيونية . اما المانيا والنمسا فبالرغم مما كان لليهود فيهما من نفوذ فانهما لم تقبلا على تأييد الحركة الصهيونية جهرة حفظا لعلاقات المودة التي كانت تنمو باطراد بينهما وبين السلطنة العثمانية ، وللتنافس الاستعماري الذي اخذ يشتد حينئذ بين المانيا وبريطانيا . على أن اليهود استطاعوا الحصول على تأييد فرنسا لاتساع نفوذهم فيها وسيطرتهم على شؤونها المالية ولظروفها السيئة التي احاطت بها بعد هزيمتها في حربها مع المانيا عام ١٨٧٠—١٨٧١ وشعورها بالحاجة الى تأييد اليهودية العالمية لها .

السلطان عبد الحميد يرفض المشروع الصهيوني

كانت فلسطين في ذلك العهد جزءا من السلطنة العثمانية ، ولذلك اتجه اليهود نحو استانبول عاصمة

السلطنة وجهدوا في الحصول على تأييدهم لهم وموافقتها على مشروعهم ، وقد اطمعهم في الوصول الى ذلك ما كانت عليه شؤون الدولة من ضعف وتفكك . وصمم هرتسل رئيس المنظمة الصهيونية على مقابلة السلطان عبد الحميد وشخص الى استانبول لهذا الغرض ولكن السلطان لم يشأ أن يقابله بل كلف احد كبار حاشيته بمقابلته . وفي المقابلة عرض هرتسل طلبه بأن يمنح السلطان اليهود وطنا قوميا في فلسطين تحت الحكم العثماني وعرض في سبيل تحقيق التماسه مبالغ طائلة من المال قيل انها بلغت خمسين مليون جنيه ذهبا . ولكن السلطان رفض المال والمشروع رفضا باتا وعاد هرتسل يجر ذيل الفشل .

حنق اليهود على السلطان والدولة

فلما استيقنت الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين اتخذت الوسائل لمنعهم من الهجرة اليها ووضعت قانون (الجواز الاحمر) وكان خاصا بكل يهودي يدخل فلسطين للسياحة او الزيارة ومنعت استملاكهم للارض واستيطانهم فيها . وكان اليهود في ذلك الحين جالية ضئيلة جدا في فلسطين وقد هاجروا اليها منذ اجيال . فحنق اليهود على السلطان خاصة وعلى الدولة العثمانية عامة لوقوفهما حجر عثرة في سبيل مطامعهم في فلسطين ، وشرعوا بالعمل على مناوءة السلطان شخصيا وعلى تقويض أركان الدولة العثمانية بالتعاون مع الدول الاستعمارية التي كانت تتآمر عليها وتعمل على تمزيقها .

واتخذ اليهود من مدينة (سلانيك) الوكر الرئيسي لدسائسهم ومؤامراتهم لانها تضم اكبر عدد من اليهود في السلطنة العثمانية ، وفيهم عدد كبير من (الدونمة) والدونمة طائفة من اليهود انتحل افرادها الاسلام وتظاهروا باعتناقه للتمكن من السيطرة على زمام الامور في الدولة العثمانية ، فتغلغلوا في وظائفها وتمكن بعضهم من بلوغ اعلى المناصب مثل جاويد الذي كان وزيرا للمالية وحسين جاهد

بالشين وغيرهما من وزراء ونواب وكتاب وصحفيين واساتذة وتجار . واستطاع اليهود بتعاونهم مع الاستعمار الاجنبي وحزب (تركيا الفتاة) الذي كان يقاوم السلطان ، ان يحدثوا انقلابا في تركيا ويخلعوا السلطان ويزدادوا تغلغلا في الدولة بعد اعلان الدستور العثماني .

ومما هو جدير بالذكر ، لهذه المناسبة ، ان هؤلاء (الدونمة) في تركيا لا يزالون ينفثون سمومهم ويساعدون الاستعمار والصهيونية ، مستغلين اسماءهم الاسلامية كما حدث عندما الفت الامم المتحدة « لجنة التوفيق » الدولية للتوفيق بين العرب واليهود في قضية فلسطين وكانت مؤلفة من ثلاثة اعضاء : اميركي ، وفرنسي ، وتركي ، وكان التركي هو حسين جاهد يالشين اليهودي اصلا فكان ضالعا مع اليهود بطبيعته وتأثير اصله .

واتسع نطاق اعمال التخريب اليهوديه في داخل بلاد الدولة العثمانية اذ شكلوا شبكة جاسوسية خطيرة ضد الدولة واخذوا يبذرون بذور الفتن بين الدولة وشعوبها ويفسحون المجال بدسائسهم ومؤامراتهم لمزيد من تدخل الدول الاوروبية في شؤونها .

وكنتيجة للغزوة الايطالية الاستعمارية لليبيا التي كانت من اجزاء السلطنة العثمانية ونشوب الحروب البلقانية ، ازدادت الدولة العثمانية ضعفا وتفككا ، فازداد اليهود املا بقرب انهيارها واخذوا يستعدون مع الدول الاستعمارية للوثوب عليها في الوقت المناسب .

كيف حصل اليهود على وعد بلفور
المساعي اليهودية خلال الحرب العالمية الاولى

انعدلت نيران الحرب العالمية الاولى في صيف ١٩١٤ ، ولم تلبث ان دخلتها الدولة العثمانية الى جانب المانيا ، فانتهز اليهود الفرصة ، وقد كان لدسائسهم ومكرهم ومكائدهم دور

كبير في ايقاد لهيبها ، للعمل على تحقيق خطتهم في الاستيلاء على فلسطين وتحقيق مطامعهم في البلاد العربية .

وقد كان اليهود ذوي نفوذ ضخم ، في مجالات الحياة المختلفة ، في دول كل من الجبهتين المتصارعتين ، فقرروا استغلال ذلك النفوذ للمساومة والحصول على اعظم المكاسب واوفر الربح من احديهما . وفي سبيل الوصول الى هذا الغرض ، قسم زعماء اليهود العالمية انفسهم فريقين ، فريق يعمل مع المانيا وحليفاتها ، وفريق يسعى لدى بريطانيا وانصارها . واتخذوا من سويسره مركزا سياسيا لهم للعمل والتوجيه وتلقي نتائج المساعي اليهودية في مختلف الدول المتحاربة .

وفي الواقع كان كل من الفريقين المتصارعين شديد الرغبة في كسب تأييد اليهود والحصول على المساعدات الكثيرة التي كانوا يستطيعون توفيرها في مجالات المال والدعاية والتجسس واعمال التخريب من الداخل .

المانيا والدولة العثمانيه

وكان يبدو في عام ١٩١٥ ان كفة المانيا في الحرب هي الراجحة ، فبادر اليهود الى الاتصال بها ، وعرضوا على القيصر غليوم الثاني ان يضعوا جميع قواهم ووسائلهم تحت تصرف المانيا لكسب الحرب مقابل تعهدها بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وكان القيصر يعرف مدى نفوذ اليهودية العالمية وقوتها ، ويقدر الفائدة التي تجنيها المانيا من تعاون اليهود معها ، وخاصة ملايين اليهود في روسيا عدوته اللدى . فنظر بعين العطف لاقتراح اليهود ولكنه علق موافقته عليه على رأي خليفته الدولة العثمانية .

وفي عام ١٩١٦ زار طلعت باشا ، الصدر الاعظم العثماني ، العاصمة الالمانية ، فقدم اليه غليوم نص الاقتراح اليهودي وطلب اليه ان يقبله مبنيا له الفوائد التي تنجم عن

ذلك واثرها في مصير الحرب . فلما عاد طالعت باشا الى الاستانة عرض الاقتراح اليهودي على نواب (متصرفية القدس) في مجلس المبعوثان العثماني . فرفضه هؤلاء النواب . وتمسكوا بنصوص الدستور العثماني التي يحظر على الدولة التنازل عن اي جزء من اراضيها للاجانب ، كما اظهروا له الاخطار والاضرار التي تلحق بفلسطين واهلها ومقدساتها من جراء الحركة الصهيونية . فابلغ طلعت باشا المانيا عدم استطاعة الدولة العثمانية الموافقة على الاقتراح اليهودي . وعندئذ نفض اليهود ايديهم نهائيا من المانيا وحليفاتها ، وخاصة بعدما اخذت تباشير النصر تلوح للحلفاء بقرب دخول الولايات المتحدة الحرب الى جانبهم ، وانضموا بكليتهم الى معسكر بريطانيا وحليفاتها .

وكان حصول اليهود من بريطانيا على وعد بلفور ، رهينا بتعهد مماثل قطعوه على أنفسهم بالتعاون معها في سياستها وبذل أقصى جهودهم لفوزها في الحرب . وفي سبيل ذلك قاموا باعظم أعمال التخريب والدعاية الهدامة في المانيا وحليفاتها في اواخر سني الحرب العالمية الاولى وعملو على فشلها وهزيمتها ما ستطاعوا الى ذلك سبيلا . وهذا هو السبب الرئيسي لحملة هتلر على اليهود وعدائه الشديد لهم لانهم كانوا سبب نكبة المانيا وخسارتها الحرب مع انها كانت منتصرة من الوجهة العسكرية . وقد كانت نقمة المانيا على اليهود شديدة ، اذ انها ابادت منهم بضعة ملايين اثناء الحرب العالمية الثانية .

ومثل هذه الجاسوسية واعمال التخريب قام به فريق من اليهود في الدولة العثمانية ، فقد وجدت السياسة البريطانية في الجالية اليهودية التي كانت في فلسطين خلال الحرب العالمية الاولى بؤرة صالحة للجاسوسية فاستخدمتها في التجسس ، ولكن الدولة العثمانية شعرت بذلك فنفت قسما منهم واعدمت بعض من ثبت عليهم التجسس للانكليز ومنهم (سارة اهرنسون) الجاسوسة اليهودية المشهورة .

بريطانيا وحليفاتها

في عام ١٩١٤ كان الدكتور حاييم وايزمان يتولى زعامة الحركة الصهيونية . فلما قامت الحرب العالمية الاولى قرر الانتقال الى لندن ، ومعه عدد كبير من زعماء الحركة ، وصرح ان لندن هي الطريق التي توصل اليهود الى فلسطين وركز وايزمان وزملاؤه جهودهم في بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية بصورة خاصة ، وراحوا يسعون سعيا حثيثا لاستصدار وعد من الحلفاء بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وكان وايزمان يخشى ان يتلكأ الانكليز باعطاء الوعد المطلوب في ذلك الوقت لليهود لعدة اعتبارات منها :

١ — موقف روسيا المعارض للحركة الصهيونية .

٢ — حرج موقف بريطانيا وفرنسا الحربي في ذلك الوقت اذ كانتا تواجهان زحفا المانيا شديدا في الجبهة الاولى .

٣ — عدم دخول الولايات المتحدة الحرب في سنواتها الغربية .

٤ — اشتداد الحركة الوطنية العربية وانذارها للاتراك بالانتقاض عليهم ، وسعي الانكليز الحثيث لمحاولة اجتذاب العرب الى جانبهم .

ولم يكن وايزمان وزعماء اليهود يشكون في صدق بريطانيا في موقفها من الحركة الصهيونية واخلاصها لها واستعدادها لتحقيق اهدافها ، ولكنهم كانوا حريصين على انتهاز الفرصة لاستعجالها باصدار وعد بجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود ، فعرضوا من جديد على الانكليز خدمات اليهودية العالمية واستعداد اليهود في الدول الوسطى للقيام باعمال التجسس والتخريب لمصلحة الحلفاء الغربيين ، كما راحوا من ناحية ثانية يثيرون الراي العام في بريطانيا والولايات المتحدة للضغط على لندن لاصدار الوعد المنشود ، رغم البواعث المهمة التي

كانت تحتم عليها التريث في اصداره حتى ينجلي الموقف الحربي .

مباحثات يهودية استعمارية

اصدار تصريح باعطاء فلسطين لليهود ، وفي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥ نشر الدكتور وايزمان كتابا في جريدة (المانشستر غارديان) البريطانيا ، جاء فيه :

(اذا دخلت فلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني ووافقت الحكومة البريطانية على تشجيع اسكان اليهود فيها فانه يمكن ان يصير لنا خلال عشرين او ثلاثين عاما نحو مليون يهودي أو ربما أكثر من ذلك فيشكلون حراسة عملية لقناة السويس) .

وعلى اثر نشر ذلك الكتاب هب كثيرون من اقطاب الاستعمار البريطاني ينادون بضرورة احتلال فلسطين والتعهد بانشاء وطن قومي لليهود فيها ، كما جعلوا يصرحون بأن من صالح الامبراطورية ان تصبح فلسطين يهودية ، واستمرت مساعي زعماء الصهيونية لدى الوزارة البريطانية لاستعجالها باصدار التصريح المطلوب . وقبلت الحكومة البريطانية من حيث المبدأ اصداره في اواخر عام ١٩١٦ ، ولكنها اضطرت الى التريث بسبب معارضة خليفتها روسيا القيصرية ، التي رفضت الموافقة على مشروع للتصريح قدمه اليها وزير الخارجية البريطانية في ذلك العام .

بريطانيا تغري اليهود بالهجرة الى فلسطين

وفي سبيل اثارة الرأي العام البريطاني بادر وايزمان الى مخاطبته عن طريق المحاضرات والنشر ، فاخذ يطوف المدن البريطانية لالقاء الخطب والمحاضرات بالحث على وجوب اليهود بالهجرة الى فلسطين ليكونوا اعوانا لها في سياستها الاستعمارية ، فقد حدث عندما نشر البلاشفة الوثائق

والمستندات التي حصلوا عليها عندما استولوا على زمام الحكم في روسيا القيصرية ، ان كان بينها وثيقة ذات اهمية
واتضح فيما بعد ان بريطانيا هي التي كانت تغري
خاصة في الموضوع الذي نحن في صدده ، وبيانها ان السير ادوارد غراي الذي كان وزيرا لخارجية بريطانيا خلال الحرب العالمية الاولى ، ارسل الى السير جورج بيوكانان سفير بريطانيا في روسيا ، برقية يطلب فيها منه ان يعرض على وزير خارجية روسيا « سازونوف » اقتراحا بالعمل لتسهيل هجرة يهود روسيا الى فلسطين وان بريطانيا وفرنسا — متى وقعت فلسطين بنتيجة الحرب في منطقة نفوذهما — تكفلان للشعب اليهودي مركزا ممتازا وتسهيلات في الهجرة والاستعمار وان من رأي بريطانيا ان الاتفاق على تنفيذ هذا المشروع يكون اغراء شديد لاكثرية اليهود ويؤدي الى اكتساب العناصر اليهودية ، في الشرق والولايات المتحدة الاميركية وغيرها ، الى جانب قضية الحلفاء . وقد ارسل السفير البريطاني في بتروغراد هذه البرقية في مذكرة منه مؤرخة في ١٢ مارس ١٩١٦ الى وزير الخارجية الروسية ، ونشرتها جريدة (راسفت) الروسية اليهودية التي تصدر في باريس بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٥ نقلا عن كتاب « اكتسام تركيا الاسيوية بحسب الوثائق السرية لوزارة الخارجية » الذي نشرته القوميسارية السوفياتية للشؤون الخارجية .

ومن ناحية اخرى فان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن قد دخلت الحرب في عام ١٩١٦ ، فآثرت بريطانيا ارجاء اصدار التصريح المطلوب ، واستعمال الطلب اليهودي باصداره كسلاح لاثارة يهود الولايات المتحدة وحملهم على الضغط على حكومتها ، بما لهم من نفوذ واسع لدخول الحرب الى جانبها . فقام اليهود في الولايات المتحدة باتصالات قوية مع حكومتها لتأييد الطلب اليهودي والضغط على بريطانيا لتحقيقه كما زار الولايات المتحدة الاميركية وفدان احدهما بريطاني والاخر يهودي للدعاية للحلفاء ، ولفكرة اصدار تصريح يجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود ، وللحصول على تأييد يهودها للمشروع

وعلى ضغطهم على الحكومة الاميركية لدخول الحرب .
وبالفعل قام اليهود في الولايات المتحدة بضغط كبير على
حكومتها جعلتها ، بالاضافة الى عوامل واعتبارات اخرى
اخرى ، تدخل الحرب الى جانب بريطانيا في آذار (مارس)
سنة ١٩١٧ ، فرجحت بذلك كفة الحلفاء فيها .

اليهود ودول الغرب

وابتهج اليهود كثيرا لدخول الولايات المتحدة الحرب
واعتبروه عاملا رئيسيا في تحقيق هدفهم المنشود ، فجرت
مفاوضات جديدة بين اليهود والحلفاء واقترح اليهود اصدار
تصريح مشترك من دول الحلفاء ، فوافقت على ذلك بريطانيا
والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا لكن روسيا اعترضت على
الفكرة مرة اخرى ، فعدلت فرنسا وايطاليا عن الاشتراك في
اصدار التصريح المطلوب ، ولكنهما اكدتا لبريطانيا تأييدهما
لكل خطوة تخطوانها في هذا السبيل . واخيرا تم الاتفاق على
ان تصدر بريطانيا تصريحا منفردا معتمدة على تأييد الولايات
المتحدة الاميركية وموافقة فرنسا وايطاليا وان تتعهد بتحقيق
المشروع اليهودي بعد احتلالها لفلسطين . واستمرت المباحثات
للتصريح .

وفي ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧ قدمت الجمعية
الصهيونية صيغة نهائية لمشروع التصريح للحكومة البريطانية ،
وارفقه الدكتور وايزمان (كما جاء في ص ٢٥٨ من مذكراته
بين زعماء اليهود والحكومة البريطانية بمعرفة الولايات
المتحدة واطلاعها ، وعرضت خلالها سلسلة من الصيغ
التي صدرت عام ١٩٤٩) برسالة قال فيها :

**« اننا نعلن لكم بصراحة واحترام اننا نترك بين
ايديكم مصيرنا الوطني والصهيوني آملين ان تنظروا الى
الى قضيتنا في ضوء مصالح الامبراطورية البريطانية » .**
ولم يلبث الانكليز ان اصدروا تصريح بلفور ، المنشور في

اول هذه الرسالة واتفقوا مع اليهود على مواصلة التعاون
والتعاضد على اساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة .

وقد ثبت بالوثائق الرسمية ان تصريح بلفور كان قد رفع
الى الرئيس الاميركي تيودور ولسون ، ووافق عليه قبل
اعلانه وذلك ببرقية ارسلها باسمه ونيابة عنه الى الوزارة
البريطانية أكولونيل هاوس من وزارة الخارجية الاميركية في
١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧ يعلمها فيه بموافقة
الرئيس وحكومته على نص التصريح وعلى اصداره باسم
بريطانيا .

وايدت فرنسا التصريح في ١٤ شباط (فبراير) ١٩١٨ كما
ايدته ايطاليا في ١٩ ايار (مايو) ١٩١٨ .

وعد بلفور تمهيد لدولة لدوله يهودية

وكان تصريح بلفور هذا مصدر البلاء الذي اصاب العروبة
وفلسطين ، فقد كان القاعدة الاستعمارية الكبرى التي بنى
على اساسها فيما بعد صك الانتداب البريطاني على فلسطين
وما عقبه من تنفيذ الانكليز وانصارهم لاغراض المؤامرة
الاستعمارية اليهودية ضد العرب .

وقد كان هدف الانكليز واليهود منذ البداية ، العمل على
تحويل فلسطين العربية الى دولة يهودية ، ولم يكن تصريح
بلفور وعبارة « الوطن القومي اليهودي » الا تمهيدا لهذه
الغاية ، وتمويها على الراي العام العربي والعالمي والاسلامي
حتى يتم للسياسة البريطانية تحقيق الوسائل المقررة وفق
الخطة المرسومة ، وفي مقدمتها فتح ابواب فلسطين على
مصاريعها لهجرة يهودية واسعة النطاق الى ان يكاثر اليهود
العرب ثم يأخذون بالضغط عليهم لاخراجهم من البلاد ، كما
ظهر من اقوال الزعيم اليهودي « براندس » الذي كان
مستشارا للرئيس ولسون في الشؤون اليهودية . فقد اعلن
ان القصد من مطلب اليهود تسهيل الهجرة الى فلسطين ان
يصبحوا اكثرية السكان فيها وان يرحل العرب عنها الى
الصحراء ، وكما اوضح مما كتبه الكاتب اليهودي « بن آفي »
(ان على اليهود ان يطهروا وطنهم من الغاصبين ، وان أمام

المسلمين الصحراء والحجاز ، وامـام المسيحيين لبنان ، فيرحلوا اليها) .

وفي اكتوبر ١٩٣٠ نشرت صحيفة « المانشستر غارديان » البريطانية المعروفة بصبغتها الصهيونية بيانا وقعه عدد من اقطاب الانكليز ورجال الكومنولث البريطاني قالوا فيه : لقد كان واضحا ومفهوما لدى الحكومة البريطانية عند اصدارها تصريح بلفور عام ١٩١٧ ان يصبح اليهود اكثرية ساحقة في فلسطين ، وقـد وقع ذلك البيـان لويد جورج ، وستانلي بولدوين ، واوستن تشامبرلن ، وليوبولد ايمري ، وونستون تشرشل ، وهيـو دالتون ، وهـارولد لاسكي ، والمرشـال سمطس ، وآثر غرينود ، واللورد سنل وغيرهم .

بعـد الاحتلال البريطاني
الانتداب وصـك الانتداب

ولما أحتلت بريطانيا فلسطين في اواخر عام ١٩١٧ وتمت للحلفاء الغلبة في الحرب ، شرعت بتنفيذ سياستها في انشاء الوطن القومي اليهودي تمهيدا للدولـة اليهودية المنشودة ، ففتحت ابواب الهجرة وساعدتهم على استملاك الاراضي . وفي سبيل ذلك حملت عصبة الامم المتحدة على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني .

وفي ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ قررت عصبة الامم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وفرضت على عرب فلسطين صك الانتداب فرضا وقد نصت المادة الثانية منه على : ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عـن (وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشـاء الوطن القومي اليهودي) .

وقد تبين أن الحكومة البريطانية هي التي وضعت صك الانتداب بالاتفاق مـع الجمعية الصهيونية وزعماء اليهود . وقد اعترف الدكتور وايزمان في مذكراته بأن اليهودي الاميركي

بنجامين كوهين كان يتولى مع سكرتير اللورد كرزون (وزير الخارجية البريطانية حينئذ) وضع صك الانتداب والاتفاق على نصوصه .

أمـا الولايات المتحدة الاميركية التي تزعم انهـا تحمل مشعل الحرية في العالم الديمقراطي ، فانها وافقت على فكرة (الانتداب) الشيطانية التي ابتكرها دهاقنة الاستعمار لستر نياتهم الحقيقية ، وما لبثت ان اقرت السياسة العامة لمجلس الحلفاء الاعلى عام ١٩١٩ في شأن الاقطار العربية . وفي ٣٠ حزيران (يونيـو) ١٩٢٢ اصدر الكونغرس الاميركي قرارا رسميا بالموافقة على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ووقع الرئيس هاردنغ (الذي خلف الرئيس ولسون) ذلـك القرار في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٢ . وبذلـك اصبحت سياسة انشـاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين خطـة التزمت بها الولايات المتحدة الاميركية التي اصبحت فيما بعد أهم مراكز نشاط الحركة الصهيونية اليهودية واعظم مصدر لتمويل مؤسساتها .

الوطن القومي يتطور الى دولة يهودية
مملكة اسرائيل كما يريدها اليهود

عملت بريطانيا منذ احتلالها لفلسطين عام ١٩١٧ الى أن خرجت منها عام ١٩٤٨ طوال ثلاثين سنة ، بالتفاهم التام مع الجمعية الصهيونية ، ثم الوكالة اليهودية ، على توطيد اركان الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ضاربة عرض الحائط بحقوق الشعب العربي الفلسطيني التي نص عليها وعد بلفور نفسه والتي نص عليها صك الانتداب ايضا ، وبكل شريعة سماوية او ارضية ، ولم يلبث الوطن القومي ان تحول وتطور الى دولة يهودية بعد قرار التقسيم الذي وافقت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، ولم تلبث هذه الدولة اليهودية ان تجاوزت الحدود المعينة لها في قرار التقسيم وجعلت تنقص القسم العربي الباقي من

فلسطين وتقتطع منه جزءا بعد جزء ، بفضل تشجيع بريطانيا واميركا وفرنسا وغيرها من دول الاستعمار لها على عدوانها المستمر وامدادها بالمال والسلاح والتأييد السياسي في الامم المتحدة وفي سائر المحافل الدولية .

على أن مطامع اليهود في دولتهم العتيدة وضالتهم المنشودة لم تقتصر على ما اغتصبوه من أرض فلسطين ، بل تجاوزتها الى الاقطار العربية المجاورة ، فهم يطمعون في تأسيس دولة اسرائيل الكبرى من (النيل الى الفرات) وان تشمل هذه الدولة فلسطين كلها وشرق الاردن وسورية ولبنان والعراق (خلا القسم الشمالي منه) وسيناء والدلتا من الاراضي المصرية ، وشمالي الحجاز حتى المدينة المنورة . وقد سجل زعماء اليهود مطامعهم هذه على القرطاس بالخريطة التي وضعوها هم انفسهم ووجدت محفوظة خلال الحرب العالمية الثانية في خزانة حديدية لآل روتشيلد في مدينة فرانكفورت بالمانيا .

هذه خلاصة موجزة عن الفكرة الصهيونية والمطامع اليهودية الخطيرة في فلسطين والعالم العربي التي ظهرت على مسرح السياسة العالمية منذ مؤتمر بال ، واتخذت شكلا عمليا بالحصول على وعد بلفور ثم بتقسيم فلسطين الذي اسفر عن ظهور دولة اسرائيل ، التي يطمع اليهود في تطويرها الى دولة كبرى في صميم العالم العربي ، نضعها بين يدي امتنا العربية وشعبنا الفلسطيني المجاهد ، الذي تضافرت المطامع الاستعمارية واليهودية على تشريده واغتصاب وطنه ، لتكون تذكرة وعبرة لمن كان له قلب او القى السمع وهو شهيد ، وحافزا لعرب جميعا ، على انقاذ هذا الجزء السليب من الوطن العربي الكبير ودفع الخطر عن بقية اجزائه المهددة .

بيروت في ٢٣ جمادي الاول ١٣٨٠ هـ ــ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ م

الهيئة العربية العليا لفلسطين

الانفصال الاقتصادي بين لبنان وسوريا

(١٩٥٠/٣/١٣)

المقدمــة :

في عام ١٩٥٠ تمت القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسوريا وذلك بعد مراسلات متعددة بين الحكومة السورية برئاسة السيد خالد العظم والحكومة اللبنانية برئاسة السيد رياض الصلح ، لتسجل يوم الثالث عشر من آذار ١٩٥٠ المرحلة القانونية لهذا الانفصال او التقسيم الجديد في المشرق العربي . حيث اصدرت فيه ، الحكومة السورية وتلتها الحكومة اللبنانية ، مراسيم تؤكد قيام الانفصال النهائي بين الطرفين . ونعرض أدناه النص الحرفي لاهم المراسيم كما وردت في مذكرات السيد خالد العظم الجزء الثاني الصادرة عن دار النهار للنشر .

اصدرت الحكومة السورية بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٣ بلاغا هذا نصه :

١ ــ كانت الحكومة السورية قد أرسلت الى الحكومة اللبنانية مذكرة ابدع فيها أشد الحرص على تنمية العلاقات الاقتصادية مع لبنان الشقيق وتوطيدها على أسس ثابتة وعادلة .

وتتلخص المذكرة بأن الحكومة السورية بعد ان درست الوضع الراهن دراسة عميقة رأت ان أبقاء الوحدة الجمركية بين البلدين على شكلها الخاص ، مع وجود ثغرات واسعة فيها ناتجة عن فقدان سياسة اقتصادية ونقدية موحدة ، لن يكون في صالح أحد الطرفين .

وقد اوضحت الحكومة السورية ان الاسلوب الوحيد الذي يحقق توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدين على اسس عادلة تكفل للطرفين مصالحهما هو اقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين تتناول بصورة خاصة توحيد نظامهما الجمركي والنقدي وسياستهما الاقتصاديه في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الرسوم ، كل ذلك على أسس عادلة تضمن فوائدها المتبادلة على أن نداء المصالح المشتركة ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ .

٢ — اجابت الحكومة اللبنانية على المقترحات السورية بمذكرة رفضت فيها الاقتراح السوري بمبدا الوحدة الاقتصادية التامة ، كما رفضت الاقتراح السوري بشأن الوحدة النقدية بين البلدين ، اذ على سورية نفسها ان تثبت نقدها بالوسائل التي تراها . ومعنى هذا أن الحكومة اللبنانية قد تراجعت حتى عن الاسس التي سبق ان قبلت بها في اتفاق شتورا المنعقود بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ ، ولا سيما المادة (١١) منه ، التي تنص على تعهد كل من الحكومتين باتخاذ تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين .

٣ — وعلى أثر رفض الحكومة اللبنانية المقترحات السورية ، درست الحكومة الموقف بالنسبة الى الوضع الاقتصادي الراهن ، وعلى ضوء التجارب الماضية خلال وجود المصالح المشتركة ، ورأت ان مصلحة البلاد لا تجيز الاستمرار على الوضع الراهن ، على ما فيه من خلل ومن اجحاف بحقوق سورية واضرار مصالحها ، ولذلك وجدت الحكومة انه لا بد من أن تستعيد سورية كل حريتها لكي تتمكن من معالجة شؤونها الاقتصادية والنقدية وفقا للسياسة التي تتفق مع مصلحة البلاد .

٤ — ودفاعا عن مصالح سوريه الاقتصادية والنقدية رأت الحكومة ان تتخذ بعض التدابير الانتقالية المؤقتة ، ريثما توضع الانظمة النهائية موضع التطبيق ، وستعلن هذه الانظمة النهائية في القريب العاجل .

وأما التدابير الانتقالية التي أقرها مجلس الوزراء اعتبارا من صباح الثلاثاء الواقع في ٤ آذار سنة ١٩٥٠ فهي تتناول :

اولا : تطبيق انظمة القطع على العمليات الجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للاشخاص المسافرين الى لبنان او القادمين منه ان يخرجوا او يدخلوا مبلغا من الاوراق النقدية السوريه يتجاوز خمسين ليرة سورية .

ثانيا : منع نقل البضائع من لبنان الى سورية باستثناء البضائع المنقولة بطريق الترانزيت والبضائع المعفاة من رسوم الجمرك والمحروقات .

ثالثا : اقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود بالاضافة الى المراكز الحالية لقمع كل تهريب يمكن حصوله بأقصى شدة .

رابعا : منع سفر السوريين الى لبنان الا باجازة تعطى عند الضرورة .

نص المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ الصادر

بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٠

ان رئيس الدولة ،

بناء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقرتها الجمعية التأسيسية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٩ .

وبناء على اقتراح وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء بقرار رقم ١٧٤ تاريخ ٦ آذار ١٩٥٠ يرسم ما يأتي :

مادة (١) :تطبق احكام هذا المرسوم الاشتراعي في حال فصل المصالح المشتركة بين سورية ولبنان المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم (٨) تاريخ ١٢/٣/١٩٤٤ المعدل بالمرسوم التشريعي رقم (١٠) تاريخ ٥/٤/١٩٤٤ ويعين تاريخ نفاذه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

اولا : مصلحة الجمارك السورية : —

مادة (٢) : تحدث مديرية عامة للجمارك السورية ذات استقلال مالي تربط بوزارة المالية .

مادة (٣) : يصدر ملاك المديرية العامة للجمارك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية على أن يعرض هذا الملاك فيما بعد على السلطة التشريعية لاقراره .

مادة (٤) : تعد وزارة المالية (مديرية الجمارك العامة) النصوص المتعلقة بالانظمة والتعرفات الجمركية وبموازنة الجمارك . وتصدر هذه النصوص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ، واعتبارا من اول عام ١٩٥١ تلحق موازنة الجمارك بالموازنة العامة وتعرض على السلطة التشريعية .

ثانيا : ادارة حصر التبغ والتنباك : —

مادة (٥) : تخضع ادارة حصر التبغ والتنباك الى مراقبة وزارة المالية وفقا للاحكام النافذة ولاحكام هذا المرسوم التشريعي وقبول وزير المالية جميع الصلاحيات التي كان يمارسها المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

مادة (٦) : تعد وزارة المالية النصوص المتعلقة بنظام التبغ والتنباك وتصدر هذه النصوص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية .

مادة (٧) : تؤلف اللجنة الدائمة للتبغ والتنباك من :

- — الامين العام لوزارة المالية — رئيسا
- — الامين العام لوزارة الاقتصاد الوطني : عضوا
- — الامين العام لوزارة الزراعة — عضوا

تتخذ اللجنة الدائمة قراراتها بالاكثرية وتنظم محاضرتها توقع من الرئيس والعضوين وتنشر قرارات اللجنة الخاصة للتصديق بموجب الاحكام النافذة بقرارات من وزير المالية .

ثالثا : مراقبة شركة الخطوط الجوية الحديدية س.ج.ت

مادة (٨) : تتولى وزارة الاشغال العامة مراقبة شركة الخطوط الحديدية ش.ج.ت. فيما يتعلق بالخط السوري وفقا للاحكام المتعلقة بالشركات ذات الامتياز .

رابعا : احكام انتقالية : ـــ

مادة (٩) :تتولى وزارة الماليه تصفية المصالح المشتركة السورية ـــ اللبنانية وتقسيم موجوداتها بين البلدين ويقوم وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء باتخاذ التدابير الانتقالية التي تستلزمها التصفية المذكورة مباشرة او بالاتفاق مع الجانب اللبنـــاني .

خامسا : احكام ختامية : ـــ

المادة (١٠) :عند وضع هذا المرسوم التشريعي موضع التنفيذ تلقى جميع الاحكام المخالفة له .

مادة (١١) :ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ لمـــن يلزم لتنفيذ احكامه .

الرسائل المتبادلة بين

ساسون وشاريت وبن غوريون

١٩٥٤

نقلا عن الاستاذ علي الخطيب في مجلة بيروت المســاء الاسبوعية في العددين ٩٧ و ٩٨ تاريخ ٩ ـــ ١٥ كانون الاول ١٩٧٥ .

ويراجع كتاب واقع المسلمين في لبنان للدكتور يحيى احمد الكعكي . ص ٣٩ ـــ ص ٥١)

المقدمه والتعليق

ان العدو الصهيوني فرض على الساحة العربية فــي فلسطين ووضع كعائق عدائي بين المشرق العربـــي والمغرب العربي وهو يحاول في كل مرحلة تثبيت جــذوره في ارض الوطن العربي تمكينا لنفسه بالبقاء والديمومة .

وتأتي رسائل ساسون وشاريت وبن غوريون لتعطـــي صورة واضحة عن احدى مخططاته التامرية ... وقد اورد الدكتور يحيى كعكي في كتاب واقع المسلمين في لبنان ما حرفيته .

« بن غوريون والموارنه في لبنان سنة ١٩٥٤ م

هذا . وبينما كان اللبنانيون يتلهون بلعبة « الطائفيـــة » فيما بينهم التي كرسها الاستعمار كانت اسرائيـــل تخطــط لتقسيم لبنان واقامة دولة مسيحية مارونية فيه وتراهن فـــي

ذلك على الطائفيه المارونية وهذا ما تكشفت عنه الرسائل المتبادلة بين بن غوريون وبين موسى شاريت (رئيس الوزراء) والياهوساسون وفيما يلي النص الحرفي لهذه الرسائل التي نشرها الاستاذ علي الخطيب في مجلة بيروت المساء «الاسبوعيه في العددين رقم ٩٧ — ٩٨ الصادرين بتاريخ ٩ — ١٥ كانون الاول و ١٦ — ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٧٥ . »

حين نضع هذه الرسائل ضمن وثائقنا وبدون تعليق او مقدمة لانها بحد ذاتها معبرة تماما عن واقع ما ينفذ في لبنان في الوقت الراهن اي في مرحلة حرب السنتين .

الوثائق

رساله بن غوريون :

وفيما يلي نص الرسالة الاولى المرسلة من بن غوريون رئيس الوزراء الاسبق عام ١٩٥٤ ، ورئيس الوزارء في حينه موشي شرتوك . كما نشرت في مذكرات ساسون التي تولت نشرها صحيفة (دامار) عام ١٩٧١ .

سدى بوكر .

٢٧ — ٢ — ١٩٥٤ .

موشيه .

(و) سدى بوكر هي . مستوطنة صهيونية في النقب بجوار بئر السبع . عمل على اقامتها بعد عام ١٩٤٨ بن غوريون رئيس الوزراء . ومؤسس الدولة . كنواه للاستيطان في صحراء النقب واعمارها . وتشجيع الاخرين للسكن هناك ، طالما ان رئيس الوزراء جعل مسكنه فيها ، وقد عاش حياته بعدها فيها حتى توفي فيها ايضا قبل حوالي عام .

(و) موشيه هي يعني موشي شرتوك (شاريت) وكان يخاطبه باسمه الاول توددا وتدللا .

موشيه .

بتركي للحكومه . قررت بيني وبين نفسي عدم التدخل ، وعدم ابداء الراي في القضايا السياسية الجارية ، لانه — كما يبدو لي — انني لست بحاجة للقيام بأي شيء مما يمكن الى

حد ما . تفسيره من اي جهة كانت ، انه يثقل على الحكومة . ولو لم تستدعوني ثلاثتكم — انت ولافون وموشي دايان (١) لما كنت حضرت الى اي مكان للمشورة فيما يجري ، وعما يجب عمله ، وحيث اني دعيت من قبلكم ، فقد رايت من واجبي تنفيذ رغبتكم . خاصة رغبتك انت كرئيس للحكومه .

لهذا ابيح لنفسي ان اعود الى امر واحد ، قد لا يعجبك، والوقوف عنده مرة اخرى ، وهذا الامر الواحد هو (موضوع لبنان)

وبعيدا عن اية علاقة بالاحداث الجارية (٢) . فمن الواضح ان لبنان هو الحلقة الضعيفة جدا في سلسله الجامعة العربية . تماما كالاقليات الاخرى الموجودة في الدول العربية الاسلامية (!) ما عدا الاقباط .. لكن مصر هي الدولة المتماسكة والاكثر رسوخا بين كافة الدول العربية ، والغالبية الحاسمة هي تلك التي تتألف من كتلة متماسكة واحدة ومن عنصر واحد ومن دين ولغة واحدة (؟) والاقلية المسيحية في تلك الدول لا تخل بصورة جديه بوحدة الدولة والامة ، لكن المسيحيين في لبنان هم اغلبية في (لبنان التاريخي) ولهذه الاغلبية تقاليد مختلفة تماما عن بقية بلاد الجامعة العربية ، (وكذلك) الحدود الموسعة — وكان هذا هو الخطأ الكبير من قبل فرنسا التي وسعت حدود لبنان (٣) — لان المسلمين وفقا لذلك اصبحوا ليسوا احرارا في اعمالهم .»

---

(١) لافون، بنحاس لافون ، وزير الدفاع في عهد رئاسة شاريت للحكومة عام ١٩٥٤ وبطل الفضيحة المشهورة باسمه والمتعلقة بعمليات تجسس وتخريب في القاهرة ، واحد مراكز القوة المسماة (الكتلة) التي هيمنت على حزب العمل الكبير (ماباي) عدة سنوات الى ان انتهت بتلك الفضيحة ونشوء انقسام ادى الى خروج بن غوريون ورفاقه وتشكيل قائمة خاصة بهم هي حزب (راني) ومنه موشي دايان ، وشمعون بيرس ، وتيدي كوليك رئيس البلدية في القدس ، وكانت تلك الكتلة بزعامة (نيتشر) الذي تسلط على الحزب والحكم داخل دولة .

(٢) يعني اعادة تعيين محمد نجيب في تلك الفترة مرة ثانية ليصبح رئيسا للدولة وقد وصف هذه الخطوة الياهوساسون بانها خطوة حميدة لا مثيل لها من قبل عبد الناصر ورفاقه ؟؟

وعليه فان اقامة دولة مسيحية هناك هو امر طبيعي . وستجد هذه الدولة تأييد لدى قوى كثيرة في العالم المسيحي لا سيما الكاثوليكي . وكذلك البروتستانتي وفي الظروف العادية يبدو ان تحقيق ذلك امر شبه مستحيل بسبب عدم وجود (مبادرة وشجاعة) من قبل المسيحيين . لكن في ساعة الارتباك والاضطراب والثوره او الحرب الاهلية (؟) فان الامور تتغير بحيث يمكن للضعيف ان يقول بانه بطل (!)

ربما (والسياسة كما هو معلوم لا تعرف لغة التأكيد) الان . ان تكون هذه الايام هي الساعة الملائمة **من اجل خلق دوله مسيحيه جارة لنا (؟) والامور لن تتحقق من غير مساعدتنا ومبادرتنا (؟) ويتراءى لي ان هذه هي المهمة الرئيسية — او على الاقل — احدى المهمات الرئيسية لسياستنا الخارجية . ويجب استغلال كافه الوسائل والوقت والسرعه والعمل بكل الوسائل المتاحة مما يمكن ان تؤدي الى تغيير اساسي في لبنان** ، وارى (تجنيد) ساسون لهذه الغاية . ومن اجل ذلك وفي سبيله اي **من اجل الدولة المسيحيه المارونية** فانا على استعداد لاستعمال حرف (ان) (١) وبقية مفرداتنا العبرية . واذا تطلب الامر اموالا فيجب **عدم توفير الدولارات** . لكن ربما ستوضع الاموال الازمه على قرن غزال (٢) .

وفي هذا المجال يجب العمل بكافه الامكانات والقدرات .

---

(٢) يعني لبنان الكبير الذي عمل الانتداب الفرنسي زمن غورو على خلقه عام ١٩٢٠ .

(١) ان حرف في اللغة العبرية يسبق المفعول به، وان كان المعنى يستقيم دونه ،

(٢) قرن الغزال : تعبير يهودي يعني انه ليس هنالك اي مستحيل ، فالمعروف ان قرن الغزال لا يمكن لدقته حمل شيء من جهة ، وصعوبة وضع اي شيء عليه . وهو هنا يعني امكانية المستحيل ولا يضرب ذلك الا في الامور الهامة جدا ... ولها معنى اخر في العربية مثلا (على كف عفريت في حالات اخرى) .

وربما يكون من الافضل استدعاء رؤوبين شيلواح (٣) الى هنا فورا من اجل هذه المهمة . ذلك لانها فرصة تاريخية ولا يمكن ان يغفر لاحد تفويتها . على ان يتم ذلك حسب رأي وبسرعة وبدون (بتر) لحدود لبنان فان الأمر لا يمكن تحقيقه، لكنه اذا ما وجدت شخصيات وجاليات في لبنان ممن يمكن تجنيدهم لاقامة دوله مارونيه (٤) وممن ليست لهم حاجة في حدود موسعة وبجاليه اسلامية كبيره . فان الامر لن يكون عندئذ مدعاة للازعاج .. وانا لا اعرف ما اذا كان لنا في لبنان رجال . لكنه على كل حال توجد كافة انواع الطرق اذا ما صممنا على تحقيق المحاولة المقترحة .

صديقك

د بن غوريون

---

(٣) شيلواح : من اوئل المستشرقين الصهاينة ومن مؤسسي الاستخبارات الصهيونية في بداية عهدها ويكره العرب ويحقد عليهم ويحسن نسج المؤامرات في الظلام وقد اسس المعهد المعروف باسمه في كيان العدو عام ١٩٥٩ وهو من اهم معاهد الابحاث عن الدول العربية ، بحيث يضم قسما خاصا لكل بلد عربي ، ويزود بابحاثه هذه المخابرات الصهيونية العسكرية ووزارة الخارجية ، كما يصدر كتابا سنويا عن شئون الشرق الاوسط عامة بالتعاون مع مراكز ابحاث وتجسس عالمية مثل بريطانيا ووكالة المخابرات المركزية وحلف الاطلسي والمانيا الغربية وسواها .

الرسالة الثانية – الرد رسالة شرتوك :

وفيما يلي نص رسالة رئيس الوزراء موشي شاريت على رسالة بن غوريون :

اورشليم
١٨ – ٣ – ١٩٥٤،
لجانب السيد دافيد بن غوريون
سدى بوكر

استمحيك المعذرة ، الف مره ، لتأخري في الرد على رسالتك بشأن لبنان ، والحقيقة ان ردي السلبي على الفكرة التي ابديتها خلال لقائنا في بيتك في تل ابيب كان ردا فوريا ، لكنني بعد ذلك اللقاء قلت في نفسي دعني افحص الامر وافحصه، **فطلبت الى قسم الابحاث لدينا ، وضع دراسة خلفية للمحاولات التي جرت في الماضي لاضفاء طابع الدولة المسيحية في لبنان ، وحول امكانيات نجاح هذه الحركة اذا ما قامت اليوم لتحقيق هذا الهدف .**

ويؤسفني ان رجال الابحاث تأخروا في عملهم بتزويدي بما طلبته ، ويبدو انهم ما زالوا منكبين عليه بجدية كبيرة (!) غير اني في هذه الاثناء وقد مرت ايام طويلة ، وعلى الرغم من متاعبي التي ارتفعت فوق راسي حيث لا توجد نهاية وحدود للمشاكل الكثيرة التي امر بها في الحكم ، وليس فقط في الشؤون الخارجية فانا الان احاول جاهدا لاوضح لك راي مع قليل من التفاصيل ، معتمدا على بعض المعلومات المحفوظة لدي من الايام الماضية ، والتي لست متأكدا ما اذا كانت تنطبق اليوم كما هو الان ام لا ؟ وان كنت ساعرف ذلك بالتأكيد – بعد الحصول على الدراسة ، وعلى اي حال وبسبب الحاح الوقت لم يكن لدي الوقت الكافي فعلا لتفحص المعطيات والاستئناس براي الاخرين . فاكتب اليك ما اكتب اعتمادا على الذاكرة فقط .

ليس من المنطق خلق اي حركه من الخارج .. قبل كل شيء علي ان احدد فرضية واحدة اساسية اعمل بموجبها ومفهومها منذ مدة طويلة ، هي : انه اذا كان يوجد احيانا **منطق وحساب لجهة من الخارج للتدخل في الشؤون الداخلية لاي بلد ما من اجل مسانده حركة سياسيه تسعى الى التغيير داخلي وبغية تحقيق** هدف ما ، فان ذلك يمكن بالصدفة عندما تظهر تلك الحركة نشاطا ذاتيا ما ، بحيث **تتيسر فيها امكانية نموها وازديادها ، وربما تسبب في نجاحها بطريق التشجيع والمساعدة من الخارج .**

ذلك .. انه لا منطق هناك ، ولا حساب ، للقيام بمحاولة من الخارج لاثارة حركة في مكان ما دون ان تكون تلك الحركة موجودة اصلا في الداخل ، وذلك .. انه يمكن دعم فكرة اذا كانت قائمة ، ومن غير الممكن نفخ الروح في جسد لا يبدو عليه اي دليل للحياة .

وهنا ، وبقدر ما لدي من معلومات ، كما قلت ، فانه لا توجد في لبنان اليوم تلك الحركه التي تنوي تحويل البلاد الى دولة مسيحية بحيث تكون السلطة الحاسمة للطائفة المارونية، وهذا هو الانطباع السائد لدي منذ بضع سنوات ، وربما ظهر مثل هذا الشعار في احدى المرات في سماء لبنان ، وربما كانت هنالك شخصيات واوساط قد نادت به ، فانها وفي مثل هذا الوقت لم تصل الامور الى تجسيد حركه جدية ، ولم تتحول الى موضوع منهجي ومنظم ، ولكن مع الزمن سكنت ايضا هذه الاصوات ، واختفى الشعار من الخريطة الشعبية (!) وتجمد الموضوع من ميدان التطبيق والعمل .

ولا ارى غرابة في الامر فان تحول لبنان الى دولة مسيحية هو اليوم من الامور المحظورة اذا كان المقصود بمجرد مجهود مبادر موجه لهذه الغاية ، واتحفظ في قولي « مجرد مبادر » (لانني لا استبعد من الحسبان امكانيه تحقيق الامر في اعقاب اية (هزه) تمر بالشرق الاوسط (!) بحيث تلقى بالنماذج القائمة الى فرن ملتهب لتنصهر بعد من داخله في

تبلورات اخرى (أ) لكن لبنان الحالي ، كما هو قائم على الطبيعة ، وبتركيب سكانه وعلاقته الدولية ، يصعب ان يتم رسم اية مبادرة جدية في هذا الاتجاه ، فالسكان المسيحيون في لبنان ليسوا الاكثرية . كما انهم لا يشكلون مجموعة متكتلة داخل اطارهم . لا من الناحية الطائفيه ولا الناحية السياسية، فالاقلية الارثوذكسية في لبنان تسير وراء اشقائها في سوريا، وهي ليست فقط غير مستعدة للمساهمة في المعركة من اجل لبنان مسيحية اي لبنان اصغر مما هو عليه اليوم ومنفصل عن الجامعه العربية . ولكن هناك ثمة اساس للافتراض بان فكرة توحيد لبنان مع سوريا .. امر لا يثير لدى الارثوذكس ثورة نفسية . بل على العكس . فهي تعتقد انه في اطار دولة موحدة فان وزن الاقلية الارثوذكسية اللبنانية ، بل الطائفة الارثوذكسيه في المنطقة بصورة عامة سيرتفع وذلك لسببين ديمغرافيين بسيطيين .

١ — الارثوذكس في سوريا اكثر من اخوانهم الموجودين في لبنان ، واما الارثوذكس في سوريا ولبنان معا فاكثر من الموارنة .

٢ — وبالنسبة الى الموارنة فان غالبيتهم العظمى تؤيد منذ سنوات تلك الشخصيات من بين الزعامة السياسية المارونية التي تركت منذ مدة احلام اعادة لبنان المسيحي الى ما كان عليه في الماضي ، والتوا بكل حماستهم وقوتهم الى جانب تيار الائتلاف المسيحي — المسلم داخل لبنان ، وقد توصلت هذه الزعامات الى الادراك بانه لا توجد اي امكانية للبنان الماروني ذاتيا . وان المصلحة التاريخية لهذه الطائفة تتطلب الاخذ بأهون الشرين ، ومعناه الشراكة مع المسلمين في الحكم ، ودخول لبنان للجامعة العربية ، املا وافتراضا بأن مثل هذه التسوية ستعوض مسلمي لبنان عن اماني الوحدة مع سوريا ، وينمي بينهم بالتالي غريزة (الاستقلال اللبناني) .

وبناء على هذا ؛ فان الاغلبية العظمى من الطائفة المارونية ، الموجهة نحو هذا الاتجاه ستعتبر كل محاولة لرفع شعار التقلص المساحي والتعاظم الماروني . مؤامرة خطيرة لمركز الطائفة كلها ، والتعرض لامنها ومجرد وجودها . وستعتبر هذه المبادرة بمثابة كارثة ، **فهي يمكن ان تمزق في لحظة واحدة شبكة التعاون المسيحي الاسلامي في اطار لبنان الحالي** . والتي تم نسجها من خلال عمل شاق ، ومن خلال تضحيات كبيرة منذ اجيال الى جانب القاء مسلمي لبنان في احضان سوريا . وفي نهاية العملية انزال النكبة التاريخية على لبنان المسيحي عن طريق ضمه الى سوريا ، وطمس كيانه نهائيا داخل الدولة الاسلامية الكبيرة .

قد تقول بان هذه الملاحظات حول المشروع لا تتلائم مع جوهره . لانه مبني على اقتطاع تلك الاجزاء من لبنان حيث يرجح سكانها الكفة لمصلحة الاسلام ضد المسيحية منطقة صور ، والبقاع ، ومدينة طرابلس ؛ ولكن كيف ستتنازل هذه المناطق بسهولة عن انتمائها للبنان ، وعن ارتباطها السياسي والاقتصادي ببيروت ؟ وكيف ستتنازل **الجامعة العربية من جانبها عن المركز الذي تتمتع به اليوم بفضل فرعها بلبنان وبواسطة الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، بعد ان فقدت الجامعة العربية مركزها في الزاوية الشمالية من هذا الساحل بعد ضم لواء الاسكندرونة الى تركيا ، وكذلك ضم الجزء الجنوبي لدولة اسرائيل ؟** (وكيف يمكن **ضمان ان الحرب الدموية التي من المحتم اندلاعها من جراء هذه المحاولة)** ؟ ستبقى محدودة داخل لبنان بحيث لا تجر سوريا فورا اليها ؟ ومن يضمن بأن دولة الغرب ستكتفي بالمراقبة فقط مثل هذه المحاولة الثورية وتؤجل تدخلها الى تلك الساعة التي تستطيع فيها ان تبارك وان تقول آمين اذا (ما عاد) لبنان المسيحي ؟ ومن يضمن بان كافة الاعتبارات هذه لن تقف أمام اعين الزعامة المارونية سلفا ، وانها لن تردعها نهائيا

بيان حكومة رشيد كرامي

الجمعة في ١٧ تشرين الاول ١٩٥٨

المقدمة :

اثر الاحداث الدامية التي عصفت في لبنان عام ١٩٥٨ وبرز فيها بوضوح التفرقة الطائفية التي قادتها فئات لبنانية ودفعت بنهايتها ، الى تسلم الرئيس فؤاد شهاب قائد الجيش زمام الامور في البلاد ، وافرزت شعار الوحدة الوطنية كأساس الى عودة الامور الى طبيعتها ، وحدة وطنية قائمة على اساس الوحدة بين الاديان وليس بمفهوم اجتماعي واقتصادي ... .وقدكان البيان الحكومي الذي قدمه دولة الرئيس رشيد كرامي امام مجلس النواب خير معبر عن قضية ومطلب الثقة والالفة وعودة الوحدة الوطنية ، وفيما يلي نعرض بيان حكومة الانقاذ الوطني كما سميت في حينه . واخذ عن جريدة النهار عدد ٧٠٠٧ والصادرة عام ١٩٥٨ .

الوثيقة

حضرات النواب المحترمين .

نحن اليوم نجتمع في ظروف استثنائية عصيبة ، فالمحنة الدامية التي عشناها جميعا ، جعلت كل اللبنانيين يشعرون بالحاجة الملحة الى ايجاد مخرج عادل للازمة فكانت هذه الحكومة التي اتشرف برئاستها ، والتي تتقدم من مجلسكم الكريم بطلب ثقته الغالية .

ولسنا بحاجة للعودة الى الماضي ، فقد عقدنا العزم على غسل هذا الماضي . والحكومة التي تقدر مسؤوليتها في هذا الظرف بالذات ، ترى ان واجبها الاول هو العمل على غرس مبادىء الوحدة الوطنية ، وتحقيق التعاون والثقة بين المواطنين وعلى هذا الاساس ، يمكننا تسمية هذه الحكومة « حكومة انقاذ وطني » .

وعندما نقول « انقاذ وطني » فنحن نعي كل ما تتضمنه هذه الكلمة من معنى وما ترمي اليه من اهداف ، وسنعمل ونتساند ونتكاتف لازالة الشكوك التي علقت في النفوس ، وذلك بالعمل المجرد ، لتحقيق فكرة المساواة بين الجميع في ظل سيادة القانون ، واشاعة روح العدل .

ويهم الحكومة ان تلفت نظر حضرات النواب المحترمين الى ان لبنان يجتاز في هذه الايام مرحلة فاصلة في تاريخه السياسي ، لذلك فهي ترجو منكم جميعا معاونتها على تهيئة الجو الصالح الذي يعيد الثقة في لبنان وينشر الامن والطمأنينة بين ربوعه ، ليشعر الجميع بأن هذا الوطن هو بلد المحبة والتسامح والاخاء .

اما سياسة الحكومة في مختلف الحقول والميادين . فهي نفس السياسة التي وضع خطوطها العريضة فخامة الرئيس في البيان التاريخي الذي القاه امام مجلسكم الموقر بتاريخ ٢٣ ايلول الماضي ... فالحكومة تتشرف بأن تأخذ على عاتقها امر العمل على تحقيق ما تيسره لها الظروف والامكانات. ضمن المخطط الوطني لهذا العهد ، سواء في الحقل الخارجي ام في الحقل الداخلي . فالميثاق الوطني هو نهجنا وسبيلنا ، والوحدة الوطنية هي شعارنا ورائدنا . والضرورة الاساسية الملحة لبناء الدولة بناء سليما لم تتجل يوما كما تجلت في هذه الفترة الدامية الاخيرة ، ولم يبق مناص من اقامة الدولة على اساس وقواعد ومقاييس مستمدة من تصميم النخبة ومصلحة الشعب وطموح المواطن .

ولكي يثق المواطن بالدولة ، يجب ان يسري فيها روح الجد ويسيرها الجد في المسؤولية وفي الواجب والحساب ،

والجد في جعل الدولة للمواطن وللكل على السواء ، والجد في النظرة الى الغد والتصميم له .

ولا بد من ان يطمئن المواطن الى تجرد الحاكم ، وعدل القاضي . وامانة الموظف . ولا بد من ان يكون للحكم فيها كل هيبته وللقانون كل سلطته . ولحق الفرد والجماعة كل حرمته .

هكذا خطط الرئيس القائد ، وهذا هو منهاج الحكومة التي اتشرف برئاستها وعلى هذا الاساس تطلب من مجلسكم الكريم الثقة .

واخيرا . تريد الحكومة ان تؤكد من جديد ومنعا لكل تأويل او التباس ، عزمها على المحافظة على سيادة لبنان ، والدفاع عن استقلاله ليبقى لبنان لنا جميعا بوضعه الحاضر ، بلدا عربيا حرا عزيزا مستقلا .

البرنامج المرحلي
من اجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي

١٨ — ٨ — ١٩٧٥

المقدمة :

بعد ان تفجر الوضع في الساحة اللبنانية وبدات ملامح المؤامرة التقسيمية تتضح نتيجة للتصريحات المختلفة التي بدأ يرددها في اكثر من مناسبة بعض اقطاب السياسة اللبنانية ، ونتيجة لمعلومات كانت ترد تباعا للعاملين في الحقل السياسي في لبنان ، ونتيجة لقناعات قائمة على تصورات سابقة حول ممارسات « الحزبية المارونية » التي تنقل فورا اي صراع سياسي او نضال مطلبي جماهيري من حقيقته الموضوعية المتجردة الى ما تريد ابرازه من كونه صراعا طائفيا ...

وبعد ان بدا الاعداد الفعلي لبعض الدراسات التقسيمية من منطلقات تشل صيغة التعايش بين الطوائف التي كانت سائدة في لبنان على حد تعبير بعض الزعامات « الحزبية المارونية » ، عمدت الحركة الوطنية بقيادة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الى طرح برنامج عمل مرحلي من اجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي متشبثة بذلك في الوصول الى بناء « لبنان عربي ، وطني ديمقراطي موحد »

مشكله بهذه الخطوه موقفا اعتراضيا صلبا في مواجهه كل المخططات التقسيمية .

وقد اختتمت الحركة الوطنية وثيقتها السياسيه بقولها :

تبقى قضية اخيرة لا بد من الاشارة اليها هنا وهي ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية قد كلفت لجنة مختصة من بين صفوفها مهمتها استكمال وضع نصوص المشاريع القانونية التطبيقية لهذا البرنامج المرحلي . مشروع الدستور المعدل ، ومشروع قانون الاحزاب والجمعيات . ومشروع قانون الانتخاب . وغير ذلك من مشاريع القوانين التي سوف تنجزها اللجنة المذكورة لتشكل بالنتيجة الملاحق التطبيقية المفصلة لهذا البرنامج العام .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اذ تطرح برنامجها المرحلي هذا من اجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي ، مؤكدة بشكل خاص على ما يتعلق منه باصلاح التمثيل الشعبي الذي هو مفتاح كل اصلاح سياسي في هذه المرحلة من تطور لبنان . تدعو الجماهير اللبنانية الى التكتل حول هذا البرنامج والى شن نضال طويل النفس لتحقيقه بارادة الاكثرية الشعبية التي لا نشك بوقوفها القاطع الى جانب هذه الدعوة الى التغيير على طريقة بناء لبنان عربي وطني ديمقراطي جديد .

(المصدر : امانة سر المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان) .

الوثيقة :

يواجه لبنان في هذه المرحلة من تطوره ازمة عامة لم تكن الاحداث التي تتابعت انطلاقا من استشهاد المناضل الوطني

معروف سعد مرورا بمجزرة عين الرمانه في ١٣ نيسان ١٩٧٥ . سوى تعبير صارخ عن بلوغها طورا من الاحتدام بات يفرض بالحاح معالجة جادة تنفذ من ظواهر الاحداث الى العوامل الفعلية الكامنة وراءها .

— فعلى الصعيد الوطني تبرز الان اكثر من اي وقت مضى خطورة النهج الانعزالي القائم على محاولة فصل لبنان عن المنطقة العربية والانسحاب الكلي من ميدان الصراع القومي الشامل مع العدو الصهيوني وحلفائه ، وهو النهج الذي تدفع البلاد ثمنه منذ سنوات طويلة هدرا لسيادتها الوطنية تحت وطأة العدوان الاسرائيلي المستمر وازمات دورية في علاقات لبنان باشقائه العرب واقتتالا داخليا فجرته وتفجره محاولات التصدي المتكررة للثورة الفلسطينية .

— ان تفاقم النتائج السلبية المدمرة التي يولدها النهج الانعزالي المذكور ، كان وما يزال في اساس المطالبة الشعبية الواسعة بتكريس الاختيار الوطني العربي قاعدة لانخراط لبنان الرسمي في المواجهة القومية الشاملة مع اسرائيل . وبالانتقال في التعامل مع الثورة الفلسطينية من صعيد قبولها كأمر واقع في احسن الاحوال الى صعيد احتضانها رسميا كقوة عربية لا تقاتل من اجل تحرير وطنها والدفاع عن نفسها فحسب ، بل تقاتل دفاعا عن لبنان ايضا . ثم المطالبة الواسعة بتدعيم بدايات المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة للعدو الصهيوني على امتداد الحدود الجنوبية مع ما يتطلبه ذلك من سياسة انماء للجنوب وتوفير مقومات الصمود لابنائه .

— وعلى الصعيد الاقتصادي تتجلى بوضوح النتائج السلبية الفادحة المترتبة على استمرار تطور لبنان الاقتصادي محكوما بنظام لم يعد له شبيه بين الانظمة الراسمالية المعاصرة في العالم . وبات يشكل تحت ستار المحافظة على " الاقتصاد الحر " مصدرا للفوضى والازمات المتكررة

وقاعدة لنشوء الاحتكارات مع ما يرافقها من موجات غلاء متصاعدة واساسا لتشويه نمو الاقتصاد اللبناني على حساب القطاعات الانتاجية الرئيسية .

ويشكل النهج الانعزالي هنا ايضا سببا للتأزم المتزايد في اوضاع الاقتصاد اللبناني،لان هذا النهج باضعافه للروابط القومية التي تشد لبنان الى الوطن العربي يحول دون تكامل الاقتصاد اللبناني مع محيطه العربي ، ويحد من امكانية تجاوز بنيته الطفيلية ومعالجة الامراض المتلازمة معها .

— وعلى الصعيد الاجتماعي تتركز اكثر فأكثر الامتيازات التي تضع مصادر الثروة الوطنية بين ايدي قلة ضئيلة بينما تعيش الاكثرية الساحقة اوضاعا تتسم بالتدهور المستمر في مستوى المعيشة وبضيق فرص العمل ، مما يدفع بالالاف كل عام في هوة البطالة او الهجرة ، كما تتسم بالحرمان من الحد الادنى من الخدمات الاجتماعية وبالخراب المتزايد للفئات المتوسطة التي باتت تتحمل الى جانب العمال والفلاحين وسائر الجماهير الكادحة في المدن والريف نتائج الازمات الاقتصادية واشتداد وتيرة الاستغلال والتمايز الاجتماعي .

— وعلى الصعيد السياسي ، يعيش لبنان ، خلف واجهة من الديمقراطية البراقة ، في ظل نظام سياسي ياخذ باشد اشكال التمييز اللاديمقراطي تخلفا ويتنكر لابسط متطلبات التحديث لمؤسسات وبنى سياسية مورثة عن عهود الاقطاع والانتداب .

— هذه الازمة التي تطال مختلف مجالات الحياة اللبنانية تؤكد الحاجة الملحة الى تعديلات اساسية في السياسة الوطنية الدفاعية وفي النهج الاقتصادي وفي الميدان الاجتماعي وفي التركيب السياسي وهي حاجة تبرز منذ سنوات على نحو اكثر زخماً في صيغة مطالب تحملها فئات شعبية عريضة لا نبالغ اذا قلنا انها تمثل الاكثرية الساحقة من اللبنانيين .

— ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية التي اضطلت بدورها النضالي والتوجيهي وسط الجماهير على امتداد السنوات الماضية ، تجد من واجبها في هذه المرحلة من تطور البلاد ان تبادر الى تسليح الحركة الشعبية الناهضة والنامية ببرنامج مرحلي يعدد مطالبها الرئيسية في مختلف المجالات ويشكل دليل عمل تهتدي به في هذا الطور من نضالها المديد من اجل لبنان عربي ديمقراطي متقدم . وهي تبدأ في هذا المجال بطرح برنامجها المرحلي في محوره الاول : تحقيق الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي ؛ على ان تستكمله خلال الفترة المقبلة بمعالجة المحورين الاخرين المتعلقين بالسياسة الوطنية الدفاعية من ناحية وبالقضية الاقتصادية الاجتماعية — الثقافية من ناحية ثانية .

ان اختيار الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي مدخلا اول لطرح برنامجها ، تمليه في الواقع الاولوية التي تحتلها هذه القضية في المرحلة الراهنة من تطور البلاد ، فلقد بات واضحا ان الحاجة الى التغيير في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية تصطدم اساسا بتخلف مؤسساته عن ان يشكل اطارا لعملية التطور الديمقراطي المطلوب .

ان الطائفية السياسية بما ترسيه من امتيازات متعاكسة مع المصالح الحقيقية للاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني ، هي السمة الرئيسية لنظامنا السياسي المختلف ومنها تنبع وعليها تترتب مختلف مظاهر الخلل الرئيسية التي يعانيها هذا النظام . وعلى قاعدة الامتيازات الطائفية الموروثة يؤدي النظام السياسي اللبناني وظيفته في : حماية الامتيازات الاقتصادية والثقافية المهيمنة ، وتكريس عزلة لبنان عن المنطقة العربية ، وتسليط طبقة من الاقطاع السياسي عاجزة عن تقديم الحلول الفعلية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطور لبنان

الراسمالي . يضاف الى ذلك كله ان النظام الطائفي المتبع ، بما ينشره من عصبيات ويكرسه من علاقات سياسية عشائرية مختلفة قد حجب الكفاءات عن الظهور وعن تسليم مقاليد الامور فانحدرت الدولة الى مستوى من العجز اضحى يهدد مصير الديمقراطية ذاتها ويخفض باستمرار مستوى التمثيل والانتاجية . كما ان قانون التمثيل السياسي بصيغته الراهنة قد اسهم بدوره في خفض مستوى الكفاءات وفي حجمها عن الظهور .

هكذا تتحدد وتتضح عوامل التخلف والتازم في تركيب السلطة السياسية حيث تعيش البلاد في ظل برلمان موصد الابواب في وجه القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية ، يشكل مرآة للبنان الطائفي الاقطاعي القديم ولا يلعب دوره التشريعي والسياسي المفترض لكل سلطة ، كما تعيش في ظل اختلال مزمن على صعيد التوازن بين السلطات بعيدا عن قواعد الديمقراطية البرلمانية الحقيقية واصولها ، مما يولد جنوحا نحو السلطة الفردية تزداد معه ازمة النظام السياسي وضوحا وتفجيرا كما كانت الحال خلال السنوات الماضية . ذلك ان انعدام التوازن بين السلطات قد ادى عمليا الى تقويض مفاهيم الديمقراطية والى قيام ممارسات كيفية في الحكم وفي القضاء والتشريع تعتبر من الانحرافات الخطيرة التي تهدد مستقبل النظام السياسي الديمقراطي ومصير البلاد .

واذا كان التناقض بين طبيعة التركيب الطائفي شبه الاقطاعي لنظامنا السياسي وبين حاجات وضرورات تطور البلاد الديمقراطي في مختلف المجالات الوطنية والاقتصاديه والاجتماعية والسياسية ، هو اساس الازمة اللبنانية الراهنة ، فان هذا التناقض كان لا بد ان يتحول الى انفجار حين لجأت القوى الرجعية المستفيدة وحدها من الامتيازات التي يكرسها النظام الى حماية امتيازاتها بقوة السلاح في وجه المطالبة المشروعة بالتغيير والتي باتت تستقطب الاكثرية الساحقة من اللبنانيين .

ان استعمال السلاح في وجه التحرك المطلبي الاجتماعي للصيادين في صيدا ، ثم استعماله لضرب الارادة الوطنيه المنطلقة من تاكيد حقيقة انتساب لبنان العربي والقائلة بضرورة مساهمته الفعالة في المعركة الشاملة مع العدو الصهيوني وحلفائه ، ان ذلك في اساس الاحداث الدامية التي شهدتها البلاد على امتداد هذا العام . ولا نبالغ اذا قلنا ان استمرار تحجر النظام السياسي وانغلاقه في وجه ضرورات التطور وطنيا واقتصاديا واجتماعيا ، كما ان استمرار نهج القوى الرجعية والانعزالية في محاولة ترسيخ هذا النظام وحماية امتيازاتها بقوة السلاح ، سوف يدفع بالبلاد الى دوامة من الاقتتال الداخلي المتجدد لن تجني منها سوى الدمار .

اننا نطرح بديلا لذلك كله نهج الصراع السياسي الديمقراطي القائم على الاحتكام الى ارادة الاكثرية الشعبية . ومن هنا وكي لا تتفجر الازمة اللبنانية بشكل يتحول معه الصراع الاجتماعي السياسي الطبيعي والمشروع الى اقتتال داخلي منكرر ، وكي تنفتح امام لبنان آفاق التطور باتجاه تلبية الحاجات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لغالبية ابنائه ، لا بد من احداث تعديلات ديمقراطية اساسية في تركيب النظام السياسي اللبناني ومؤسساته الرئيسية .

ان هذه التعديلات ترمي اولا وفي الاساس الى تحديث النظام السياسي وتجاوز صيغته الطائفية شبه الاقطاعية نحو نظام ديمقراطي عصري قادر على مواجهة المشكلات الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن التطور الراسمالي للبنان ، وقادر ايضا على الوفاء بالحد الادنى من موجات انتماء لبنان العربي على الصعيدين الوطني والقومي . ان هذه التعديلات المقترحة لا تقيم بالطبع نظام الديمقراطية المتكاملة الذي يفترض تغييرا جذريا في طبيعة النظام الاقتصادي والسلطة السياسية ، لكنها تؤمن الحد الادنى من التطور الديمقراطي المطلوب في هذه المرحلة من خلال ضرب الاقطاع السياسي الذي بات يشكل طبقة طفيلية يعيق استمرار هيمنتها على السلطة السياسية

كل تطور ، وفتح ابواب المؤسسات السياسية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها امام القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية في البلاد بما يؤمن لكل منها الحد الادنى من التمثيل ويحول تلك المؤسسات الى اطار تنعكس في داخله محصلة الصراع الاجتماعي السياسي وتتبلور ضمنه اتجاهات الحكم الاساسية في هذه المرحلة من تطور البلاد .

انطلاقا من هذه الحقائق جميعا تطرح الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان البرنامج التالي للاصلاح السياسي:

اولا ــ نحو الغاء الطائفية السياسية :

لقد بات مستحيلا قبول استمرار نظام الامتيازات الطائفية الراهن او الابقاء عليه بعد ان نخرته مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي توالت على البلاد بحيث اصبح تجاوزه شرطا لكل تقدم .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تؤمن ان الحل الديمقراطي العلماني المتمثل بالغاء الاساس الطائفي للنظام اللبناني اصلا ، هو الاختيار الوحيد المنسجم مع تطلع الجماهير اللبنانية الى نظام وطني ديمقراطي متقدم . لذا فان الاحزاب التقدميه تعتبر الغاء الطائفية من النصوص الدستورية والتشريعية والنظامية وعلى صعيد الواقع الاجتماعي السياسي واحد من الاهداف الرئيسية الملحة لنضالها خلال هذه المرحلة من تطور لبنان ، وذلك من اجل الوصول الى العلمنة الكاملة للنظام السياسي وازالة كل اثر للصيغة الطائفية في مختلف مجالات الحياة اللبنانية .

وترى الاحزاب التقدمية ، في هذا الطور من نضالها المستمر لالغاء الطائفية السياسية ، ان الحد الادنى المطلوب لتجاوز الطائفية السياسية يتمثل الان في : **الغاء الطائفية السياسية في مجل التمثيل الشعبي وفي الادارة والقضاء والجيش .**

ان تحرير التمثيل الشعبي من قيود الطائفية السياسية يشكل الخطوة الرئيسية الاولى على طريق تحرير الحياة السياسية اللبنانية كلها من اثقال البنية الطائفية المتحجرة والتي تدفع الجماهير وحدها ثمن استمرارها من مصالحها وكرامتها الانسانية والوطنية .

ثانيا ــ اصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي

ا) في مجال التمثيل الشعبي النيابي

اعتماد قانون جديد للانتخاب على الاسس التالية :

الغاء الطائفية السياسية ــ جعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة ــ الاخذ بنظام التمثيل النسبي ــ نائب لكل عشرة الاف ناخب ــ تخفيض سن الانتخاب لثمانية عشر عاما ــ اعتماد البطاقة الانتخابية ــ تأمين مراكز الاقتراع في اماكن السكن ــ الاستخدام المتساوي والمجاني لاجهزة الاعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية ــ اعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها ــ تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدأ التكتل البرلماني ــ انشاء لجنة قضائية للاشراف على الانتخابات وبت الطعون ــ الغاء الضمانة المالية ــ اخضاع النائب لمراقبة ديوان المحاسبة ولمحكمة الاثراء غير المشروع ــ وضع سن لتقاعد النواب في الرابعة والستين .

ب ــ في مجال التمثيل الشعبي المحلي والتنظيم الاداري للدولة :

١ ــ وضع تنظيم اداري جديد للدولة اكثر تطابقا مع الواقع الاجتماعي للبلاد بتقسيم لبنان الى عشرة محافظات .

٢ ــ انشاء مجالس تمثيلية اقليمية في المحافظات والاقضية منتخبة لاربع سنوات يكون من صلاحيتها اقرار الموازنات وتنفيذها بواسطة لجنة

دوريه يعاونها المحافظ او القائم مقام في عملها هذا ، وتتمثل في هذه المجالس الهيئات والنقابات العمالية والمهنية والتعاونية والبلدية والثقافية والمعنوية . ويكون لهذه المجالس حق الرقابة على المؤسسات العامة في القضاء او المحافظة .

٣ — اعادة النظر باوضاع البلديات باتجاه وضع قانون جديد لانتخابها وفق قاعدة التمثيل الشعبي النسبي ، وتعديل نظام الوصاية عليها باتجاه تعزيز صلاحياتها وتوفير الحد المطلوب لها من الاستقلال للقيام بدورها كهيئات تمثيلية محلية .

ثالثا — اصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينهما :

ينطلق الاصلاح المطلوب في هذا المجال من اعتبار الديمقراطية نظام شورى وحكم للقانون يقوم على روح المسؤولية وتوزيع الصلاحيات ويتساوى فيه جميع المواطنين الى اية فئة اجتماعية انتموا والى اية عائلة روحية انتسبوا .

لذا فان اقتراحات الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تتوخى في هذا المجال السلطات ، العودة الى الاصول الديمقراطية البرلمانية في مجال تحديد الصلاحيات وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وعلاقة الاطراف المكونة للسلطة التنفيذية فيما بينها توفيرا للتوازن المطلوب في هذا المجال ، ثم تأمين استقلال السلطة القضائية .

وانطلاقا من هذه المبادىء ترى الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية انه لا بد ، في سبيل اصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها ، من الاخذ بالاسس التالية :

ا — على صعيد السلطة التشريعية :

١ — حصر صلاحيات التشريع في مجلس النواب .

٢ — تحديد الحالات التي يحق فيها لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب ، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ثلاث : امتناعه عن الاجتماع بعد دعوته ثلاث مرات متتالية . رده الموازنة برمتها ، واسقاطه الحكومة مرتين في مدى سنة واحدة .

٣ — احداث مجلس دستوري منتخب تتمثل فيه جميع النشاطات اللبنانية من مهنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعنوية يدعى « مجلس النشاطات اللبنانية الاساسية » ويكون من صلاحياته المشاركة في اقتراح القوانين ومناقشتها والاشتراك مع مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية . ويكون لمجلس النواب وحده صلاحية البت بمشاريع القوانين .

٤ — جواز اعتماد طريقة الاستفتاء الشعبي العام المباشر حول بعض المواضيع المهمة بحيث تكون نتيجته ملزمة للمجالس التمثيلية والسلطات التنفيذية .

٥ — فصل صفة الوزارة عن النيابة واسقاط صفه النيابه حكما عن كل وزير .

٦ — انشاء لجنة تحقيق نيابية دائمة للنظر في شكاوى النواب والمواطنين .

ب — على صعيد السلطة التنفيذية :

١ — يتم انتخاب رئيس الجمهورية في جلسة مشتركة يعقدها مجلس النواب ومجلس النشاطات اللبنانية الاساسية .

٢ — يسمي مجلس النواب رئيس الوزراء ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تكليفه مصدقا بذلك على اختيار المجلس .

٣ — يكون لرئيس الحكومة الحق المطلق في تسمية وزراء حكومته بعد استشارة الكتل النيابية ، ويصدر رئيس الجمهوريه مرسوم تعيينهم بالاشتراك مع رئيس الوزراء . وتبقى لرئيس الجمهورية سلطة عزل الوزراء بناء لاقتراح رئيس الحكومة في حال مخالفتهم للدستور او للقوانين . كما تبقى لرئيس الجمهورية سلطة اقالة الحكومة على ان يصار في هذه الحالة الى اجراء انتخابات نيابية عامة .

٤ — يرئس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ويدير رئيس الوزراء في حضور المناقشات ، اما المجلس الوزاري فيجتمع برئاسة رئيس الوزراء للمناقشة وللبت في القضايا والمشاريع التي ليست لها صفة الاهمية الخاصة .

٥ — يصدر رئيس الجمهورية بالاشتراك مع رئيس الوزراء والوزراء والمختصين المراسيم التي يقرها مجلس الوزراء . وفي حال امتناع رئيس الجمهورية عن اصدارها يجري اعتماد المبدأ بأن كل مرسوم يوقعه رئيس الوزراء يكون نافذا خلال مدة معينة .

٦ — يحق لمجلس الوزراء المنعقد في حضور رئيس الجمهورية ان يتخذ مراسيم تنظيمية لا تتجاوز امورا محددة في الدستور وتصبح هذه المراسيم نافذة بعد ان يوافق عليها ثلثا اعضاء مجلس الوزراء .

ج — على صعيد السلطة القضائية :

١ — الانطلاق من مبدأ تحقيق الاستقلال التام للسلطة القضائية عن باقي السلطات .

٢ — جعل مجلس القضاء الاعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وانهاء خدماتهم وتعيين جهاز معهد القضاء والاشراف الفعلي على اعماله ، وحصر صلاحية

وزير العدل بتوجيه النيابات العامة ، وتخويل مجلس القضاء الاعلى صلاحية اقتراح القوانين والانظمة الآيلة الى رفع مستوى القضاء واعطائه حق الطعن بدستورية القوانين والانظمة امام المحكمة العليا الى جانب المتضررين من اشخاص القانون العام والاشخاص الطبيعيين .

٣ — اختيار اعضاء مجلس القضاء الاعلى بالاقتراع السري المباشر من قبل افراد الجسم القضائي مرة كل سنتين .

٤ — انشاء محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين .

٥ — انشاء محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

٦ — حصر صلاحية المحاكم العسكرية بالجرائم المرتكبة من العسكريين وربط القضاء العسكري بالقضاء العدلي وتحديد اختصاصاته وتنظيم مشاركة العسكريين في هيئاته واجهزته . وحصر عمل المحاكم العرفية والميدانية في حالة الحرب فقط .

٧ — اعطاء حق الطعن بدستورية القوانين لكل مواطن: واعطاء كل مواطن ، حق اقامة الدعوة امام المحكمة المختصة بمحاكمة المسؤولين بالمخالفات التي يرتكبها هؤلاء او يرتكبونها ابان ممارستهم للاحكام ، بما في ذلك جريمة الاثراء غير المشروع . ويكون للادعاء العام العادي الصلاحية ذاتها في تحريك الدعوى .

٨ — وضع قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية .

رابعا — اصلاح الادارة :

١ — اعادة تنظيم الاداره لتبسيط اجهزتها وضمان فعاليتها ونزاهتها وتنفيذ قانون الاثراء غير المشروع بين جميع القائمين بخدمة عامة من سياسيين وموظفين .

٢ ــ احداث امانــة عامــة تقنيــة واداريه مــن ذوي الاختصاص التقني والاداري الى جانب كل وزير لمعاونته في توجيه الحكم في وزارته وتنفيذ المخطط العام الموضوع لاجــل ذلــك .

٣ ــ اناطة تعيين جميع موظفي الادارات والمؤسسات العامة بمجلس الخدمة المدنية باستثناء المديرين العامين وامناء سر الدولة والسفراء وقادة وضباط وافراد القوات المسلحه .

٤ ــ انشاء هيئة للرقابة العليا مــن رؤســاء مجلس الخدمة المدنية وادارة التفتيش المركزي وديــوان المحاسبــة مهمتها رفع كفاية الادارة وتطوير تنظيمها وتطهيرها سنويا من العناصر الفاسدة .

٥ ــ الزام الادارة بتنفيذ القرارات القضائيــة لمجلس الشوري تحت طائلة المسؤولية الشخصية للوزير ..

خامسا ــ اعادة تنظيم الجيش :

ان اعادة النظر باوضاع المؤسسة العسكرية ،والتــي باتت ضرورة ملحة لتعزيز الديمقراطية وتقوية الدفاع الوطني، تتطلب ادخال تعديلات اساسية على تنظيم الجيش باتجاه :

١ ــ حصر مهمته بالدفاع عن حدود لبــنان واستقلاله الوطني والاضطلاع بالمسؤوليــات القوميــة حيال القضيــة الفلسطينية والقضايا العربية ، ومنع زجه في قضايا الحكــم والشؤون الداخلية للبلاد .

٢ ــ خضوعه كليا للسلطة السياسية ، وخضوع قيادة الجيش لسلطة وزير الدفاع الوطني المسؤول عن تنفيذ المهام العامة للوزارة .

٣ ــ ازالة القيود الطائفية والفئوية التي تحول دون فتح

باب التطوع في الجيش والانتساب اليه امام جميع اللبنانيين دون تمييز ، والغاء الطائفية في مجال التنظــيم الداخلــي للجيــش .

٤ ــ انشاء مجلس دفاع اعلــى يرئس اجتماعاته رئيس الجمهورية ويتكون من : رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، وزير الخارجية ، وزير الداخلية ، وزير المالية ، وزير البرق والبريد والهاتف ، قائد الجيش ورئيس الاركان .

يتولى مجلس الدفاع الاعلى تحديد السياسة العسكرية للدولة وتحديد وجهة استخدام الجيش واعداد خطط الدفــاع والتعبئة والاشراف عليها ، وتحديد دور مختلــف مؤسســات الدولة والقوات المسلحة في مهمات الدفاع الوطني .

٥ ــ انشاء مجلس قيادة من : قائد الجيــش ،رئيــس الاركان ، قادة الاسلحة ، والمفتش العــام . يتولــى مجلس القيادة صلاحيات اقتراح : ترقيــة الضباط ، وتشكيلات الضباط، والدورات الدراسية، والمكافآت والاقدمية، وتشكيل مجلس التأديب ومجالس الامتحانات . ويقدم اقتراحاته بهــذا الخصوص وزير الدفاع . ويعود له حق البت بترقية الرتــباء والافراد .

٦ ــ يجري تعيين قائد الجيش ، ورئيس الاركان ،وقادة الالوية ، وقادة المناطق العسكرية ، وقادة الاسلحة ، ومديري وزارة الدفاع ، ورؤساء المحاكم العسكرية ، وقادة المدارس والمعاهد العسكرية ، بمراسيم تصدر عن مجلس الوزراء وفقا لاقتراح وزير الدفاع الوطني .

٧ ــ تحصر صلاحيات قائد الجيش بالقيــادة المباشرة لهيئات اركان الحرب وقوى الجيش البرية والجوية والبحرية والالوية والوحدات المقاتلة ويضطلع بمسؤولية العمليــات الحربية واعداد القوى المسلحة للقيام بالمهام الموكولة اليها .

سادسا — تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة : —

١ — تطوير مفهوم الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة في الدستور والقوانين بحيث يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

٢ — اعتبار شرعة حقوق الانسان بمثابة قانون لبناني وتعديل القوانين غير المتلائمة مع بنودها .

٣ — ازالة كل اشكال التمييز في معاملة المراة على جميع الاصعدة وتحقيق مطالب الحركة النسائية الديمقراطية في هذا المجال .

٤ — وضع قانون ديمقراطي يطلق حرية تشكيل الاحزاب والنقابات والجمعيات والاندية من كل قيد سياسي ترسيخا للحريات العامة .

٥ — اقرار هيكلية ديمقراطية للعمل النقابي تضع حدا لواقع التشتت الراهن الذي تعانيه الحركة النقابية وترسي التنظيم النقابي على اساس قطاعي يعزز اتجاهه نحو الوحدة.

٦ — اعطاء الموظفين حق التنظيم النقابي .

٧ — اصدار تشريع يحدد حالات التوقيف الاحتياطي وحدوده ضمانا للحريات الشخصية والغاء مبدأ التوقيف الاحتياطي بالنسبة للصحف وللجنح .

٨ — الغاء القيود التعسفية المفروضة على حرية النشر وخصوصا لجهة فرض الموافقة المسبقة لاجهزة الامن على اصدار النشرات.

٩ — تعديل قانون تنظيم الصحافة لجهة ازالة النصوص والقيود اللاديمقراطية التي تحد من حريتها وايجاد الوسائل الكفيلة بتحريرها من الارتهانات المالية والتجارية التي تشوه دورها السياسي كاداة اعلام للراي العام الشعبي .

١٠ — وضع قانون عصري للجنسية يكفل اعطاء الجنسية اللبنانية لمستحقيها بمعزل عن اي اعتبار عنصري او فئوي او سياسي .

١١ — جعل حق السلطة التنفيذية في اعلان حالة الطوارىء محصورا بحالة الحرب واقتصادها على وضع جميع المرافق في خدمة الدفاع الوطني دون مساس بالحريات العامة الاساسية .

رابعا — الدعوة الى انتخاب جمعية تاسيسية :

ان الصيغة الافضل لتنظيم عملية الوصول الى هذا الاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي تكون بالاحتكام الى ارادة الاكثرية الشعبية عبر دعوة اللبنانيين الى انتخاب جمعية تأسيسية من مئتين وخمسين عضوا على اساس لا طائفي يمثلون مختلف التيارات السياسية والتجمعات الشعبية في البلاد لتقود حوارا وطنيا واسعا بشأن الاصلاح المقترح ولتضع التشريعات الدستورية والنظامية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ .

المؤتمر الاسلامي التمهيدي للمؤتمر الوطني العام

١٤ تشرين الثاني ١٩٧٦

المقدمة والتعليق

وتفجر الصراع في لبنان وحاولت الفئات المنتسبة الى الجبهة اللبنانية والتي تمثل الحزبيه المارونية وليس المسيحية، تحويله الى حرب أهلية طائفية وبالرغم من تعدد اهدافها ، فقد كان صارخا فيها الهدف التقسيمي الديمغرافي والجغرافي والسياسي للبنان .

وهنا تداعت لجنة تحضيرية من القوى الاسلامية قوامها السادة : مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ، الشيخ محمد مهدي شمس الدين ، حسين قوتلي ، حسن صعب ، عزت حرب ، محمد بركات ، محمد مجذوب ، محمد قباني ، خليل شهاب ، سمير صباغ ، حسين حمدان ، معين عسيران ، منح الصلح ، منيف عويدات ، الشيخ صبحي الصالح ، الشيخ فيصل مولوي ، فريد ابو شقرا ودعت لانعقاد مؤتمر مؤتمر اسلامي تمهيدا لمؤتمر وطني عام يحدد هوية لبنان المستقبل بعد أن أتت الحرب على كل شيء فيه .

وقد لاقت الوثيقة المنبثقة عن المؤتمر الارتياح لدى سائر المواطنين لانها عبرت عن آراء القوى الوطنية والديمقراطية والوحدوية العربية وان كانت الرعاية للمؤتمر كانت اسلامية .

الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة عمل

المؤتمر الاسلامي التمهيدي للمؤتمر الوطني العام

١ - مقدمه حول اسباب الازمة وابعادها :

تتحدى الازمة اللبنانية قدرتنا مسلمين ومسيحيين على ان ننطلق انطلاقة تاريخية لبناء لبنان الجديد . وان للازمة اسبابها العميقة في نفوسنا وفي سلوكنا وفي نظام حكمنا منذ ان نشأت الدولة اللبنانية ، ومنذ ان حققنا استقلالنا حتى الان ، ولها عللها القريبة فيما عانيناه من أحداث خلال العامين الاخيرين . ولها ابعادها اللبنانية والفلسطينية والعربية والدولية . ولها ظواهرها الوحشية الفاجعة التي تفجرت في الحرب الاهلية ، والتي قلبت لبنان وطن الحضارة ارض غابة ، وادت الى انهيار الدولة اللبنانية انهيارا تاما .

واذا كان أول واجباتنا الان أن نتعاون مع قوات الردع العربية لوقف الاقتتال وقفا نهائيا ولتوطيد الامن في جميع ربوع لبنان ، فان علينا ان نتحرك فريقا وطنيا واحدا لاعادة بناء لبنان متآزرين مع اخواننا العرب واصدقائنا في العالم ، لنعمر لبنان على اسس جديدة ، ولنقف مع الثورة الفلسطينية صفا واحدا لتحقيق اهدافها وفي مقدمتها عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه . كانت ازمتنا محنة فاجعة علينا ان نحولها فرصة نادرة لنملأ الفراغ المؤسسي ببناء مستقبلي افضل .

ونستطيع ان نفعل ذلك اذا توقفنا عن القاء اللوم فيما وقعنا فيه على غيرنا ، وحاسبنا عليه انفسنا قبل ان نحاسب الاخرين . وقع لبنان مع الثورة الفلسطينية ضحية مؤامرة اسرائيلية استعمارية جعلت منه متفجر ازمة الشرق الاوسط . وغاية هذه المؤامرة هي أن تمحو صورة تعايشه الوطني ، وان تستنزف الفعالية الفلسطينية في حرب في الساحة

اللبنانية ، وان تشغلها عن نضالها المسلح في الارض المحتلة ، وان تستهلك الطاقة الانمائية والدفـاعية القومية والدولية الجديدة ، التي اكتسبها العرب بفضل حرب تشرين وبفضـل ثروتهم البترولية . لقد كانت المؤآمرة منتظرة من قبل الاعداء ومع ذلك وقعنا فيها ، وهنا السوء الذي يتحمل مسؤوليته الحكم الفردي الطائفي ، لانـه افتقدنـا بتعسفه السياسي وظلمه الاجتماعي وعبثه الاقتصادي المناعة الوطنية اللازمة لمواجهة الازمات الداخلية والخارجية ، وللتكيف مع التغييرات الوطنية والعربية والدولية . ويحمل بعض الحكام مسؤولية التواطؤ مـن المتآمرين على سلامة لبنـان وسلامة الثورة الفلسطينية . ويغطون دورهم هذا بتحمل الثورة الفلسطينية وزر ما حدث . والحقيقة هي ان الشعب اللبنـاني والشعب الفلسطيني هما معا ضحيتا مـا حدث .

اننا نحن مسلمي لبنان نواجه قضايانا المصيرية مواجهة وطنية لا مواجهة طائفية ، ولكن موقفنا الوطنـي هذا قوبل بتشويه حقيقـة الاسلام وبتشويه حقيقـة القومية العربية وبتشويه حقيقة الثورة الفلسطينية وبتشويه حقيقة مطالبنا الوطنية والشعبية ، سواء اكان ذلك مـن قبـل الاوساط الاستعمارية او الصهيونية او غيرها . فكـان لهذا التشويه تاثيره في اضطراب حكمنا ، وفي اشعال الفتن الطائفية بيننا ، وفي نشوب مأساة عام ١٩٥٨ ، ثـم لتحريك احداث ١٩٧٣ وحرب ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وتسعيرها . وسيظل لهذا التشويه تأثيره السلبي في حياتنا الوطنية وفي نظام حكمنا مـا لم نحرر نفوس اللبنانيين مـن جميع الرواسب والعقد والتصورات الخاطئة التي استغلت في هـذه الحرب البشعة . ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا مـا بأنفسهم . وان تفهم كل منا لحقيقة الاخر مستلزم نفسي ضروري لانطلاقتنا الجديدة ولاعادة الثقة فيما بيننا . ولذلك نجد لزاما علينا ان نوضح لاخواننا المسيحيين موقف الاسلام والقومية العربية والثورة الفلسطينية واهداف المطالب الاسلامية ومـا لها من مفعول في العلاقات الاسلامية المسيحية اللبنانية بصورة خـاصة وفي العلاقات

الاسلامية المسيحية بصورة عامة . ان الاسلام كما نؤمن به وكمـا نعرفه ، هو رسالة عـدل ورحمة واخوة وعلم وتقدم وحضارة ، وهو دعوة متجددة للتآخي بـين ابنـاء الوطن الواحد ، ووهو يأمرنا ان ندعو الى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة ، وان نتواد مع المسيحيين ، وان نتحاور معهم بالتي هي احسن . ونحـن نناضل بهـذه الروح السمحاء لا بروح التعصب العمياء لتحقيق اسهام المسلمين في حكم لبنان حكمـا ديمقراطيا وطنيا يتساوى فيه جميع المواطنين في التضحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات . ونرفـض اي احتكـار للسلطة من قبل اية فئة ، سواء اكان ذلك باسم المسيحية واللبنانية او باسم العروبة والاسلامية . اننـا نرفض حكم الامتيازات السيـاسية والاقتصادية والاجتماعية والثقـافية للمسيحيين والمسلمين على السواء . والاسـلام والمسيحية يدعوان الى تحرير الانسان من اي شكل من اشكال الاستعباد والاستغلال والاستئثـار . فليعمـل المسلمون والمسيحيون متآخين لتحرير وطنهم وسائر الاوطان من الحرمان والتخلف والاستعمار . فالخلق كلهم عيال الله واحبهم اليـه انفعهم لعيـاله .

وأما القومية العربية ، كما نتصورها هوية للبنان ولسائر الاقطار العربية ، فانها عروبة انسانية حضارية لا عروبة عرقية او دينية او طائفية . والعروبة ليست الاسلام والاسلام ليس العروبة . ان العروبة هي آلتزام منا بحتميات التكامل الاقليمي والتشارك التاريخي واللغـة الواحـدة والحضارة الواحدة والمصالح الاقتصادية والسياسية والدفاعية الواحدة والمصير الواحد مع اخواننا العرب في الجامعة العربية ، التي كان لبنان بين اوائل روادها ومؤسسيها والمشاركين فيهـا مشاركة فعالة . ونحن ندعو لتعزيز هذه المشاركة حرصا منا على خير لبنان العـام . وتأكيدا منـا لدور لبنان الطبيعي الاقليمي والدولي . وقد دلتنا التجارب الدامية لمآسي ١٩٥٨ و ١٩٧٣ و ١٩٧٦ على أن انحراف الحكام بلبنان عن الطريق العربي يهدد وجوده ومصيره ووحدته . وطريق لبنان العربي

القويم هو طريق المشاركة في الآلام والآمال وفي المغانم والمغارم العربية .

واما الثورة الفلسطينية ، كما نتصورها ونناصرها ، فانها ثورة الحق والفداء والبطولة ، ولئن كان لبعض اخواننا في المقاومة الفلسطينية اخطاؤهم وتجاوزاتهم ، فلا يجوز ان تؤدي لاضعاف مناصرتنا للثورة الفلسطينية . فالفلسطينيون هم في ثورتهم الحقة طلاب تحرير فلسطين لا طلاب احتلال لبنان ، وهم يناضلون لاسترجاع حقوقهم المشروعة في وطنهم لا لترجيح طائفة او فئة على اخرى في وطننا . وان التجاوزات لا تسوغ مبررا لاثارة هذه الحرب الاهلية ، لا سيما وانها تعود اكثر ما تعود لتهاون الدولة في تثبيت حكم القانون بالسواء على الجميع ، ولتغاضيها عن تعزيز القدرة العسكرية اللبنانية ، لضمان الدفاع عن الحدود اللبنانية وعن الثورة الفلسطينية ، التي التزم لبنان بالدفاع عنها بحكم التزامه بالقضية الفلسطينية ، وبحكم التزامه بجامعة الدول العربية وباتفاقية القاهرة .

واما المطالب التي نادى بها المسلمون ، منذ اعلان دولة لبنان الكبير حتى يومنا هذا ، سواء كانت سياسية او اقتصادية او ثقافية ، فانها مطالب في سبيل الخير العام للشعب اللبناني ، وان تركز بعضها على رفع الظلم النازل بالمسلمين . ان الخير العام للشعب اللبناني هو في ان يكون الحكم والحرية والتقدم لجميع بنيه لا لفئة منهم دون اخرى . ومطالبة المسلمين بالتحرر من الاستعمار والصهيونية هو موقف دفاع عن حرية جميع اللبنانيين . ان الديمقراطية هي سيادة الشعب . وما دامت الديمقراطية نظامنا ، وما دامت سيادة الشعب اساس الديمقراطية ، فلا بد ان يتطور الحكم الديمقراطي تطورا تمثيليا يتفق مع تطور تكوين الشعب ، والحؤول دون هذا التطور باصطناع الاكراه الداخلي او بالتواطؤ مع العدو الخارجي هو الذي دفعنا الى انفجار عنفي اخر منذ عام ١٩٤٣ حتى الان ، وهو الذي سبب لنا

انفجارات أخرى ما لم ندع لنظام حكمنا سبيل التطور الديمقراطي الحق .

ان المراجعه الموضوعية لطرق ممارستنا للحكم الديمقراطي منذ مطلع عهدنا بالاستقلال ترينا ان المسلمين قاموا بواجبهم الوطني والديمقراطي وكشفوا باخلاصهم للوطن سياسة الدولة التحيزية . ذلك ان الدولة مارست الديمقراطية بوضع التوهمات والاساطير موضع الوقائع والحقائق ، وبعقليه الامتيازات الاقطاعية والطائفية المتحجرة لا بروح المساواة الوطنية المتطورة ، وبميثاق الولاء المشروط للوطن ، وبالتنازع على الهوية القومية ، وبترجيح العصبيات الفئوية الخاصة على الروح الوطنية العامة ، وبتغليب الانتماءات الخارجية على الانتماء الوطني ، وبشرذمة قوانا السياسية ، وبتقاسم الغنائم بين الشخصيات والعائلات الاقطاعية ، وبطغيان اهواء الفرد على سلطة القانون وسيادة الشعب ، وبتوسيع الهوة بين الفئات والمناطق المحرومة والمتخمة ، وبالتهالك الاعمى على الرئاسات ، وبتسخير الادارات الحكومية لخدمة المنافع الخاصة على حساب المصالح العامة ، وبادعاء التقدم حيث يستفحل التخلف ، وباصطناع الضعف حيث تلزم القوة في الداخل والخارج ، وبهدر كل ما يمكن ان يقوم عليه المجتمع وان تؤسس عليه الدولة من قيم روحية وخلقية ومن اصول علمية . فتولد الانفجار الرهيب من تراكم هذه الاخطاء ومن عجز القيادة عن تعهد الحكم تعهدا ديمقراطيا حقيقيا ، وعن تقاعسها عن قيادة الشعب وتنظيمه تنظيما ديمقراطيا وطنيا واعيا .

وزاد في استفحال هذه الممارسات الزائفة للديمقراطية المنطلق الطائفي الخاطىء للاستقلال الذي غلف بالميثاق الوطني . كان هذا الميثاق ضرورة مرحلية عابرة املتها مقتضيات التحول عام ١٩٤٣ من التبعية الى الاستقلال . ولكن المؤقت اصبح دائما حتى استشرى في تفكيرنا وسلوكنا الى حد جعل كلا منا لا يرى في المواطنية الا شركة يعزز كل

فريق فيها امتيازاته ويشدد شروطه ويصعد مغانمه بينما المواطنية الحقة هي تلاحم عضوي وتشارك مصيري في السراء والضراء وانماء مطرد لجميع امكانات الوطن وطاقاته ، ووعي هذه الحقيقة من قبل كل مواطن هو المستلزم الاولي لبقاء الوطن وتقدمه لا المساومة على وجوده وسيادته وهويته العربية ، ارادة وطنية اجتماعية واحدة . ان الكيان هو التزام اجماعي عام لجميع المواطنين ، واما النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فمن الطبيعي ان يختلف المواطنون اختلافا حواريا حول طرق تطويره وتطبيقه . ونحن الان في لبنان طليعة الاجماع الوطني على وحدة الجمهورية اللبنانية واستقلالها وسيادتها وعروبتها .

اننا بضوء هذا التمييز بين الكيان والنظام ، وعلى هدى الانفجار الرهيب الذي شهدنا للنظام الطائفي ، نستنكر اية دعوة لتقسيم لبنان ولتجزئته او لاضعافه بأي شكل من الاشكال . وندعو لنظام جديد بديلا للنظام الذي فجرته ازمتنا الفاجعة يتفق مع تطلعات اللبنانيين وحاجاتهم . ونحرص على ان يتوصل اللبنانيون للنظام الجديد بالتعقل والحوار لا بالعنف والاكراه . ونحن لا نقول ذلك خوفا ورهبة بل قناعة منا بأن النظام الجديد المنشود لن يستقيم الا اذا اقيمت قواعده في النفوس والنصوص معا . ولا تكره النفوس على النظام بل تقنع به . وما دام التزامنا المبدئي التزاما ديمقراطيا ، فان الديمقراطية لا تستوي الا بمقدار ما تكون ديمقراطية عقلية حوارية . ولذلك لا يكتمل الالتزام الديمقراطي الا بالتزام العقل والحوار سبيلا لاختيار نظام الحكم الافضل للشعب ،

ومنهجا لتسوية كل الاختلافات العارضة بين المواطنين . وفي الايمان بالحوار وممارسته الخلاقة مختبر الروح الحضارية وجوهر الحياة المدنية ومعيار المجتمعات الوطنية وميزان الديمقراطية الحقيقية . وما لم ينظر كل مواطن للمواطن الاخر كأخ ومحاور لا كعدو ومقاتل فان الوطن معرض لخطر

الاقتتال والديمقراطية معرضة لخطر الزوال . وما لم نرفع دور العقل والحوار في علاقاتنا الوطنية فوق دور اي سلاح ، فاننا نقتل لبنان بأيدينا ونصدر بأنفسنا الحكم بالاعدام على نظامنا الديمقراطي .

٢ — المبادىء العامة لبناء الديمقراطيه الجديدة :

اننا لا نقبل التحدي التاريخي الذي تطالعنا به الازمة اللبنانية بمختلف وجوهه التي ذكرناها في القسم الاول من هذا البيان ، ونتصوره في جوهره تحدي بناء لبنان الجديد على انقاض لبنان القديم الذي فجرته الازمة ونسخة التاريخ . ولئن اشرنا فيما سبق الى الاتجاهات العامة التي نلتزم بها في اقامة البناء الجديد ، بضوء ما اكتسبنا من عبر تهالك البناء القديم ، فان علينا الان ان نترجم الاتجاهات العامة في مبادىء عامة واقتراحات تطبيقية ، ونفعل ذلك ونحن نشعر ان عملية البناء الجديد هي مسؤولية جميع اللبنانيين لا مسؤوليتنا وحدنا . بل انها مسؤولية اخواننا العرب ، الذين التزموا التزاما اجماعيا بمساعدتنا في مقررات قمتي الرياض والقاهرة . وهي مسؤولية دولية عبرت عنها الامم المتحدة بانشائها صندوقا لتعمير لبنان . ونحن نقدر للاخوان والاصدقاء عزمهم على مساعدتنا في اعادة بناء ما تهدم من وطننا . ولكننا ندرك ادراك اليقين ان اعادة البناء هي مسؤولية ذاتية وطنية خلاقة قبل ان تكون مسؤولية عربية او دولية . فلن يستطيع احد ان يساعدنا ما لم نصمم نحن على مساعدة انفسنا ، وما لم نقرر ان نؤلف فريق عمل وطني واحد في سبيل تعمير وطننا واعادة تكوين دولتنا . واننا فيما سنعرض من مقترحات نستوحي البرامج ، التي سبق ان اعلنتها مختلف الهيئات مكيفة مع الحاجات والظروف المستجدة بعد الحرب الاهلية .

ومن المسؤولية الوطنية ننطلق لنعلن اننا نتطلع الى ديمقراطية جديدة تقوم على الاسس التالية :

اولا — الهوية العربية وما يترتب عليها من التزامات .

ثانيا — الغاء الطائفية السياسية .

ثالثا — اعتماد النظام الديمقراطي البرلماني .

رابعا — اعتمـاد التخطيط الانمائي الوطني الشامل والمتكامل في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

خامسا — تحقيق العدل الاجتماعي .

سادسا — تثبيت الحريات العامة .

سابعا — تعزيز القيم الدينية والخلقية .

ان حرصنا على اقامة الديمقراطية الجديدة على الهوية العربية يتفق مع تصورنا الانساني والحضاري للعروبة ومع التزامنا القومي والعربي . ولسنا ننشد في هذا التحديد تسمية جديدة لجمهوريتنا اللبنانية بمقدار ما ننشد فيه اساسا قوميا صريحا وراسخا لتلاحمنا الوطني ولتكاملنا القومي والاقليمي مع اخواننا العرب . وان حرصنا على الالتزام بالديمقراطية ناشيء عن اعتقادنا بأن الديمقراطية هي اكثر من نظام للحكم . انها صيرورة شعبية متجددة تتيح للشعب من خلال حكمه لنفسه بنفسه ان يصنع مصيره بنفسه صناعة حرة وخلاقة . ونحن على ثقة بأن مستقبل ديمقراطيتنا سيكون افضل من ماضيها بفضل اعتبار شعبنا وتعلمه من تجربة الصواب والخطأ . ونحرص على أن لا يكون تصحيحنا لاخطائنا في ممارسة الديمقراطية بالسقوط في الديكتاتورية بل بالاقبال على المزيد من الديمقراطية .

اننا نحبذ القواعد الديمقراطية البرلمانية ، لاننا مجتمع تعددي ، يفترض أن تكون قواه السياسية متعددة . ونفضل ان يكون رئيس الدولة في مثل وضعنا الاجتماعي السياسي حكما مستقلا وعادلا بين الحكام والمواطنين لا حاكما متحيزا لفئة منهم ضد الاخرى . ويتحقق بذلك استقرار النظام ،

ويجري التغيير السلطوي الدستوري المعزز لهذا الاستقرار بتغيير الاكثرية النيابية والختيارها ممثليها في الحكم .

وننادي بالغاء الطائفية السياسية حرصا منا على تطوير نظامنا من وضعه الطائفي الراهن الى وضع وطني . ان النظام الطائفي يجعل ولاءاتنا الخاصة لطوائفنا تطغى على ولائنا العام للوطن فتعلو بذلك المصالح والاهواء والاغراض الفئوية فوق الخير الوطني العام . والطائفية السياسية كما مارسناها حتى الان ، هي ترجيح لامتيازات طائفية على حقوق سائر الطوائف ، اي انها تحكم الاقلية بأكثرية تحكمها ينقض الديمقراطية من حيث انها حكم الاكثرية لا حكم الاقلية . ولذلك فان علينا ان نصحح المعادلة الطائفية تصحيحا عادلا او ان نلغها الغاء تاما في جميع الوظائف العامة التشريعية والقضائية والادارية . وهذا ما نفضله وندعو اليه .

ونطالب ان تقوم الدولة باعتماد سياسة عامة للتخطيط الانمائي حرصا منا على تحقيق النمو الذاتي المطرد المؤدي لزيادة الانتاج الوطني ولاشاعة العدل الاجتماعي ولتكافؤ الفرص ولجعل التربية والثقافة في متناول جميع المواطنين . فيرتقي بذلك مستوى الشعب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي رقيا يعمق تلاحمه الوطني ، ويعزز اهليته لممارسة الديمقراطية السياسية .

ونسجل حرصنا على تأكيد الحريات التي يكفلها النظام السياسي الديمقراطي للمواطن ، كحرية المعتقد وحرية التفكير وحرية التعبير وحرية الاعلام وحرية النشاط السياسي وحرية التنظيم الحزبي وحرية اختيار الحكام وحرية تطوير نظام الحكم . ونحن لا نفرط في اي وجة من وجوه الحرية التي نعتبرها جوهر وجود لبنان .

اننا على يقين من ان هذا المؤتمر سيولي عنايته الكاملة مع جميع المخلصين في لبنان لحل كل القضايا والتعقيدات التي كانت من اسباب الحرب الاهلية ونتائجها ، كقضية

تعديل الدستور ، واصلاح قانون الانتخاب ، وتطوير النظام الدفاعي ، وتغيير البنية التربوية ووضع قانون للجنسية والتعويض على المتضررين والمصابين واعادة المهجرين ، وانصاف المحرومين وبالنتيجة العمل على بناء لبنان الجديد الذي بات الجميع يتطلع اليه .

ان انهيار الدولة انهيارا تاما تحت وطأة الحرب الاهلية حملنا على ان نعطي الاولوية في بياننا لبناء لبنان الجديد ، ولتكوين الديمقراطية الجديدة . وركزنا بالضرورة على الاصول والمبادىء العامة لا على الفروع والتفاصيل . فاذا تحقق الاجماع الوطني على الاصول والمبادىء التي اقترحنا ، اصبح الاتفاق على الفروع والتفاصيل اي على وسائل التطبيق يسير المنال . وفي نطاق الاجماع على الاصول وفي مقدمتها الغاء الطائفية السياسية تصبح المطالب ، التي نادينا بها في ظل النظام الطائفي مطالب بديهية وطنية . فتوضيح صلاحيات رئيس الدولة وتحديدها وتعزيز صلاحيات رئيس الحكومة ، وتقوية السلطة التشريعية ، وتصحيح التمثيل الشعبي واعتماد قانون جديد للتجنس ، واجراء احصاء دوري للسكان ، وتنظيم قوى الامن الداخلي والخارجي تنظيما جديدا متوازنا يجعل منها قدرة وطنية للدفاع عن جميع اجزاء الوطن وفي مقدمتها الجنوب المهدد بخطر الاجتياح الاسرائيلي ، كل هذه بديهيات لوجود الدولة الديمقراطية الوطنية ، لا يستقيم بدونها الحكم ، ولا يجوز ان تكون موضع اختلاف بين المواطنين والحكام . انها حقوق وواجبات ومسؤوليات مبدئية للشعب والدولة تتطلع لان يشملها الاجماع الوطني المرتقب حول المبادىء العامة لاعادة بناء الدولة لخير اللبنانيين العام لا لفئة او طائفة منهم دون الاخرى . فلنعمل فريقا وطنيا واحدا لتشييد البناء الجديد باصوله وفروعه والله ولي التوفيق .

توصيات المؤتمر الاسلامي

ان المؤتمر الاسلامي المنعقد يوم الاحد في ١٤—١١—١٩٧٦ برئاسة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد

وبمباركة سماحة رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الامام موسى الصدر وسماحة شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ محمد ابو شقرا .

بعد ان استمع للكلمة الافتتاحية التي القاها رئيسه مبينا اسباب انعقاد المؤتمر واهدافه ، وبعد ان ناقش ورقة العمل التي اعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، اتخذ التوصيات التالية :

اولا : التصديق على ورقة العمل ومتابعة وضعها موضع التنفيذ .

ثانيا : اعتبار اصحاب السماحة الرؤساء الدينيين لجنة متابعة يحق لها الاستعانة بمن ترى من اعضاء المؤتمر وغيرهم لاعداد الدراسات والمشروعات التفصيلية ومشروعات القوانين وانشاء الاجهزة واللجان الضرورية لتطبيق المبادىء الاساسية التي اقرها المؤتمر ولتنفيذ مقرراته وتوصياته .

ثالثا : تأليف لجنة لدرس مشكلات المهجرين ومعالجتها من اعضاء المؤتمر . وتعمل هذه اللجنة باشراف لجنة المتابعة ويضم اليها من تدعو الحاجة اليه . كما اوصى المؤتمر بلفت انتباه قائد قوات الردع في المناطق الى ما يجري في مناطق المهجرين من تهديم للبيوت والمساجد والى وجوب تمركز قوات الردع في المناطق المذكورة لوقف ما يجري فيها من اعتداءات وتسهيل عودة المهجرين .

رابعا : توجيه اهتمام المسؤولين في لبنان وسائر الدول العربية الى خطورة ما يجري في الجنوب وما يتهدده من اخطار الى وجوب اتخاذ التدابير الفورية اللازمة للدفاع

عنه وتعزيز صمود ابنائه في اطار خطة لبنانية عربية .
خامسا : انشاء مركز للدراسات لمعالجة القضايا العامة معالجة علمية موضوعية على أن يحدد مقره وتنظيمه بالتشاور مع الجهات والشخصيات المعنية بهذه الدراسات العلمية .

سادسا : تاليف لجنة اعلام من اعضاء المؤتمر لتنظيم حملة اعلامية لتنوير الرأي العام حول حقيقة المؤتمر واهدافه وتوصياته وكل ما يقوم به من نشاطات .
سابعا : الاسراع في الدعوة الى المؤتمر الوطني العام الهادف للحوار الصادق بين المواطنين اللبنانيين حول بناء لبنان الجديد في ضوء المبادىء العامة الواردة في ورقة العمل والمقترحات التطبيقية التي ستصدر عن اللجان الفرعية .

المشاريع التقسيمية الحديثة في لبنان

٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٦ م.

المقدمة :

ازاء الموقف التوحيدي الذي اعلنته القوى الوطنية والاصرار على استمرار وحدة لبنان وعروبته بدات تظهر مشاريع تنادي بالتقسيم . فمنها ما يتكلم عن الديمقراطية التعددية من الميثاق الوطني ومنها ما يتحدث عن اللامركزية السياسية ....

ونشرت الوثائق جريدة المحرر يوم الثلاثاء في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٦ م الموافق ٨ ذو الحجة ١٣٩٦ هـ العدد ٤٣١٤ السنة الخامسة عشرة ، والتي لخصت بنصوص مدونة في مذكرة مقدمة من جبهة الكفور او جبهة الحرية والانسان التي اصبحت فيما بعد « الجبهة اللبنانية » بقيادة السادة كميل شمعون وسليمان فرنجية وشربل قسيس وبيار الجميل ، وفيها اربع صيغ مختلفة حول بناء لبنان الجديد تعتمد التقسيم الطائفي بشكل واضح تارة ومغلفا بدراسات فلسفية طورا .

الوثائق :

وثيقة رقم (١)
الديمقراطية التعددية من الميثاق الوطني

ادراكا منا ان اول ما سيواجهه العهد الجديد من مهام جسيمة في هذا الظرف التاريخي والمصيري الخطير هو مهمة اعادة البناء السياسي للدولة بعد ان تصدع من كل جانب ، نضع بين الايدي المسؤولة هذه الخلاصة المعبرة ، بالخطوط العريضة ، عن موقف لبناني ، نريده مسؤولا ، حيال ما سيعترض اعادة البناء من مشكلات نرجو ان ينظر اليها في العمق الكافي على ضوء الحقائق والوقائع التالية :

اولا : ان كل بناء سياسي لا ينطلق من الواقع الاجتماعي الحي ليعطي هذا الواقع اطاره الطبيعي الصالح هو بناء على رمل هارب لا يلبث ان ينهار عند اول ريح تعصف .

ثانيا : ان واقع المجتمع اللبناني هو واقع مجتمع تعددي دخلت في تركيبه مجموعات اتنية ، دينية وحضارية ، مختلفة ومتنوعة لم تلتق فيها صدفة ، انما جمعها ، خلال تاريخ طويل، عامل التمرد على ظلم حكم الاكثرية الجائرة ، والتمسك بتميز شخصيتها الرافضة ان تذوب في محيط اوسع .

ثالثا : ان جميع المحاولات التي جرت عبر التاريخ ، سواء ايام الحروب والاضطرابات ام ايام السلم لم يكن لها ان تصهر هذه المجموعات في بوتقة واحدة . فظل تشبث كل مجموعة بالمحافظة على شخصيتها وسماتها (وهو تعبير عن تعلقها بالحرية) (١) اقوى من اية محاولة سيطرة او استيعاب . وظلت التعددية العنصر الاكثر صمودا امام المحن والتجارب .

١ — لم تكن الحرية قيمة في المجتمع الاسلامي بل القيمة الكبرى كانت قيمة العدل بين المسلمين والتسامح المتعالي مع اهل الذمة .

رابعا : ان محاولات التنكر لهذه التعددية الاتنية والحضارية والدينية ومحاولات دمجها وتذويب شخصية كل من عناصرها في شخصية احداها او في شخصية وهمية واحدة مصيرها الفشل المحتوم . وما احداث لبنان الاخيرة — في بعدها الداخلي على الاقل — سوى دليل صارخ على هذا الفشل .

ولا ندري لماذا الاصرار على شعار « الوحدة الوطنية » بمعنى الانصهار ومحو التعددية مع العلم ان هذا الانصهار مستحيل لانه مغالبة للطبيعة التي هي الاقوى ، ومع العلم ان هذا الانصهار ليس بذي قيمة تقدمية اسمى من قيمة ما يعرف « بالوحدة في التنوع »

مفهوم للوحدة ينطوي على قيمة خلقية رفيعة « قبول السوري ولو مختلفا » مع ما في هذا القبول من غنى .

ان بلدانا كثيرة لا تقل عنا تحضرا ولا تقدمية كسويسرا وبلجيكا وكندا والاتحاد السوفياتي لم تواجه تعددية مجتمعها بالسعي نحو الانصهار والوحدة العضوية بل تعمدت الافادة من غنى هذه التعددية وحاولت وتحاول ان تجد لها الاطار السياسي والثقافي السليم الذي يحافظ عليها ويصونها ويبرز ما في تعايشها وتفاعلها من ثورة حضارية ضخمة .

خامسا : ان الديمقراطية العددية اي حكم الاكثرية للاقلية لا تصلح نظاما للحكم الا في المجتمعات المتجانسة حيث لا تخشى الاقلية على كيانها ومصيرها من حكم اكثرية لا تختلف عنها في النظرة الى الكيان والمصير . اما في المجتمعات ذات التركيب التعددي فلا بد من ان تؤمن الديمقراطية لكل مجموعة حدا ادنى من الحماية لحقها في تقرير المصير . ان

لبنان بحاجة الى هذا النوع من الديمقراطية التعددية التي لا يمكن تحقيقها الا في اطار الدولة ذات الشكل المركب .

سادسا : ان دستور ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣ ووثيقة شباط ١٩٧٦ هي اعتراف متكرر — ولو في ظروف مختلفة — بأن البناء السياسي في لبنان لا يمكن ان ينطلق الا من واقع تعددية بنيتنا الاجتماعية .

واذا كان الدستور والميثاق قد فشلا رغم هذا الاعتراف في بناء الدولة فمرد ذلك :

١ — الى ان الدستور الذي كرس في النص (المادتان ٩ و ١٠) وجود « الطوائف التاريخية » كمجموعات حضارية متميزة لها « مصالح » و « حقوق خاصة بها » لم يستخلص مطبقوه من هذا الاعتراف كل نتائجه فيقروا للدولة على وجه صريح شكلا مركبا يتلاءم مع تعددية تركيبها الاجتماعي (١) .

(١) — لقد كان النظام السياسي المتبع منذ ١٩٢٦ حتى اليوم مزيجا من النظام الوحدوي والنظام المركب وهو نظام فدرالي بين الطوائف ما لبث ان تحول امام الازمات الى كونفدرالية واقعية من ابرز مظاهرها الفيتو الاسلامي على امين الحافظ وانزال الجيش ...

٢ — والى ان ميثاق ١٩٤٣ والممارسات التي سبقته وتلته شابها منذ البدء عيبان قاتلان :

اولهما الاكتفاء بسلبيتي التخلي عن الحماية الغربية من جهة وعن النزعة الوحدوية من الجهة المقابلة وعدم الانتقال الى ايجابية الولاء للبنان الوطن النهائي الذي يستحق بذاته ولذاته ولاء جميع ابنائه . ذلك ان تخلي المسلمين في لبنان عن نزعتهم الوحدوية كان ظاهريا ومرحليا أذ بقي ولاؤهم مشدودا الى خارج لبنان وكأنهم فيه سجناء . وتخلي المسيحيين عن

الحماية الغربية لم يرافقه تخل عن الحذر (وقد ابرزت احداث ١٩٥٨ والاحداث الاخيرة الى اي حد كان هذا الحذر مبررا) .

والثاني ازدواجية موقف السياسيين حيال التعددية فقد كرسوها في الممارسة تحت اسم الطائفية وتاجروا بها واستغلوها وشوهوا وجهها من جهة . ثم راحوا يحملونها اوزار تجاوزاتهم ويصفونها بالبغيضة ويتبارون في المطالبة بالغائها تحت شعار « الوحدة الوطنية » بالمفهوم السطحي ان يجهد اللبنانيون لتحقيقها ، وحال دونها الكذب والرياء والتحفظ الذهني ، هي تلك التي لا تتنكر لتعدديتهم بل توفر لها مناخ الطمأنينة والحرية وتبرز — في الواقع لا في القول — غناها الحضاري ، وفي الوقت نفسه تنمي وترسخ « الجوامع » الحقيقية الاصلية وفي طليعتها قيم الحرية المسؤولة والعدل في كل مجال والطموح الوطني والاخلاقية .

ثامنا : ان فشل تجربة ميثاق ١٩٤٣ وفشل شعار « الوحدة الانصهارية » قد يعني ، في اعتقاد الكثيرين ، ان صيغة التعايش قد ماتت ، قد يعني أن الذي مات هو اسلوب الرياء والتزوير المتبع منذ الاستقلال والذي لم يستطع ان يخفي استحالة الانصهار « لاسباب دينية وثقافية وقانونية وتاريخية من جهة ولم يستطع ان يبدد الشعور بالغبن لدى المسلمين (علما بأن هذا الغبن لا وجود له في الواقع) والشعور بالحذر لدى المسيحيين ، اما ضرورة التعايش — كي لا نقول الرغبة فيه — فلا تزال حية قائمة .

على ضوء هذه الحقائق والوقائع يبدو لنا ان كل محاولة جديدة لاحياء صيغة التعايش ، رغم الانفصام الذي عمقته الاحداث الاخيرة ، لا بد ان يرتكز على اساسين :

١ — الاعتراف صراحة ، لا بواقع التعددية الحضارية اللبنانية فحسب ، بل انها ذات قيمة حضارية كبرى .

٢ ــ اعتماد شكل للدولة ونظام للحكم ينطلقان من هذه التعددية ويبددان ــ من النفوس ــ الشعور بالغبن وبالغربة من جهة والشعور بالحذر من جهة ثانية .

شكل الدولة المطلوب هو الشكل المركب الذي يتيح للمسلمين الشعور بانهم يشاركون فعلا في الحكم بالمدى والتساوي ، والذي يتيح للمسيحيين الشعور بان ناموس العدد ــ في لبنان والمنطقة المحيطة به ــ لن يقضي على هويتهم وكيانهم الحضاري وانهم لن يصبحوا في يوم من الايام اقلية « ذمية » تحكمها الاكثرية العددية الاسلامية .

والشكل المركب هذا اما ان يكون ، في لبنان ، اتحادا بين الطوائف واما ان يكون اتحادا بين اقاليم متجانسة من حيث تركيبها الاجتماعي الحضاري .

ان وثيقة ١٤ ــ ٢ ــ ١٩٧٦ اعتمدت الشكل المركب الاول .

واذا كانت لنا على الوثيقة تحفظات جوهرية تتعلق بظروف اعلانها وببعض مضمونها ــ وهي تحفظات نتركها الان جانبا ــ الا ان بالامكان ــ فيما يتعلق منها بالبناء السياسي المقبل ــ اعتبارها واحدا من الاسس الصالحة للعمل على ان يؤخذ بالملاحظات التالية :

١ ــ فيما يتعلق بمبدأ المناصفة في مجلس النواب :

الغرض من اقرار هذا المبدأ هو تحقيق المشاركة في الحكم بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين على مستوى السلطة التشريعية . الا ان المناصفة لن تؤدي دورها الحقيقي في تبديد تخوف اي فريق من تسلط الفريق الاخر ما لم تقترن بقاعدة لاكثرية المزدوجة عند التصويت (اكثرية اسلامية واكثرية مسيحية) .

هذه القاعدة تتفق الى حد بعيد مع العرف الذي كان متبعا منذ فجر الاستقلال وهو ان اية اكثرية نيابية من لون طائفي واحد لم تكن قادرة على دعم حكومة او انتخاب رئيس .

وهي من حتميات مبدأ المناصفة لانها تحقق العدل بين فئتي الشعب الكبريين ويستفيد من الضمانات التي يقدمها المسلمون والمسيحيون على السواء .

ثم ان الاكثرية المزدوجة تتطلب لاتخاذ القرارات من مجموع عدد من النواب اقل من نسبة الـ ٥٥٪ التي تفرضها الوثيقة لانتخاب رئيس الجمهورية واقل بالطبع من نسبة الثلثين المفروضة للبت في « القضايا المصيرية » (مع الاشارة الى ان اعتماد قاعدة الاكثرية المزدوجة يوفر ما يمكن ان يقوم من جدل حول مقياس القضايا المصيرية وحول السلطة التي تضفي على القضايا المطروحة على المجلس مثل هذه الصفة) .

اما اذا لقيت قاعدة الاكثرية المزدوجة صعوبات لا يمكن تذليلها فان التعددية والنظام السياسي المركب المنبثق عنها يحتمان ايجاد مجلسين : مجلس نواب على اساس العدد ومجلس شيوخ تمثل فيه الطوائف بالتساوي كمجموعات (كما هو الحال في مجلس الشيوخ الاميركي حيث تمثل كل ولاية مهما بلغ عدد سكانها بشيخين) شرط الا يزيد عدد اعضاء مجلس النواب عن ٦٠ اذا كان عدد شيوخ كل طائفة اثنين .

٢ ــ فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية :

من حتميات المناصفة والمشاركة والمساواة ان يكون في قمة السلطة التنفيذية رئيسان على الاقل : رئيس جمهورية (مسيحي) ورئيس وزارة (مسلم) ، الا ان هذا الحكم اذا

الراسين معرض للشلل كل مرة يختلف الراسان على امر هام (كما كان الحال منذ قيام حكومة كرامي الحالية) . لا بد اذا من ايجاد مخرج عند تنازع الراسين . فهل يكفي ما ابقته الوثيقة من سلطة لرئيس الجمهورية في اقالة الحكومة ؟

٣ ـ فيما خص الغاء الطائفية الوظيفية :

نصت الوثيقة على الغاء الطائفية في الوظائف العامة واستثنت وظائف الفئة الاولى .

لا شك في ان الغاء الطائفية في الوظائف ذات الطابع التقني والاداري البحت خطوة تقدمية مرجوة تفسح في المجال امام الكفاءات العلمية والخلقية . الا ان ما حدا بواضعي الوثيقة الى استثناء وظائف الفئة الاولى كان ينبغي بحجة اولى ، ان يحملهم على استثناء القوات المسلحة التي تعتبر العمود الفقري لكل نظام سياسي على وجه صريح . ان اعتماد الشكل المركب للدولة تجنبا لاحتمال قيام سيطرة فريق على اخر يستتبع منطقيا قيام توازن في القوى المسلحة يضمن عدم بروز اكثرية ذات لون طائفي واحد تطغى على الاقلية ويمتد طغيانها الى الدولة بكاملها ..

انتجربتنا الاخيرة مع الجيش ابرزت اهمية هذا الموضوع بشكل صارخ ... يضاف الى ذلك ما يمكن توقعه منذ اليوم من ان اسطع البراهين على ضرورة اعتماد الشكل المركب للدولة سيكون تعذر ـ ان لم يكن استحالة ـ اعادة اللحمة الى القوى اللبنانية المسلحة وبناء الجيش اللبناني المنصهر [١]

٤ ـ فيما يتعلق باللامركزية :

تشير الوثيقة الى تعزيز اللامركزية في العمل الاداري دون اي تفصيل اخر . وفي اعتقادنا ان اللامركزية يجب ان

تنطلق من المعطيات التالية :

أ ـ ضرورة اعادة النظر في تقسيم المحافظات الجغرافي بحيث يتأمن داخلها اكبر قدر ممكن من التجانس السكاني .

ب ـ اعطاء المحافظات اكبر قدر ممكن من الاستقلالية سواء لجهة صلاحيات التقرير والتنفيذ ام لجهة اختيار السلطات المحلية عن طريق الانتخاب .

ـ فيما يتعلق بالصحافة والاحزاب :

تشير الوثيقة الى توازن ينبغي ان يقوم بين حرية الصحافة ومسؤوليتها واحترام مصلحة المجتمع .

ان ما قيل عن الصحافة يجب ان يقال عن الاحزاب السياسية :

اذا كان لا يمكن تصور لبنان الا بلدا للحرية ، لا يصح بالمقابل تناسي ما جرته الفوضى في ممارسة الحرية من ويلات .

ان بعض حدود الحرية حق الغير في الدفاع عن النفس، وحرية الصحافة يجب ان تصان ولكن ضمن حدود حق الوطن في الدفاع عن نفسه ضد كل محاولة لهدمه من الداخل او لتعريض كيانه وسلامته ووحدته وتآلف ابنائه للخطر .

والخلاصة ان « الوثيقة الدستورية » ، من حيث اقرارها مبدا الديمقرطية التعددية ومن حيث اخذها بشكل من اشكال الدولة المركبة مرتكز على اتحاد بين الطوائف ، يمكن ان تصلح منطلقا من منطلقات الحوار الوطني المرتقب

وثيقة رقم (٢) الدولة العلمانية :

اهم ما ينبغي التنبه اليه عند طرح علمنة الدولة كعلاج لازمتنا السياسية الداخلية هو تجنب الوقوع في خطأ الخلط بين العلمنة والغاء الطائفية السياسية .

١ ـ فالطائفية السياسية هي مشاركة الطوائف كمجموعات حضارية في تكوين اجهزة الحكم المركزية . انها شكل من الاشكال المركبة للدولة اي نوع من الفدرالية القائمة على اساس التعددية الاتنية ، وهي فدراليه الصق بالواقع الاجتماعي اللبناني وأدق تعبيرا عن تنوعه الحضاري من اية فدرالية تقوم على اساس التعددية الاقليمية .

والاكتفاء بالغاء الطائفية السياسية يعني الغاء هذه المشاركة مع الابقاء على الكيانات الطائفية وحقوقها ومصالحها وقوانينها الخاصة وانظمتها اي على كل ما يبرر تمايزها واختلافها .

ومن البديهي ان مثل هذا التدبير الفوقي سيؤدي في الواقع ـ وهو واقع الانقسام العميق في البنية الاساسية للمجتمع الخارج من صراع طائفي رهيب ـ الى حمل ابناء كل طائفة على السعي للاستئثار بالهيمنة على مقدرات الدولة والى تمكين المجموعة او المجموعات الطائفية الاكثر عددا والاكثر تماسكا من السيطرة والتسلط فينشأ عند ابناء المجموعات الاخرى شعور بالغبن والظلم بل شعور بخطر الزوال الحضاري يعمق الانقسام ويفجر الصراعات ويؤدي الى التصادم الدموي .

٢ ـ اما العلمنة التي يمكن طرحها كحل فهي تلك التي تذهب الى اعمق وابعد من تغيير شكل الدولة . انها تستهدف تغيير بنية المجتمع الاساسية بالانتقال به من مجتمع تعددي الى « مجتمع منصهر » وموحد في حضاراته وثقافته واهدافه القومية وذلك من طريق :

١ ـ الغاء الاعتراف بالطوائف ككيانات ذات حقوق ومصالح وقوانين ومحاكم خاصة .

٢ ـ توحيد قوانين الاحوال الشخصية بغية رفع الحواجز والعوائق التي تحول دون التزاوج والتوارث بين ابناء الطوائف المختلفة ، فتنشأ اجيال جديدة من اللبنانيين تشعر في العمق بأن انتماءها الطائفي ـ اذا بقي لها مثل هذا الانتماء ـ انما هو فقط انتماء ديني بحت مجرد من كل المضاعفات الاجتماعية والقومية والسياسية .

٢ ـ ٣ ـ توحيد التوجيه التربوي والثقافي والقومي .

٣ ـ العلمنة ، اذا تحقق لها هذا الشمول وانتجت اثرها الايجابي الوحيد وهو خلق الوحدة الوطنية الانصهارية التي يرجوها البعض ، امكن تطبيقها ضمن الشكل الوحدوي للدولة وضمن الشكل المركب تركيبا جغرافيا على حد سواء ، كما امكن تطبيقها في نظام رئاسي للحكم او في نظام برلماني . علما بأن اختيار النظام السياسي يصبح عملا تقنيا محضا .

٤ ـ الا ان العلمنة الشاملة تلقى في لبنان اعتراضات عديدة . واذا فرضنا ان بوسعها تجاوز هذه الاعتراضات وتجاوز مقاومة فريق طائفي كبير يعتبرها مغايرة لاحكام دينه ، يبقى ان لتطبيقها اليوم في لبنان محاذير بالغة الخطورة اهمها : ان اثرها الايجابي لن يظهر الا بعد جيل او جيلين من الاختلاط والتزاوج والتربية والتوجيه المركزين على انماء شعور واحد بالانتماء القومي لدى جميع اللبنانيين .

فالى ان يصبح جميع اللبنانيين او على الاقل اكثريتهم الساحقة مقتنعين في قرارة نفوسهم ، « وفي السر والعلانية » .

ـ « بأن لبنان ليس وطنا لدين من الاديان » .

— « بأن لبنان لن يضم لا كليا ولا جزئيا الى اي قطر آخر » .

— بأن الامة اللبنانية يجب ان يسودها عاملان : المساواة والعدل للجميع وبوجه الجميع .

— بأن على لبنان ان يتعاون الى أقصى حدود التعاون مع الدول العربية تعاونا مخلصا يعود على الجميع في لبنان والبلاد العربية بالخير والرفاهية .

— وبأن احدا من ابناء لبنان لن يشعر بأنه مغبون اي غبن بسبب انتمائه الى طائفة من الطوائف الكائنة في لبنان .

ميثاق عبد الحميد كرامي
جريدة البيرق ١٠ — ٣ — ١٩٤٩

الى ان نصل الى المجتمع المنصهر الموحد في اهدافه القومية ، يكون الاثر القريب للعلمنة وهو الغاء الطائفية السياسية قد فعل فعله في تغليب الفريق الطائفي الاكثر عددا وتماسكا على الفريق الاخر ...

ولذا يبدو من البديهي ، تجنبا لهذا المحذور :

٤ — ١ ان يعلن جميع الفرقاء ولاءهم الكامل للبنان الوطن النهائي للامة اللبنانية الواحدة .

٤ — ٢ ان يضمن دستور الدولة العلمانية حقوق جميع المواطنين بالحرية والمساواة .

٤ — ٣ ان يعتمد لبنان نظام الحياد الدولي الدائم الذي

تضمنه الامم المتحدة والدول الكبرى . (١) بهذه الضمانات مجتمعه وبما يمكن الاستفادة منها يصبح خطر الغاء الطائفية السياسية محدودا بانتظار ان تخلق العلمنة اجيالا جديدة من اللبنانيين لا يقودهم انتماؤهم المتنوع الى ولاءات قومية متعددة الآفاق .

١ — تراجع الوثيقة بعنوان « هل ان حياد لبنان الدائم ممكن . »

وثيقة رقم (٣)

الدولة الاتحادية
او نظام المشاركة السياسية

الدولة الاتحادية اللبنانية ، هي دولة مستقلة واحدة مؤلفة من «محافظات» لها حكمها الذاتي السياسي والاداري وتتمتع كل منها بحق النقض في جهاز الحكم الاتحادي المشترك .

فكرة هذه الدولة الاساسية هي فكرة المشاركة السياسية الفعلية الواضحة على مستويين :

— مشاركة القاعدة الشعبية في العمل السياسي لاجهزة الحكم في المحافظات . هذه المشاركة عن طريق الانتخاب والاستفتاء في المحافظات ، تعيد للبنانيين حضارتهم السياسية العريضة وتضمن لهم اليوم في ظل الاعلام العصري ديموقراطية تكاد تكون مباشرة .

— مشاركة المحافظات في العمل السياسي الاتحادي العام ، فيتكرس الحكم الجماعي اللبناني الذي يعطي الديمقراطية في دولة مصغرة وتعدديه كلبنان اسمى معاني الانفتاح والشورى والمساواة، اي الترقي الانساني الصحيح.

اولا : المحافظات :

١ ــ تنظيم المحافظات واجهزتها .

تنظيم المحافظات لانشاء الدولة الاتحادية هو عمل تقني بحت ويمكن اعتماد مبادىء متعددة لاجراء هذا التنظيم. اما الفكرة الاساسية التي يجب اخذها دائما بعين الاعتبار ، نظرا لما سوف تتمتع به هذه المحافظات من حكم ذاتي سياسي واداري هو التجانس الديني والفكري والحضاري وحتى الجغرافي ، لاجراء تنظيم كهذا .

اما اجهزة المحافظات فهي التالية :

أ ــ اجهزة سياسية :

* تنفيذية : حكام ونائب وحاكم منتخبان يعاونهما امناء معنيون .
* تشريعية : برلمان بمجلسين ينتخبهما الشعب مباشرة .

ب ــ اجهزة ادارية وعسكرية :

* جهاز اداري .
* جهاز عسكري .
* مجلس تخطيط .
* جهاز محاكم .

٢ ــ صلاحيات المحافظات :

تمارس المحافظات في الدولة اللبنانية جميع الصلاحيات السياسية والادارية التي لم يولها الدستور السلطات المركزية صراحة .

ثانيا : الدولة المركزية او جهاز المشاركة السياسية :

١ ــ اجهزة المشاركة .

٢ ــ اجهزة سياسية .

ــ مجلس رئاسة تنفيذي مؤلف من رؤساء المحافظات او من ممثلين عن المحافظات تنتخبهم المجالس النيابية في المحافظات . كل محافظة تتمثل في هذا المجلس بصوت واحد. ولكل محافظة حق النقض في هذا المجلس . اما رئاسة المجلس التنفيذي فتكون دورية ، سنوية ، وتعود الى احد رؤساء المحافظات او ممثلها في المجلس الرئاسي . صلاحيات هذا المجلس هي الصلاحيات التنفيذية المعطاة لرئيس الدولة في النظام السياسي الرئاسي .

ــ برلمان اتحادي مؤلف من اعضاء ينتخبهم مجلس المحافظات . عدد اعضاء هذا البرلمان لا يجاوز الستين ، وممثلو كل محافظة في هذا البرلمان لهم ايضا حق النقض (شرط ان يقروا النقض بالاكثرية فيما بينهم اولا) . وصلاحيات هذا البرلمان الاتحادي هي تماما صلاحيات البرلمان في النظام الرئاسي .

ــ محكمة عليا تراقب دستورية قوانين المحافظات من جهة ، كما تراقب من جهة ثانية مطابقة واحترام دساتير المحافظات وقوانينها لدستور الدولة المركزي .

ب ــ اجهزة ادارية وعسكرية :

ــ ادارة مركزية (*)

ــ مجلس تخطيط مركزي .

ــ جيش مركزي مؤلف من وحدات مفصولة من قوات المحافظات .

ــ وبوليس مركزي مؤلف بنفس الطريقة .

ــ محكمة تمييز مركزية واحدة لجميع المحافظات .

٣ ــ صلاحيات الدولة المركزية :

— التمثيل الدبلوماسي الخارجي والسياسة الخارجية .

— العملة الواحدة والجمارك المشتركة .

— الدفاع المشترك .

— قضايا التجنيس ، ودخول الاجانب الى البلاد واقامتهم . وقضايا اللجوء السياسي والاسترداد الخ ...

— كل القوانين المدنية والجزائية ، ما عدا قوانين الاحوال الشخصية .

— قانون الملكية العقارية . مع حظر تملك غير اللبنانيين اية مساحة ارض في لبنان .

— مالية الدولة المركزية ، خصوصا نظام الرسوم والضرائب المستوفاة اصلا للدولة المركزية ..

— سلطة التخطيط العام في مجال السياحة والتنمية الاقتصادية وتنظيم العمل والضمان الاجتماعي والمواصلات والماء والكهرباء .

ان وضع الدستور المركزي ودساتير المحافظات ، وكذلك وضع كافة تفاصيل صيغة المشاركة السياسية هذه ، يمكن ان يتم بأساليب وبواسطة اجهزة مختلفة منها المجلس النيابي الحالي ومنها مجلس او مجالس تأسيسية معينة او منتخبة . وهذه بدورها قد تعين لجانا مختصة لوضع القوانين الضرورية لهذا النظام .

وثيقة رقم (٤)
اللامركزية السياسية

يجمع المشروع المقترح فيما يلي بين الشكلين المركبين للدولة المبني احدهما على اساس التعددية الاثنية الحضارية والاخر على اساس التعددية الاقليمية .

وهو ، اذ يعتمد المنطلقات الجوهرية التي عبرت عنها الوثيقة رقم ١ ، يستهدف :

١ — تحقيق المشاركة الكاملة في الحكم على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية. واقامة المساواة بين المسيحيين والمسلمين ، والحؤول دون طغيان اي من الفئتين على الاخرى .

٢ — تحقيق لامركزية واسعة في الحكم والادارة من شأنها انعاش الاقاليم المختلفة وتحميلها القسط الوافر من مسؤولية انمائها الذاتي وتحقيق تطلعاتها الحضارية والثقافية والاجتماعية الخاصة وفقا لارادتها الحره .

خطوط المشروع الكبرى :

تتوزع صلاحيات الحكم في جمهورية لبنان الديمقراطية الاجتماعية المستقله بين سلطات الدولة المركزية والمحافظات .

١ — المحافظات :

١ — ١ تتألف الجمهورية من محافظات يراعى في تفصيلها :

١ — ١ — ١ توفر اكبر عدد ممكن من التجانس السكاني داخل كل منها .

١ — ١ — ٢ قيامها على رقع جغرافية تتوفر فيها :

١ — ١ — ٢ — ١ موارد طبيعية وطاقات انتاجية ذات شأن .

١ — ١ — ٢ — ٢ — مدينة او قرية كبيرة قابلة من حيث موقعها واهميتها لان تصبح عاصمة المحافظات ونقطة استقطاب واشعاع فيها .

١ — ٢ السلطات المحلية :

يكون لكل محافظة قانون سياسي تقره وتعدله سلطتها التشريعية بأكثرية ثلثي اعضائها وتسهر السلطة المركزية على انسجامه مع الدستور العام .

١ — ٢ — ١ السلطة التشريعية :

— مجلس واحد ينتخب لثلاث سنوات بالاقتراع المباشر دون اعتبار التوزيع الطائفي .

— أو مجلس واحد ينتخب نصفه بالاقتراع المباشر ويتألف النصف الثاني من ممثلي النشاطات المهنية .

١ — ٢ — ٢ السلطة التنفيذية :

١ — ٢ — ٢ — ١ حاكم ونائب حاكم ينتخبهما الشعب مباشرة لمدة ثلاث سنوات في نفس الوقت الذي ينتخب فيه المجلس .

١ — ٢ — ٢ — ٢ عدد من الامناء (وزراء المحافظة) يعينهم الحاكم من خارج المجلس .

١ — ٣ — الصلاحيات :

تمارس السلطتان التشريعية والتنفيذية ضمن نطاق المحافظة جميع الصلاحيات التي لم يولها الدستور السلطات المركزية على وجه صريح .

٢ — الدولة المركزية :

٢ — ١ السلطة التشريعية .

— مجلس واحد (رئيسه شيعي) يشترك في انتخابه جميع الناخبين في المحافظات . مدة ولايته ٣ سنوات .

— نصفه من الطوائف المسيحية ونصفه الاخر من الطوائف الاسلامية تخضع قراراته لقاعدة الاكثرية المزدوجة (اكثرية اسلامية واكثرية مسيحية) .

او مجلسان :

أ — مجلس الشعب (رئيسه شيعي) حيث يطبق المناصفة في التوزيع الطائفي والاكثرية المزدوجة لدى التصويت .

ب — مجلس المحافظات : تتمثل فيه المحافظات بالتساوي وينتخب اعضاؤه مباشرة من قبل ناخبي كل محافظة :

٢ — ٢ السلطة التنفيذية :

— رئيس جمهورية (ماروني) ينتخبه المجلس المركزي بأكثرية اعضائه المزدوجة .

— رئيس حكومة (سني) يرشحه المجلس بالاكثرية المزدوجة .

— ووزراء يختارهم رئيسا الجمهورية والحكومة ولا يجمعون بين الوزارة والنيابة .

— لرئيس الجمهورية صلاحية اقالة الحكومة .

— يوقع رئيس الجمهورية مرسوم تعيين رئيس الحكومة ومرسوم اقالة الحكومة ومرسوم العفو الخاص . هذه المراسيم ينفرد رئيس الجمهورية في توقيعها .

٢ — ٣ السلطات القضائية المركزية .

— ديوان محاسبة مركزي تشمل صلاحياته الدولة المركزية والمحافظات .

— محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين ومحاكمة اعضاء السلطة التنفيذية المركزية والاقليمية .

— محكمة تمييز تشمل صلاحياتها جميع المحافظات .

— محكمة ادارية مركزية تستأنف امامها قرارات المحاكم الادارية الاقليمية .

ـ اما القضاء العدلي والاداري لكل محافظة فينظم بموجب قوانين اقليمية (•)

٢ ـ ٤ صلاحيات السلطة المركزية •:
للسلطات المركزية دون سواها حق التشريع والتنفيذ في المواد التالية :
٨ ـ الشرطة المركزية •
١٠ ـ ميزانية الحكومة المركزية •
١١ ـ الجمارك
المركزيين •
٧ ـ التنظيم الاداري المركزي ونظام الموظفين
الشخصيه (موجبات وعقود ـ تجارة ـ عقارات ـ عمل ـ عقوبات .....) •
٩ ـ العملة •
وجوازات السفر والهجرة والاخراج من البلاد والاسترداد واللجوء السياسي وشرطة الحدود على ان تحدد نسبة الاجانب المقيمين بمعدل لا يتجاوز ٦٪ •
٦ ـ جميع قوانين الحق الخاص ما عدا الاحوال
٢ ـ الشؤون الخارجية والتمثيل الخارجي والتجارة الخارجية والمعاهدات الدولية •
٣ ـ الدفاع الوطني على ان يؤلف الجيش الوطني من فصائل منتدبة من القوات المسلحة في المحافظات •
٤ ـ الجنسية •
٥ ـ شؤون الاجانب وخاصة حرية التنقل والاقامة واحترامه وانسجام القوانين الاساسية في المحافظات مع
١ ـ الدستور المركزي والتدابير التي تضمن تطبيقه احكامه ، والانتخابات للسلطة المركزية ، والقضاء الدستوري •
١٢ ـ المواصلات الوطنية •
١٣ ـ المبادىء الاساسية للتخطيط الاقتصادي والشؤون الصحية والاشغال العامة الوطنية •

البيان المشترك للمحادثات السورية - اللبنانية وما نتج عنها

٧ ـ ٨ شباط ١٩٧٦

المقدمة

ازاء تصاعد المواقف التقسيمية وبدايه تكثيف البعثات الطائفية الداعية الى تقسيم لبنان ، وجه الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السوريه دعوه الى رئيس الجمهورية اللبنانية لاجراء مباحثات بينهما توصلا لوضع حاجز امام الانجراف التقسيمي الذي سارت عليه بعض القوى المتمثلة بالحزبيه المارونيه ، ولتقديم حل مشترك بينهما للازمة اللبنانية • وفيما يلي نعرض للبيان المشترك الصادر في ٨ شباط ١٩٧٦ نقلا عن جريدة المحرر عدد ٤٠٢٢ ص ٨ وكذلك النص الكامل لبيان رئيس الجمهورية اللبنانية الذي اذاعه عند الساعة العاشرة من مساء السبت في ١٤ شباط ١٩٧٦ وقد اطلقت عليه بعض المصادر فيما بعد اسم «الوثيقة الدستورية» لما تضمنه من اصلاحات ، اتفق عليها في حينه مع عدد من السياسيين اللبنانيين وبواسطة المسؤولين في الجمهورية العربية السورية •

ومما يجدر ذكره ان ذلك البيان قد نوقش خلال اجتماعين مطولين لمجلس الوزراء اللبناني ، عقدا قبل ظهر يوم اعلانه برئاسة السيد فرنجية وحضور الحكومة بكامل اعضائها ، وقد فصل بينهما اجتماع بوفد سوري ، رئيسه وزير الخارجية السورية السيد عبد الحليم خدام ، مع رئيسي الجمهورية السيد سليمان فرنجية ورئيس الوزراء الاستاذ رشيدكرامي ، نوقشت فيه بعض النقاط المتعلقة بالبيان •

الوثائق

اولا : البيان المشترك

صدر في بيروت ودمشق عند الساعه الثامنة والنصف من مساء ٧ شباط ١٩٧٦ البيان التالي :

تلبية للدعوة الموجهة من السيد حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية الى اخيه فخامه الرئيس سليمان فرنجية رئيس الجمهوريه اللبنانيه قام فخامته بزيارة رسمية للجمهورية العربية السورية يوم السبت السابع من شباط ١٩٧٦ على راس وفد رسمي . وقد جرى لفخامه الرئيس سليمان فرنجية استقبال رسمي حافل يعكس الروابط الوثيقة القائمة بين البلدين الشقيقين وما تتسم به علاقاتهما من صفات متميزة تعبر عن مدى عميق واصالة تلك العلاقات عبر التاريخ .

اجرى الرئيسان العربيان اثناء هذه الزيارة مباحثات رسمية سادها جو من الاخوة والمحبة والثقة المتبادلة تناولت بشكل خاص الوضع القائم في لبنان اثر المحنة الاليمة التي مر بها والتي ادمت قلوب المواطنين في كل من البلدين الشقيقين وحضر هذه المباحثات عن الجانب اللبناني دولة الرئيس رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء اللبناني وعن الجانب العربي السوري السيد محمود الايوبي رئيس مجلس الوزراء والسيد عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

استعرض الرئيسان الاحداث الداميه التي جرت في لبنان خلال الاشهر الاخيره وما نجم عنها من خسائر رهيبة في الارواح والاموال ومدى ما تحدثه من اثر بالغ على الاوضاع في لبنان وعلى الوطن العربي الذي يخوض معركته المصيرية ضد اعداء الامة العربية وفي مقدمتها اسرائيل والصهيونية العالمية .

وقد اعرب فخامة الرئيس اللبناني عن عميق شكره وتقديره للموقف الاخوي الذي وقفته الجمهورية العربية

السوريه بقيادة الرئيس حافظ الاسد وعن شكره للمبادرة العربية السورية والتي اسفرت عن انفراج المحنة التي اجتازها لبنان وعن العودة السريعة الى الاستقرار والحياة الطبيعية فيه .

وقد اعرب السيد حافظ الاسد لضيفه الكبير عن بالغ اهتمامه بسير الاوضاع في لبنان الشقيق انطلاقا من العلاقات الاخوية الصميمه بين البلدين وما يربطهما من مصير مشترك كما عبر عن اطمئنانه وارتياحه للاسس التي قامت عليها تسوية الازمة في لبنان .

وقد تم في هذه المباحثات استعراض الاوضاع الداخلية في لبنان بعد انفراج الازمة وبحث الوسائل والطرق الكفيلة باستمرار الهدوء والاستقرار فيه وفي مقدمتها الانجازات التي ستتم في لبنان بغية وضع اساس متين يكفل للمجتمع اللبناني الطمائنينة والرفاه والتقدم وترسيخ الوحدة الوطنية اللبنانية التي تشكل الدعامة الاساسية لتحقيق الاهداف التي يتوخاها الشعب اللبناني بجميع فئاته .

كما تم استعراض الاتصالات التي جرت مع منظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ اتفاقية القاهرة والتي اكد فيها الجانبان التزامهما بتنفيذ بنود واحكام تلك الاتفاقية كما اكد الجانب السوري ضمان سوريا بتنفيذ الاتفاقية نصا وروحا لما فيه المصلحة المشتركة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد استعرض الرئيسان العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والقائمة على اسس متينة من الاخوة والمودة والجوار والوشائج التاريخية التي تربط البلدين والمصالح المتعددة القائمة على اسس متينة بينهما في سائر المجالات واتفقا على ضرورة تطوير هذه العلاقات وتنميتها الى اقصى مدى ممكن يضمن تحقيق اماني الشعب في البلدين ويدرا عنهما الاخطار المشتركة وتحقيق لهما الرفاة والتقدم .

اعرب فخامة الرئيس سليمان فرنجية عن شكره العميق

لما استقبل به والوفد المرافق له من حفاوه وتكريم بالغين ووجه الدعوة الى اخيه الرئيس حافظ الاسد لزيارة لبنـان فقبلها شاكرا وسيحدد موعدها في وقت لاحق .

تصريح الرئيس حافظ الاسد

وكان الرئيس الاسد قد ادلى لمندوب وزاره الاعـلام اللبنانية بالتصريح التالي :

في هذا اليوم رحبت فيه بالرئيس فرنجية وبالرئيس كرامي وبالوفد اللبناني في دمشق ، يسرني ان اوجه تحية باسمي وباسم كل مواطن في لبنان الشقيق ، تحية من القلب الى شعبنا في لبنان الذي عانى تجربة قاسية ومريرة خلال الاشهر الماضية ، وكنا نحن في سوريا نتابع هـذه التجربة بل نعيشها بألم عميق ، هذا الامر الذي فرضة علينا التاريخ والحياة المشتركة بيننا جميعا عبر عصور هذا التاريخ .

ان مـا حدث فـي لبنان كبيـر الـى الحـد الذي لا يمكن ان يقبل اي تبرير ، الى الدرجة التي تفوق كل تبرير ، وان ما حدث في لبنان خلال الاشهر الماضية لا يسـاوي اي شيء اخر .

المهم ان ننطلق الى المستقبل لتحقق بتفاؤل وبتصميم على ان نبنى جميعا في لبنان ، جميـع المواطنيـن دون استثناء الوطن اللبناني و وطن تسوده المحبة وتسوده الاخـوة والا نقف عند هذه التجربة التي مررنا بها خلال الاشهر الاخيرة الا بقدر ما هي ضرورية لاستخلاص العبر منها من اجل المستقبل، وفي المقدمة بين هذه العبر ان العنف ليس هو الطريق الافضل لحل المشاكل الداخلية للوطن ، لاي وطن .

الرئيس رشيـد كرامي

وادلى الرئيس كرامي عند عودة الوفـد اللبنانـي مـن سوريا الى لبنان بالتصريح التالي :

انني اشعر بان المواطنين جميعا يعلقون اهمية بالغـة على هذا اللقاء الذي تم بين الرئيس اللبناني والسـوري سليمان فرنجية والاسد ، ذلك لان هذا اللقاء يتـوج المساعي السورية التي ادت الى نجاح بتقريب وجهات النظر وبجمـع الفرقاء على القاسم المشترك الذي يجسد نظرتهم ورأيهـم حول القضايا المطروحة والحلول المطلوبة في سبيل انهـاء الازمه ومن اجل فتح الطريق امام المستقبل . وبالفعل كانت الامال التي تركزت على هذه الزيارة قد تحققت اليـوم ... هذا ما يبعث على الطمائنينة باستقرار ومن اجل التعاون في سبيل كل ما من شأنه ان يعزز سيادة هذا البلد ويؤدي الـى تحقيق نهضته تجاوبا مع طموح هذا الشعب وتحقيقا لامانيه.

اننا اذ نشكر الشقيقة سوريا بشخص رئيسها حافـظ الاسد لنحمل الى اللبنانين من الشام هذه العاصمـة الاموية العريقة ، وهذا البلد المضياف والمعطاء ، اصدق مشاعـر الاخوة والجوار ، ان ما يربط البلدين من اواصر القربـي والمصالح المشتركه يجعلنا جميعا نلتقي على صعيد واحـد من المصير ومن التاريخ ومن الامال العريضة .

فباسم اللبنانيين الذين انقل اليهم هذا الشعور بالاطمئنان وبالشكر باسمهم جميعا نتمنى للشعب الشقيق دوام العزة والتقدم .

ثانيا : الوثيقة الدستورية

ايهـــا اللبنانيون

لم تكن صدفة هذه المبادرة ، التي طلعت علينا من دمشق يوم اشتد الخطب وتسعرت النار في لبنان . فمنذ الزمـن القديم ، عين من لبنان على سوريا الشقيقة وعين من سوريا على لبنان الشقيق ، وهي عين ود وصفاء .

من هنا كانت مبادره الرئيس حافظ الاسد ، الذي انبرى

لرد الاذى عن لبنان ، بدافع من اخوة لا تطلب غير الخير اجرا .

انه لمن حقكم ، ايها اللبنانيون ، ونحن في نظام ديمقراطي حر ، ان تطلعوا على ما انتهت اليه المحادثات في دمشق .

لم تكن دمشق بحاجة للتعرف الى لبنان ، فلبنان معروف الهوية لديها ، ولكننا رأينا ان نعرف العالم ، مرة اخرى الى هوية لبنان من دمشق ، ليعرف :

ان لبنان بلد عربي ، سيد ، حر ، مستقل

انه مهد الدعوات ، التي شعت مشرقة في العالم العربي.

انه صاحب صيغة للتعايش بين الطوائف والاديان .

انه ملتقى حضارات العالم ، ومختبر انساني فذ .

وانه صوت العرب في الدنيا ، على يد ابنائه المقيمين والمغتربين .

ولم يكن ليغيب عن الاشقاء العرب ان من حق لبنان ان يبقى سيدا ، ليبقى ذلك اللسان الامين ، فيبقى وجه الحق مشرقا ، وخير الاشقاء المصون متألقا .

ولا كان الفلسطينيون بحاجة الى التذكير ان مؤتمر القمة العربي في الرباط عهد الى لبنان عن قضيتهم في الامم المتحدة . وان لبنان انجز المهمة بأيمان واقتناع ، لما هي القدس مهد المسيح واولى القبلتين وثالث الحرمين . ولما هي القضية الفلسطينية قضيه عدالة وحق .

او كان الفلسطينيون بحاجة الى التذكير بأن تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على ارض متماسكه ضيقة كأرض لبنان ، التي ليست في الاصل ارض الثورة بالذات ، بأن هذا التواجد كان يفرض مزيدا من امعان النظر والتحسب والاحتراز ، لئلا يصطدم المنطقان ، فيحصل التفجر . وبأن الوضع اليوم يفرض مزيدا من الالتزام بالاتفاقيات والتقيد بتنفيذها ، لا سيما اتفاقية القاهرة ؟ فناطلاقا من هذا ،

وتحسسا بمسؤولياتنا عن شعب يظل هو هو ، مهما تعثرت خطاه وتخضب بالدم ثراه ، ثم في سبيل حياة جديدة فضلى ،

في سبيل عدالة اجتماعية احسن توزعا واكثر شمولا واعمق اثرا في حياة الانسان ،

في سبيل انصاف ومساواة لا يدركان ، من طبعهما ، الا على مراحل وفي آخر الطريق ،

في سبيل قهر المخاوف والتزود بالاطمئنان ،

وفي سبيل توطيد قواعد الاساس لوطن شامخ الراس ، راسخ الوجود ، واخذا بالراي ، الذي تلمسناه في مشاوراتنا وبدا لنا من خلال الاجتماعات والبيانات ،

وتكريسا لواقع صار في تقاليدنا الديمقراطية ،

راينا ان نرسي للبنان المقبل قواعد نؤمن بها . كنا اعلنا عناوينها الكبرى ، في خطابنا عند ازاحة الستار عن تمثال فخر الدين ، في بعقلين ، بتاريخ ٢٣ آب ١٩٧٥ ، بعد ان دعونا مجلس الوزراء التي درسها في جلسات مفتوحة ، حدد موعدها آنذاك كانت المطالب لم تتبلور بعد في الخواطر ، وذلك عندما قلنا :

« المطالب القائمة ، من هنا وهناك ، مطالب لبنانية ، لا لون لها ولا هوية ، فما هو نابع من صميم الناس ينبع ، هو هو عفويا ، من ضمائر حكامهم . فلا نائل ولا ميل ، ان هي الا عدالة اجتماعية مستحقة سوية » .

وقلنا : (ان الميثاق الوطني ، وهو صيغة تعايش اخوي كريم بين اللبنانيين ، فرضته مقتضيات الاستقلال ، فسيبقى صيغة للتعايش الاخوي الكريم ، متجاوبا ابدا مع ارادة اللبنانيين ، ومتطورا مع طموحهم في نطاق الاستقلال ، وما الدستور ، في نظرنا ، بالشيء المنزل ، انما الدستور تطوره ظروف الحياة . ولطالما تطور دستورنا بالممارسة ، وسيظل حتى يتم لنا ما ننشد . فضرورة التطوير شيء والتعنت في

التغيير شيء اخر .) وقلنا : (نظامنا هو النظام الذي ارتضيناه جميعا ، وفي ظله كان لنا ازدهار وصفاء . والحرية ان لم تقهر نفسها في لبنان ، فتقيم من ذاتها ضوابط لذاتها ، فستظل حرية اللبنانيين مهددة بالاختناق . اذ ذاك ، اي منقلب ننقلب ، وماذا يكون المصير ؟)

وعندما قلنا : (لن يكون امن في لبنان ما لم يأمن اللبناني جانب اخيه اللبناني ، فيؤمنان معا ايمانا سويا بأن ارض لبنان لجميع ابنائها، وخيرات هذه الارض لهم جميعا بالسواء، كل بمقدار ما يقسم لنفسه بالعمل والكد والاجتهاد . عندها يرى الجميع ان التوافق والمشاركة والمساواة من عاديات الامور ، التي تكون بداهة ولا تطلب .)

بهذه لروح كان لقاؤنا في دمشق ، ثم انسجاما مع ما بدا من تفكيرنا في خطاب فخر الدين هذا ، جرى بحث النقاط التالية :

— التأكيد على العرف القائم ، بتوزيع الرئاسات الثلاث، فيكون رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس المجلس النيابي مسلما شيعيا ، ورئيس الوزراء مسلما سنيا ، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلا لكل اللبنانيين .

توزيع المقاعد النيابيه بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ، ونسبيا ضمن كل طائفة وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك ، يضمن تمثيلا افضل للمواطنين .

— انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية . ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية ، لتشكيل الوزارة ، ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهوريه . وبعدها تصدر المراسيم .

— اعتماد اكثرية الثلثين بمجلس النواب ، في اقرار القضايا المصيرية ، واكثرية ٥٥ ٪ لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات ، التي تلي الدورة الاولى .

— وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

والوزراء مسؤولين ، وانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

— قيام رئيس الوزارة والوزراء بقسم يمين دستورية امام رئيس الجمهورية .

— اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين ، بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وتحمل توقيعهما ، ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة او اقالتها . ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات ، التي يمارسها عرفا .

— وضع نص يضمن الاسراع في اصدار المراسيم والقرارات .

— تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية عليا ، للنظر في دستورية القوانين والمراسيم .

— تعزيز اللامركزية في العمل الاداري .

— ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد الكفاءة ، مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى .

— انشاء مجلس اعلى للتخطيط والانماء ، من مهامه وضع برامج الخطط الانمائية . .

— العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة ، من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

— تعزيز التعليم العام ، بما يؤدي الى تعميم التعليم المجاني والزاميته ، وتطوير البرامج التربوية ، بما يرسخ الوحدة الوطنيه .

— وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش .

— تكريس حرية مسؤولية للصحافة ، تضمن انسجامها مع سياسه المجتمع ، في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية .

— تعديل قانون الجنسية .

— هذه القواعد ، التي تطرح اليوم عليكم ، والتي يصير العمل بها تبعا لتنفيذ اتفاقية القاهرة ، ما هي ؟ انها اعلان نهج للعمل الوطني ، جرى تدوينه في وثيقة ، وافق عليهــا مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب ، وتكون ، الى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب،ركيزة جديدة، تضاف الى ركائز الحياة الوطنيه في لبنان ، وتستمد قوتهــا من الولاء للبنان ومن الاخلاص في خدمته .

ايهــا اللبنانيون :

ايا كان حكم التاريخ غدا ، فان حكما لا بد من اصداره اليوم ، وهو ان لبنان ، لبنان كله يستحق ولاء ابنائه ، ابنائه كلهم ، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي ، غير المقيــد بشرط ولا المشوب بعيب . بل هو يستحق ولاء جميع ، الذين فتح ابوابه واسعة في وجوههم .

وانه ولاء يستحقه لبنان لذاته، ويستحقه بالتالي ، ليظل قادرا على القيام برسالته : رسالته العربية ، ورسالته في تعايش الطوائف والاديان . الذي يسعى العالم وراءه فــي حوارات تفتح ، شرقا وغربا ، على جميع المستويات ، وهــو واقع راهن في لبنان ونهج حياتي رائع منذ مئات السنين .

ان هذا البلد المحب ، يجب الا يرد عليه بغير المحبة .

ايهــا اللبنانيون :

ان الدم الغزير الغالي ، الذي نزف من لبنــان ، لا يكــون هدرا مهدورا ، اذا طلع منه لبنان الجديد ، الذي كتب له ان يولد بالالام والدموع ، على رجاء السعادة والهناء .

ولن تكون ولادة لبنان الجديد امــرا عصيبا ، اذا استمر اللبنانيون في فرض القساوة على انفسهم ، واذا ما عرفــوا ان يحشدوا طاقاتهم ، وقد قام عليها غير دليل ، في ارســاء ركائز لبنان الغد ، لبنان الالفة والكرامة ، المتطور ابدا مــع العصر ، والمتجاوب ابدا مع طموح ابنائه .

ايها اللبنانيون ، ثقوا ان ليس من شرف يفوق خدمــة لبنان .

ولطالما خدمتموه في ما خدمتموه برايكم الصريح الشجاع. وانكم غدا مدعوون لابداء هذا الراي .

فقولوا : نعم لكل ما يحافظ على هذا الوطن ويحميه .

وقولوا : لا لكل ما يمسه ويؤذيه .

ويا ايها اللبنانيون ، كل شيء يزول ، كل واحد منا زائل .

اما لبنان . له المجد ، فباق الى الابد .

مؤتمر دير سيدة البير

كانون الثاني ١٩٧٧

المقدمة : ورغم المحاولات المحلية والعربية لايقاف الانجراف التقسيمي كرت سبحة المشاريع التقسيمية ، والدراسات والتحاليل لوضع تصور الفئات المنتسبة « للجبهة اللبنانية » ذات الهوية المارونية طائفيا والممثلة للحزبية فيها فقط الى ان كان ذروتها مؤتمر دير سيدة البير الذي امتد من تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٧٧ حتى٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧ وقد شارك فيه كل من السادة :

بيار الجميل كميل شمعون سليمان فرنجية شربل قسيس

امين الجميل
ادمون رزق
فكتور غرب
الاب بولس نعمان
وليد الخازن
خير الله غانم
الارشمندريت ميشال حكيم
شارل غسطين
دوري شمعون
موسى برنس
جورج ابو عضل
ادوار حنين

فؤاد افرام بستاني
شارك مالك
جواد بولس
بشير الجميل
داني شمعون
ابراهيم نجار
صلاح مطر
انطوان معربس
جان نفاع
جورج سكاف
هنري طربيه
سعيد عقل

وتسلم امانة السر جوزف ابو خليل والاب توما

وقدمت فيه وثائق اساسية من الجبهة الوطنية وحزب الكتائب وحزب الاحرار والمؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية وصدرت عنه مقررات .وردها جميعها كوثيقة موحدة .

الوثائق :

(١) ورقه عمل الكتائب اللبنانيه :

الوطن الواحد لم يكن موحدا والدولة الواحدة لم تكن الوحيدة .

_الصيغة الحالية عاجزة .. والصيغة السياسية الجديدة [illegible]

غداء التجربة المريرة التي عاشها لبنان ، كما ولا مرة في تاريخه ، وما يزال يعاني مضاعفاتها القاسية ، . وفيما اللبنانيون يستفيقون شيئا فشيئا ، من هول الكارثة ويعانون اثارها الرهيبة ، وتصدمهم ذكرياتها المرعبة ، فان قلقا مصيريا يتملكهم ، ويلح عليهم سؤال ، لا عن كيفية الخروج من النكبة فقط ، وانما ، على الاخص ، عن كيفية تحصين لبنان ضد تكرار النكبات .

ان القلق المصيري هو السلك الذي يمس جميع اللبنانيين ، في الوطن وما وراء البحار ، وهو القاسم المشترك بينهم . فكل لبناني ، ايا كان موقعه الفئوي ومقامه الجغرافي يجري آنيا ، عفوا وبداهة ، ثلاث عمليات نفسانية — فكرية متلازمة هي :

١ — تحليل للماضي ، استخلاصا للعبرة .
٢ — تقييم للحاضر ، استجماعا للمعطيات .
٣ — تصور للمستقبل ، املا بالحياة .

ان الكتائب اللبنانية على يقين ان الجبهة اللبنانية مدعوة اليوم الى حمل مسؤولية التقرير والتنفيذ ، الاختيار والنضال، بما هي قيادة بعيدة الفعالية في ضمير الامة ، وحركة شعبية

راهنة الترجيح ، ولا غرو ، فان الجبهة تصدر عن مثل وطنية ، ومفاهيم حضارية ، متجلية في نظرة موضوعية متكاملة الى المواطن — الانسان ، والى الكون ، لا عن مجرد انفعالات ، معتمدة في منهجيتها الرؤيا العقلانية ، لا الحلم الغيبي .

على هذا الاساس ، ومن هذا المنطلق ، تتصدى الكتائب للهاجس المثلث العام ، تحليلا ، تقييما ، وتصورا .

بالنسبة الى الماضي : يجب الاقرار اولا بان حصيلته كانت سلبية . فثمة اجماع على ذلك ، كما على رده الى اسباب معينة .

لقد بني الماضي على كثير من الباطنية ، وتضمن الكثير من الرياء ، والمصانعة ، والمسايرات ، والاخطاء ، مما ابعد اللبنانيين عن اصالتهم ، وحال دون التوصل الى لبنان اصيل .

قام الماضي على تسوية بين فرقاء متبايني التطلعات والاماني ، في محاولة لاحتواء التناقضات الاساسية ، ورهان على تخطيها سعي مشترك ، ولكن عقدة النفي والسلبية ما برحت تمتلكه ، وتنخر فيه ، حتى انفجر .

اشركوا في الوطن

ذاك ان جانبا كبيرا من الذين تعهدوا بالولاء للبنان ، ولاء نهائيا ، نكلوا بتعهدهم ، فاشركوا في وطنهم ، ولم يقتنعوا به ، وتخلوا عنه في اصعب الاوقات . وبالمقابل ، فان الذين التزموا بالاستغناء عن الحماية الاجنبية ، والكف عن التماس الضمانات الخارجية ، لم يطمئنوا بالقدر الكافي الى مسلكية الفريق الاخر ، ولا الى نياته المبيتة والمعلنة ، فازدادوا حذرا ، وقلقا ، وشكوكا .

وهكذا ، فالوطن الواحد لم يكن موحدا ، والدولة الواحدة لم تكن الوحيدة على ارضها ، والسلطة الواحدة لم تكن

متخذة . كان كل شيء متراخيا وغير مركزا . كان مستضعفا كثر عليه المستقوون .

الحكم كان محاصصة وتراضيا ، ولم يكن ديمقراطيا حقيقيا ، مما جعله سريع العطب ، سهل الاختلال ، دون حصانة امام الهزات ، مباحا امام المعتدين .

ولئن يكن لبنان قد عرف اعوام اقبال ، ويسر ، وازدهار ، ورغد عيش ، فلأن الممارسة المرنة ، حققت الكثير من التقارب وادى التساهل المتبادل ، والمجاملات ، وبعض التحالفات الظرفية ، وتلاقي المصالح ، الى نتائج مرحلية ايجابية ، حتى كاد لبنان ان يصبح مدرسة في المعاملة والتعامل ، لولا ان طرات عليه عوامل خارجية ، صادفت كوامن داخلية ، فاجهضت امانيه ، وبددت احلامه ، واعادته الى الواقع الاليم ، وهو انه منقسم على نفسه ، مرتين لغيره ، محروم من طاقات ابنائه .

لقد كانت الشيوعية العالمية او اليسار الدولي ، تتربص بالمنطقة ، وتتحين الفرص للاستيلاء عليها ، وقد وجدت امكانية للنفاذ اليها بدءا بلبنان ، الحلقة الاضعف في مجموعة الدول العربية ، بسبب تناقضاته الاساسية ، ومناخ الحرية فيه ، وكثرة الحساسيات بين فرقائه ، وكثافة الغرباء على ارضه وخاصة وجود مئات الوف الفلسطينيين المعبئين ضد الانظمة العربية ، والمتمردين على سلطة الدولة ، والمتفلتين من القانون اللبناني بشكل تعسفي ، بعد ان فرضت على لبنان تنازلات مرهقة قاصمة ، ما كانت اية دولة عربية اخرى لترتضيها لنفسها ، او تقبل شيئا منها . فاذا بهذا الوضع الاكراهي يعمق الشعور بالغربة اللبنانية في دنيا العرب ، ويزيد في تحضير اجواء الاحتكاك التصادمي .

في هذه المرحلة بالذات ، وبينما يحتاج لبنان الى وحدة ابنائه لمواجهة الاخطار المحدقة به ، قام فريق كبير من الزعامات والهيئات الاسلامية برفع شعارات ومطالب ابرزت التناقضات

الاساسية بين ركني الشراكة الوطنية . وكان للتشديد على المشاركة ، بمفهوم المحاصة ، وازدواجية الراس ، واساليب الضغط الاثر المباشر الفعال في انقسام اللبنانيين . وهكذا يكون اليسار الدولي قد افتعل موجتين ركبهما الى اغراضه الهدامة : البندقية الفلسطينية والمطالب الاسلامية ، واستتبع ذلك، بصورة حتمية،حربا شاملة بين اللبنانيين والفلسطينيين، ظهرت احيانا كثيرة بملامح الحرب الدينية ، الاسلامية — المسيحية .

ولعله من غير النافل الاشارة الى ان القضية اللبنانية انفجرت بغتة ، ولما تمض فترة على طرح الصيغة اللبنانية نموذجا لفلسطين المستقبل ، وارتياح الراي العام العالمي للفكرة . فاذا باحداث لبنان تسفه الفكرة ، وتدحض نظريات التعايش ، وتفشل النموذج الوحيدة القائم في العالم كله .

حديث نظري

ويبدو الان واضحا ان لبنان ، بفعل التفكك العضوي بين فئاته ، لم يستطع ان يصبح دولة موحدة ، ولم تستطع الدولة ان تحسم ، على مر العهود ، في اي موضوع اساسي ، حتى كثرت القضايا المعلقة والمؤجلة ، وتراكمت الاستحقاقات ، فاشتبكت العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتزايدت فرص التنازع وتقويت الاختلافات ، وظهر جليا ان الحديث عن التئام المشيئتين وانصهار الفئتين ، وتفاعل الحضارتين ، وتكامل الشخصيتين ، وتعايش الدينين الموحدين هو حديث نظري ، ونسبي ، وظرفي ، بل ربما ذهب البعض الى نعته بالاستهلاكي والاستعراضي .

والظاهرة المفجعة هي ان فريقا اساسيا في الشراكة الوطنية ، كانت اغلبيته تتصرف ، في الظروف الحرجة ، بشكل يتنافى مع موجبات الشراكة ، ولم تكن تأنف عند المفاضلة من تفضيل الغريب والدخيل والمتطفل ، لا على مصلحة الشريك فقط ، وانما على المصلحة المشتركة ، ومصلحة الوطن نفسه،

ناقضة بذلك عقد الوحدة الوطنية ، وقاعدة التضامن الوطني ومبدأ اولويه الوطن .

تلك هي العلة الملموسة في بنيتنا الوطنية ، وفي صيغتنا اللبنانية : عدم نهائية ولاء اكثرية طائفة معينة للبنان الوطن والكيان ، الدولة والنظام وقابليتها للتحرك من الداخل ، ضد الوطن والكيان والدولة والنظام جميعا ، وفي كل حال عدم استعدادها للدفاع عنها بوجه اي خطر او عدوان يمت بصلة ، ولو ظاهرية الى العروبه والاسلام .

وهنا لا بد من المصارحة بان الدعوة العربية بعد كانت في الاساس استنباطا لبنانيا مسيحيا لمقاومة التتريك ، اخذت في لبنان طابع العصبية الدينية ، ولم يمكن فصل العروبة عن الاسلام في ممارسة اغلبية المسلمين ،وبالتالي في تصور اغلبية المسيحيين واقتناعهم . فالمسلمون الذين توخوا تذويب لبنان في العروبة ، لم يزيدوا المسيحيين الا حذرا ونفورا ،والطريقة التي داب المسلمون في اعتمادها لارغام المسيحيين على التسليم بالعروبة ، والاستسلام لشعاراتها ، والانقياد لدعاتها ، كانت السبب المباشر لردات فعل ما كانت لتحصل لولا تلك الطريقة، ويجب الاقرار هنا بان محاولات الفرض التعسفي والكيفي والفوقي التي تمارس من قبل هذا الزعيم العربي او ذاك ، هذه العاصمة العربية او تلك ، بوجه الزعماء الاخرين والعواصم الاخرى على اختلافها ، ادت وتؤدي الى تفتيت التضامن العربي ، وتوزع العرب معسكرات ومحاور .

ويقينا ، ان لبنان الحر الاختيار ، وحده ، هو الذي يمكن ان يعطي العروبة زخما استثنائيا ، باضفاء طابع الشمولية الانسانية عليها ، بدلا من ان يكون الدليل المادي المحسوس على محدودية العروبة ، وارتكازها على الانتماء وعلى هذا الاساس ،

ولما كانت ثمة حقيقة ثابتة ، لا يجدي فيها انكار ، وهي

ان لبنان مجتمع تعددي ، يتألف من فئات تتمتع كل منها بخصائص حضارية متميزة ، وترقى الى اثنيات عريقة متنوعة.

ولما كان دحض هذه الحقيقة مستحيلا ، فضلا عما يتسبب به عدم اخذها بعين الاعتبار من مآس وبلايا .

وحيث ان التعددية في لبنان يمكن ان تكون مصدر غنى روحي ، واثراء مادي ، للبنانيين ، للعالم العربي ، وللانسانية جمعاء ، في ما لو وعى فرقاؤها جوهريا ، وقدر اخوانهم العرب فرادة مزاياها ، وادركت الامم قيمتها ، فانتظم تعايشها ، وانطلق تفاعليها على صداه ، دون عقد مركبات . كما يمكن ان تكون مصدر قلق واضطرابات يعم الجميع اذاها ، في ما لو كابر فرقاؤها ، وتنكروا لموجباتها ، واصر كل منهم على احتواء الاخر ، وتجاهل العرب امرها ، او عبثوا بها وتغاضى عنها العالم .

لذلك ،

يتحتم انتكون الصيغة السياسية المعتمدة للبنان الجديد، معبرة عن تعددية فئاته وتنوعية خصائصها .

كما تتحتم ، ضمانا لهذه الصيغة العتيدة ، موافقة عربية ودولية عليها عن طريق جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة.

يبقى السؤال الكبير والتفصيلي في ان : ما هي الصيغة؟ وهل ان تحقيقها ممكن ؟

وبعد ، فالذي لا شك فيه ، وهو اقتناع تام لدى المسيحيين ، ان المسلمين اللبنانيين ، وحدهم ، كانوا قادرين على منع مأساة ١٩٥٨ ، والحؤول دون كارثة ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، ولم يفعلوا في المرتين ، بالرغم من انهم قد يكونون ، بالنتيجة ، مجموعة وافرادا ، اشد المتضررين في المرتين كلتيهما.

ولا نرانا بحاجة الى التذكير بان رفض المسلمين لاعلان حالة الطوارىء ، وعدم موافقتهم على انزال الجيش ، وانحيازهم الى جانب الفلسطينيين ، واستعداءهم على اخوانهم اللبنانيين ، وعلى الدولة والسلطة ، ومساعدتهم المادية والمعنية ، ومناصبتهم العداء للشرعية ، وسائر مواقفهم الانفصامية ، ثم صمتهم وتغاضيهم ، كانت عوامل رئيسية في النكبة .

بقي ان هذا السياق التحليلي لا يجعلنا على الاطلاق نعفي المسؤولين اللبنانيين ، مسيحيين ومسلمين ، من تبعة عدم تحقيق الدولة المؤسسة العصرية القوية والسليمة ، التي وحدها تستطيع مواجهة التحدي ، من اين جاء .

بالنسبة الى الحاضر :

الواقع العادي : بلد منقسم ـ مدن وقرى مهدمة ومنهوبة ـ مرافق مشلولة ـ مؤسسات منهارة ـ قطاعات منكوبة ـ انتاج ضئيل ـ موارد هزيلة ـ دخل متدن او معدوم ـ جمود وبطالة ـ مئات الوف المهجرين ـ جراح في كل قلب وحداد في كل بيت ..

الواقع السياسي : رئيس جمهورية جديد ـ حكومة انتقالية مع صلاحيات استثنائية شبه مطلقة لمدة ستة اشهر من المجلس النيابي ـ ادارة عاجزة ، مريضة ، مفككة ، ومجردة من الوسائل والامكانات ـ اجهزة بدائية ـ جيش مشرذم معتقد واعزل ـ قوى امن رمزية معدومة الفعل والفعالية ـ قضاء معطل ـ جميع السلطات تبدو كالاشباح ، بالكاد تلمحها العين ، عبر مسافات بعاد .

الوضع الامني : امن مستعار بقوات ردع خارجية مؤقتة ـ مناطق مسيبة كليا (الجنوب) او جزئيا (عكار والشوف) ـ مئات الوف الفلسطينيين والغرباء المتواجدين بالسلاح في المدن والمناطق والمخيمات.

الحالة النفسية : شعور عام بالقلق والرغبة البائسة في الخلاص — تشبث شعبي بالامل — اجماع على وجود التغيير السياسي — اعتبار العهد مناسبة تاريخية للاختبار، وفرصة نادرة لبداية جديدة — ظرف استثنائي مؤات ، عربيا ودوليا ، لبناء المستقبل — اصرار على اعتماد صيغة تؤمن الاستقرار وتمنع تكرار التفجرات الدورية ، وتكفل القيم الحياتية — رفض مطلق لاي ترفع او تسوية سطحية.

بالنسبة الى المستقبل :

في قلب المحنة ، وبعدها ، ومن وحيها ، برزت اتجاهات قوية لتبديل الصيغة اللبنانية ، لما افرزته من الماسي والفواجع ولقد اشتدت ردة الفعل عند فئة من المسيحيين ، فقالت بالتقسيم ، واتجهت فئة اخرى الى الدولة المركبة .

ومهما يكن الامر ، فان ثمة حقيقة ساطعة، وهي ان التجارب المريرة المتكررة ، جعلت الانطباع السائد عند معظم المسيحيين، ان الصيغة اللبنانية الحالية عجزت عن ان تشكل ضمانة لهم بوجه الطغيان العددي ، او تحصنهم امام التيارات العنصرية والعقائدية الغريبة . لذلك تراهم يفتشون عن الحلول المتطرفة القصوى ، او المعتدلة الوسطى ، محاذرين تكرار الاخطاء الماضية .

على اننا لن نكون بصدد الاغراق في الهواجس ، تحت وطأة الانفعال بالاحداث ، ايمانا منا بان لبنان هو اصغر من ان يقسم ، واكبر من يحتوى !

انه اصغر من ان يقسم ، لان اي مساحة ، مهما اتسعت تظل دون انفتاح اللبناني ، واقل من ان تستوعب طموحه ، او تشكل مجالا حيويا كافيا له . فضلا عن ان كل حبة تراب من ارض الوطن عزيزة ، واننا لا نفرط باي مواطن في اي منطقة .. وهو اكبر من ان يحتوى ، لانه قسيمة حضارية ، وانسانية

كونية ، ويستحيل على اي قوة ان تذيبه فيها . وما ملحمة صموده البطولي الاخيرة ، ومعجزة بقائه ، وطاقة الشهادة في شعبه ، سوى دليل على هذه الحقيقة الرائعة.

واليوم ، فوق ركام الابنية التي كانت عنوان الازدهار، والمرافق التي كانت نموذجا في الحركه والنشاط ، والمؤسسات التي حققها الجهد اللبناني الفذ في كل القطاعات .. وفي يوم الحزن الذي كان فرحا ، يقف اللبناني مستلهما عبقريته ، مستنفرا طاقاته ، ليبدع اعجوبة جديدة ، ويسجل انتصاره على كل التحديات !

ان سؤالا ملحا ما برحت الكتائب تطرحه ، وتعطيه اولوية تأسيسية . بلسان رئيسها الشيخ بيار الجميل . وهو: اي لبنان نريد ؟ ... ويستتبع سؤالا آخر ملازما : اي لبنان ممكن ؟؟...

وبالنتيجة ، المطلوب هو الممكن ، والممكن هو المطلوب، لانه حرية كان ، ولانه حريبقي .

وحدها الصيغة التي تضمن الحرية ، له وفيه . هي المطلوبة والواجبة .

وحدها الصيغة التي تمكن فئاته من ممارسة شعائرها ، وتنمية خصائصها ، وتفتح شخصيتها . والحفاظ على تقاليدها واغناء تراثها . واداء رسالتها ، دون التعرض الى حتمية التصادم . والتنازعية . وخطر الطغيان . هي الصيغة المرتجاة . .

لقد عقد المسيحيون اللبنانيون . عام ١٩٤٣ رهانا تاريخيا ، واجروا اختيارا تأسيسيا . فكان الاستقلال الذي اسهموا في بناء دولته ، وما برحوا يتغنون بصيغة الحياة الفريدة ، المدعوة لان تبدع ، على ارض لبنان المباركة .وطنا

آيه بين الاوطان ، ودوله نموذجا بين الدول ، وانسانا سعيدا بين الناس ، في عداد الاسباب التي ادت الـــى تفجيرها ، وتفشيل تجربتها الرائدة .

واذا اردنا الان ان نستشف النيات من المؤشرات ، نجد ان الجبهة اللبنانية قد جددت خيار الوحدة المبدئي ، عندما عملت ، بصورة عفوية ، لبقاء لبنان الواحد ، في الوقت الذي كان تكفي منها او موقف ، لتقسمه لبنان نهائيا .

السنا نذكر محاولات اقطاب الجبهة ، ومساعيهم الدائبة لاعادة اللحمة الى الشعب اللبناني ، وانقاذ وحدته ، فاذا الوثيقة الدستورية تصدر عن فخامة الرئيس سيلمان فرنجية، والدعوات الايجابية يطلقها فخامة الرئيس كميل شمعون ، واذ نداء الشيخ بيار الجميل الى المسلمين بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٧٦ (انني اطلب منكم ، وبالحاح ، ان لا تفصموا شراكة المواطنية بين اللبنانيين ، بيننا وبينكم فتلك مسؤوليتكم التاريخية) !

ولسنا نذكر ترشيح الجبهة للاستاذ اليــــاس سركيس، وانتخابه لرئاسة الجمهورية ، في ظروف مستحيلة، والتجاوب مع المبادرة السورية ، والتدخل العسكري السوري ثم العربي، والموافقة على تشكيل الحكومة الحالية ، واعطائها الصلاحيات الاستثنائية ، والقبول بجمع السلاح الثقيل تحت اشراف قوات الردع العربية ! هذه الممارسات ، وغيرها ، مؤشرات عمليــة على اختيار لبنان الواحد ، اذ لو اختارت الجبهة غير ذلك ، مثلا، لكان احد اقطاب الجبهة اليــــوم رئيسا للجمهورية ، باجماع الرؤساء والاقطاب والمقاتلين والشعب كافة ..

ولكن ، ان تكون الجبهة قد اختارت لبنان الواحد ، لا يعني انها اختارت اي لبنان كان ، وبالتحديد ليس لبنان الماضي .

ان الكتائب اللبنانية تؤمن بان على الجبهة اللبنانية ان تقود الدعوة الى التغيير الجذري في الشأن السياسي ، وفي سائر الشؤون الحياتية ، عاملة من اجل المستقبل ، علـــى

امتداد مئات السنين، ونحن نشعر بان خيارها قد يلزم عشرات الاجيال الاتية .

اننا جميعا نريد لبنان محصنا ضـــــد الهزات الدورية ، منيعا بوجه الطغيان ، قادرا على صد العدوان من أين اتى ، ورد التحديات ايا كان مصدرها .

نريده ان يتركز ، وطنا وكيانا ، دولة ونظاما ، طابعـــا ورسالة ، بصورة نهائية ، لا تردد فيها ، ولا اشكـــال ، ولا التباس !

هل يمكن الوصول الى لبنان الموحد في التعددية ، والمتنوع في الوحدة ، الحر السيد المستقل ، الديمقراطي ، الاجتماعي، التقدمي ، ذي الدور العربي الاصيل والرسالة الكونية ، وطن القيم الروحية والمثل العليا والانسان ؟

ان الكتائب اللبنانية تتصدى لهذا الموضوع ، في نطاق الجبهة اللبنانية ، من منطلق حضاري لا طائفي ، ومن شعور وطني لا انتماء فئوي ، داعية لان يجدد جميع اللبنانيين فعـــل ايمانهم بلبنان النهائي ، ويؤكدوا ولاءهم له ، وطنـــا وكيانا ، دولة ونظاما ، طابعا ورسالة ، فيسهل عليهم اذ ذاك ارساء قواعد سياسية ثابتة ، واضحة ومحددة ، في الشؤون الحياتية الملحة ، كالامن والدفاع ، ، والاقتصاد ، التربية والاعـــلام ، الجنسية والاجانب ، فيكون للبنان حكمه القـــــوي المعافى ، ومؤسساته الحديثة ، ليستأنف مسيرته نحو القرن الحـــادي والعشرين .

وترى الكتائب ، ان امام الجبهة اللبنانية ، في هـــــذه المرحلة ، عملين اساسيين متلازمين :

١ — ان توحد خياها لصيغة حياة جديدة بين اللبنانيين، قادرة على تصفية النيات ، واحتـــــواء التناقضات وضمان مستقبل لبنان .

٢ ـ ان تقرر رايا ، وتنتظم صفا ، وتتناسق منهجا ، ملتزمة بلبنان الجديد ، عقيدة وغاية ، امام الله والتاريـــخ ، مناضلة في سبيله بكل الوسائل الانية ، المرحلية ، والبعيـــدة المدى ، مجندة لخدمته طاقات ملايين اللبنانيين والمتحدين من اصل لبناني ،واصدقاء لبنان ، في الرياح الاربع .

عاش لبنان

ورقة المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية

نرفض العودة الى تسوية ترقيعية بانتظار حرب امر ..

يطيب لي ، في مستهل هذا البيان ، ان انحني بخشوع امام ارواح شهدائنا الابرار وان احيي باعتزاز شجاعة الشرفاء من مقاتلينا الابطال الذين بذلوا كل شيء لتبقى لنا وطننا الحرية والكرامة .

ان الحرب الرهيبة التي خاضها شعبنا بحسه التاريخي المرهف وبعفوية تشبثه بالبقاء . نحن اليوم مدعوون بالحـــاح الى ان نستخلص بالعقل عبرها وان نصمم بالارادة الواعيـــة المخططة ما يجنبنا التعرض لمثلها او لما يمكن ان يكـــون كما يتراءى لنا .

فضل هذه الحرب انها كشفت لنا من حقائق ورسخـــت لدينا قناعات سنحاول ان نحددها بوضوح . فلا نقع في سوء الفهم ، وان نرسم في ضوئها صورة لبنان الغد كما يتراءى لنا.

الحقائـــــق :

١ ـ الحقيقة الاولى : ان ما من قوة استطاعـــــت او تستطيع ان تغير واقع لبنان الاجتماعي ، وهو واقع تعددي دخلت في تركيبه جماعات اتنية ـ دينية ـ حضاريـــة ذات

اصول وثقافات وتراث وتطلعات متنوعة . لم تلتق في لبنان صدفة . بل جمعها خلال تاريخ طويل تمسكها بحريتها وبتميز شخصيتها . وان هذه الجماعات التي رفضت . على الزمن . كل محاولات التذويب او الاستيعاب او القهر . اظهر بعضها. خلال هذه الحرب . انه مستعد لاشرس انواع القتال ضـــد من يحاول طمس ذاتيته العريقة المميزة ويقطع ارتباطه بمنابعه الروحية والحضارية ويغير من نمط الحياة الـــــذي اختاره لنفسه .

٢ ـ والحقيقة الثانية : ان بعض العرب ـ على الاقل ـ ادركوا ان لبنان الكيان المميز الذي قاتل بضراوة للدفاع عـــن اصالته وتشبثه بارضه التاريخية . لا يريد اطلاقا ان ينعزل عنهم . وانه كما كان عبر التاريخ مصدر خير لهم وعامـــل نهوض . يود ان يواصل التعاون الاخوى الانساني معهـــم ولكنه يتمسك بحرصه الشديد على حقه الطبيعي في الوجود الحر الكريم (اعني بذاتيته) .

٣ ـ والحقيقة الثالثة : ان حرب السنتين المنصرمتين لم تخلق تناقضات جديدة بقدر ما فجرت تناقضات جوهرية كانت تجري محاولات جاهلة او ساذجـــــة للتعامـــي عنـــها وتمويهها .

من هذه التناقضات :

أ ـ اختـــلاف جوهـــري بين ابنائه علـــى مفهـــوم الولاء القومي والوطني . ففي حين كانت فئة كبيرة منهم موحده الولاء للبنان الوطن النهائي المستحق بذاته . ولذاتـــه ولاء جميع ابنائه ، وتقدم هذا الولاء على كل ما عداه . كانت فئـــة كبيرة اخرى تشعر بنفسها مشدودة الى ما يسميه بعضهـــم « بدار الاسلام » وما يسميه اخرون بالقومية العربية . وكانت تقدم هذا الولاء على انتمائها للبنان الوطن والامة .

وما رفض كيان لبنان قبل ١٩٤٣ ثم احـــداث ١٩٥٨

و١٩٦٩ و ١٩٧٣ وبعدها حرب السنتين «والتلاحم العضوي» بينما بين الاسلام السياسي والمقاومة الفلسطينية الموجه ضد الكيان اللبناني سوى بعض مظاهر اولوية الولاء لكل ما هو عربي — اسلامي بالنسبة الى الولاء للبنان .

من هذه الزاوية يمكن ان نفهم كيف ان ميثاق ١٩٤٣ قد سقط بل كيف ولد ميتا لانه لم يستطع ان يجاوز سياستي التخلي عن الحماية الغربية من جهة والنزعات الوحدوية من جهة مقابلة الى ايجابية ولاء الطرفين للبنان الوطن النهائي لا المرحلي :(٥)

ب — ومن التناقضات الجوهرية اختلاف اخر حول مفهوم الديمقراطية بالذات .

منذ بات المسلمون في لبنان يعتقدون انهم اصبحوا او سيصبحون في وقت قريب (بفعل الاغتراب المسيحي وعدم تكافوء النمو الديموغرافي) اصحاب الاكثرية العددية . راحوا ينادون بالغاء الطائفية السياسية تحت شعار الديمقراطية واسقاط « الامتيازات المارونية » .

ومن المؤسف ان كثيرين هنا وفي الخارج اخذوا بهذه الشعارات فاتهم ان الديمقراطية العددية التي بها ينادون لا يمكن ان تصلح الا للمجتمعات المتجانسه حيث لا تختلف الاكثريه والاقلية على كيان الوطن ومصيره بل على النظرة الى السبيل الافضل لانماء الكيان وتحسين المصير . وان مفهوم الديمقراطيةالعددية تلازمه قاعده لا يستقيم بدونها وهي امكانية اقناع المواطنين من قبل الاقلية بمناهجها وبرامجها لتصبح اكثرية في انتخابات حرة مقبلة ..

اما في المجتمعات التعددية فالديمقراطية : بمعنى حكم الاكثرية ، تؤدي الى سحق الاقلية الاتنية — الحضارية — الدينية التي لا يمكنها ان تحلم بان تصبح اكثرية في يوم من الايام عن طريق الاقناع بمبادىء افضل او مناهج اصلح .

ان حكم الاكثرية العددية في المجتمعات المتعدده الاتنيات يصطدم بمبدأ حرية تقرير المصير وهو المبدأ الذي باسمه عارضت الدول العربية في الامم المتحدة اقتراح الاستفتاء في قبرص.

أ — في حركة التهجير والهجرة الداخلية الى مناطق الانتماء . ولولا غلاء الايجارات ، وسوء الاحوال الاقتصادية ، لاتسعت هذه الهجرة فشملت باتجاه او اخر احياء سكنية وقرى بكاملها .

ب — في تفتت وتبعثر مركزية بيروت الاقتصادية فقد نشطت المرافىء على طول الشاطىء اللبناني كما نشطت التجارة في عواصم الاقاليم وبعض قرى الجبل .

وكما تأقلمت التجارة ستتأقلم غدا الصناعات الجديدة الناشئة متبعدة عن محاور الاحتكاك.

ج — في انقسام الجيش بحيث تبدو اعادة تكوينه ضمن الاطر التقليدية المعروفة مستحيلة .

د — في انقسام الجامعة اللبنانية الى شطرين .

هـ — فيما هو اشد وادهى من كل ذلك :

ما خلفته الحرب من عداء وبغض واحقاد وتخوف وحذركم نتمنى ان تنسى وتزول.

٥ — الحقيقة الخامسة : ان قناعات عميقة واساسية قد تكونت خلال هذه الحرب لا يـ[illegible] باي حال تجاهلها عند بناء لبنان الغد :

أ — قناعة اللبنانيين جميعا على اختلاف نزعاتهم وانتماءاتهم بانه لا يجوز بعد ان سقطت الوف الضحايا وانهارت الدولة ودمرت مرافقنا الحياتية ان نعود الى « تسوية ترقيعية » لا تتصدى لعمق القضية وتبقى النار تحت الرماد بانتظار حرب اقسى وامر .

ب ـ قناعة المسيحيين بان كل حل لا يؤمن لهم الكلمة من معنى هو حل انتحاري مرفوض . انهم اصحاب حق كافحوا من اجله قرونا لا « اهل ذمة » لهم من الحقوق ما يتكرم به عليهم « تسامح » الاخرين .

ج ـ قناعة المسلمين بانهم اذا كانوا قد قبلوا في الماضي بالا يكون الحكم والحاكم اسلاميين فلن يقبلوا بعد اليوم الا ان يكون الحكم في يدهم .

امام هذه الحقائق والوقائع والقناعات وفي ضوئها يطرح السؤال : ما هو الحل ؟ وما السبيل اليه ؟

القسم الاول ـ ما هو الحل ؟

منذ اكثر من سنة والمؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية ، مستعينا بمجموعة من المفكرين واصحاب الاختصاصات المتنوعة ، يحاول ان يجد الجواب .

وقد طرحت لجنة الدراسات السياسية العاملة مع المؤتمر صيغا اربع للمناقشة واستمعنا الى الكثير من التعليقات والملاحظات حول كل هذه الصيغ الى ان تكونت لدينا القناعات التالية :

١ ـ نحن لا نريد تقسيم لبنان ولا نسعى اليه : فلبنان يفقد الكثير من ذاتيته المميزة عبر التاريخ ومن رسالته في المنطقة والعالم ان هو تفتت وتبعثر .

٢ ـ ولكننا نرفض كل صيغه او شكل للبنان ـ الدولة يبقيه عرضة للتناحر والتحارب فالتمزق والانتحار .

٣ ـ ان الصيغة التي ننظر انها كفيلة باعادة تجميع لبنان وضمان وحدته ومعالجة الكثير من عوامل تهديمه هي اللامركزية السياسية . ولكي نكون واضحين فنعطي مدلولها الصحيح والشعارات مضامينها الحقيقية سنبين فيما يلي :

١ ـ ما الذي نقصده بالمركزية السياسية.

٢ ـ كيف نحل هذه اللامركزية معظم عقدنا ومعضلاتنا .

اولا : المقصود باللامركزية السياسية

يقول احد الباحثين « حيثما توجد جماعات ذات اصول وثقافات واساليب حياة مختلفة . وعندما تريد كل جماعة منها ان تحافظ على شخصيتها ونمط حياتها وتنمية مواهبها وخصائصها لكنها تريد في الوقت نفسه ان تمارس حياة سياسية مشتركة في اطار من الحرية الواسعة ضمن وطن واحد يوفر لها منعة سياسية وامكانات اقتصادية لا تتيسر لكل جماعة لو استقلت منفصلة عن شريكاتها . فان هذه الجماعات تختار نظام اللامركزية السياسية الذي يلبي رغبتها المزدوجة في الاستقلال المحلي الواسع من جهة والاشتراك في الحياة السياسية العامة من جهة اخرى » .

فنظام اللامركزية السياسية الذي نقصده يتميز بالسمات التالية :

١ ـ ينظم لبنان جغرافيا في اقاليم يراعي في ترتيبها :

أ ـ توفر اكبر قدر ممكن من التجانس السكاني داخل كل منها .

ب ـ توفر موارد طبيعية وطاقات انتاجية ذات شان لكل منها .

ج ـ وجود مدينة او قرية كبيرة قابلة من حيث موقعها واهميتها لان تصبح عاصمة الاقليم ونقطة استقطاب واشعاع فيه .

٢ ـ يقوم في كل اقليم حكم محلي بسلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية : يتولى جميع الشؤون التي لها علاقة مباشرة بحياة الناس واعمالهم ومنها الشؤون المالية والاقتصاديه والاجتماعية والثقافية والتربوية والامنيه وغيرها مما يغني المواطن عن التعامل مع اية سلطة خارج اقليمه

على ان يختار مواطنو الاقليم اجهزة هذا الحكم بالاسلوب الديمقراطي الحر .

٣ ــ يقوم الى جانب الحكم المحلي حكم مركزي يحدد الدستور صلاحياته حصرا حيث يكون كل ما هو خارج هذا التحدد داخلا في صلاحيات الحكم المحلي .

(وان لدى المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية مشاريع جاهزة ، مستعدة لطرحها للمناقشة في حال اعتماد الجبهة الحل اللامركزي المقترح) .

ثانيا : كيف تحل هذه اللامركزية مشكلاتنا المطروحة والمزمنة ؟

١ ــ انها تحافظ على ذاتية وخصائص المجموعات الحضارية اللبنانية اذ تتيح لها ان ترعى جميع شؤونها وفقا لخياراتها الخاصة واهمها الشؤون الثقافية والتربوية والمالية والاقتصادية وغيرها ..

٢ ــ انها تحل عقدة « المشاركة » اذ تعطي الحكم بكاملها الى كل جماعة تشكل في اقليمها اكثرية اكيدة في اقليمها وفيما يختص بالصلاحيات الباقية للحكم المركزي يمكن ان تكون المشاركة كاملة باعتماد :

أ ــ تعادل التمثيل في المجلس التشريعي المركزي وقاعدة الاكثرية بالاجماع .

٣ ــ وتحل اللامركزية مشكلة التجنيس الجماعي والتسابق على زيادة عدد افراد كل جماعة اذ لا يعود لهذه الزيادة من معنى بل تصبح عبئا على السكان الاصليين .

٤ ــ وتحل كذلك مشكلة العلمنة اذ يصبح بوسع كل اقليم ان يسن لنفسه قوانين احواله الشخصية .

٥ ــ كما تحل ايضا مشكلة الطارئين اذ يصبح بامكان كل اقليم ان يحدد نسبة عدد الغرباء فيه .

٦ ــ كذلك يستطيع كل اقليم ان يختار بالطرق الديمقراطية نظامه الاقتصادي والاجتماعي ضمن مبادىء دستور الحكم المركزي .

٧ ــ ثم ان اللامركزية تحد من مركزية بيروت الاقتصادية فتجنبها الاختناق من جهة وتتيح للاقاليم تنمية اقتصادها وانعاش مرافقها .

الا ان البعض يبدي حول اللامركزية السياسية التي نطرحها كصيغة تعايش جديدة في تركيب جديد الدولة الواحدة تحفظات ومخاوف :

فمنهم من يرى فيها تقسيما او مقدمة للتقسيم .

ومنهم من يعتبرها سبيلا لاضعاف الدولة وتفكيكها .

ومنهم من يقول ان لبنان اصغر من ان يتحمل الاقلمة .

وجوابنا على كل هؤلاء اننا لسنا نموذجا فريدا في العالم للمجتمع التعددي ، وان بلدانا كثيرة اكبر منا واصغر واجهت وتواجه ما ينشأ عن هذه التعددية من مشكلات ، فعالجتها باعتماد الفدرالية الشبيهة لنظامنا المقترح . وما من مخلص يجرؤ على الادعاء بان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمانيا الغربية والبرازيل وسويسرا هي دول مقسمة او على طريق التقسيم . بل ان الاتحاد السوفياتي مثلا ، وهو البلد الذي يعتنق اكثر العقائد كلية واممية لم يجد بدا من اعتماد النظام الفدرالي احتراما لذاتية الاقليات الاتنية المختلفة التي يتكون منها .

هذا فضلا عن ان دولا من اعرق الدول مركزية ، كبريطانيا . قدمت حكومتها الى مجلس العموم في ٢٦ ــ ١١ ــ ١٩٧٦ مشروع قانون يقضي بمنح مقاطعتي سكوتلندا وولس استقلالا ذاتيا ، معتمدة بذلك نظام اللامركزية السياسية .

وفرنسا تبحث جديا منذ زمن في اعتماد الاقلمة وهي تدرك ان التخلي عن المركزية لا يضعف وحدتها الوطنية .

وحتى البلدان الصغيرة ، كسويسرا ، لم تتعرض وحدتها الوطنية ولا كيانها للتقسيم حتى في احلك فترات التاريخ الاوروبي الحديث ، ابان الحرب العالمية الثانية ، حين كان الضغط النازي على السويسريين المتكلمين اللغة الالمانية يشدهم بعنف نحو الانفصال على الاتحاد السويسري .

واذا كانت سويسرا بلغت من الرقي ما يفوق رقينا ، فالامارات العربية المتحدة والعراق والسودان والفيليبين والحبشة لم تصل الى هذا المستوى من التحضر ، ومع ذلك لم يبق احد من الخائفين على لبنان من التقسيم الا واطري على مبادرة هذه الدول الرامية الى اعطاء بعض مناطقها استقلالا ذاتيا صونا لوحدتها الوطنية وتلافيا للتقسيم .

القسم الثاني : سبل تحقيق هذا الحل

١ ــ اول سبيل ان نقتنع نحن ، في هذه الخلوة ، بجدواه ان لم يكن في المطلق ، فبالنسبة الى اي حل اخر يمكن ان يعرض .

٢ ــ والسبيل الثاني ان ننظم انفسنا فنخطط لما بعد الحرب بالفعل والارادة الواحدة . وهو ما لم نفعله قبل الحرب ولما فاجأتنا الحرب لم نفعله ابانها .

التنظيم الذي ندعو اليه هو:

١ ــ في الدرجة الاولى تنظيم الجبهة اللبنانية فلا تبقى كما كانت ، لقاء عفويا وتلقائيا املته الحاجة المشتركة الى الدفاع المباشر عن النفس ، وظل لقاء في حدود هذه الحاجة.

المعركة بوجهها الحربي قد تكون انتهت باذن الله . الا ان قضية لبنان المصيرية الكبرى ما تزال تنتظر الحل ، اليوم لا غدا . وهي تتطلب الكثير من التفكير والتخطيط والتنسيق

والقدر الوفير من الجدية والتجرد والارتفاع فوق الانانيات والمصالح الى مستوى صناعة التاريخ ومصير الاجيال المقبلة.

ب ــ ثم هو تعبئة لجميع طاقاتنا في لبنان وفي دنيا الاغتراب . ولقد اظهرت لنا الحرب كم كانت تعوزنا هذه التعبئة .

٣ ــ والسبيل الثالث هو العمل السياسي على الصعيدين العربي والعالمي . واود هنا ان اطرح سؤالا هو في غاية الجدية.

ترى الا يزال الاسلام السياسي في لبنان وحلفاؤه يصلح للتحاور معنا ، وحده بعد كل المواقف العدائية التي وقفها منا كيانا ووجودا وكل الاتهامات التي ساقها ضدنا محاولا ان يستعدي علينا العرب والعالم ؟

اليس من الافضل ان يكون محاورنا العالم الغربي الواسع المتفهم قضيتنا ؟

١ ــ لقد حان الوقت لنعرف العرب ، نحن ، مباشرة لا عن طريق سوانا ، الى اننا لا نريد ولم نبغ يوما ان نعزل انفسنا عنهم وان نعاديهم . فنحن بملء اختيارنا كنا اكثر الشعوب مساهمة في احياء لغة العرب وثقافتهم وادبهم وصحافتهم وموسيقاهم ومسرحهم .

ونحن بملء اختيارنا كنا صلة الوصل بينهم وبين العالم الغربي ومدنيته .

ونحن بملء اختيارنا حملنا من قضايا العرب فوق طاقتنا وجندنا لها دنيا اغترابنا الواسعة كما لم نجندها لقضيتنا .

ونحن ارتضينا ان يكون لبنان عضوا في جامعة الدول العربية كامل العضوية امينا على التزاماته وفيا بعهده .

ولم يكن لنا تجاه العرب تحفظ الا عندما كانوا ، او كان البعض عندنا باسمهم ، ينكرون علينا ذاتيتنا ويفرضون علينا العروبة او مفهومهم للعروبة بالقسر والتحدي .

واليوم ، نحن لا نزال مصرين على اننا لسنا جسما غريبا في محيطنا . وعلينا ان نضع الدول العربية واحدة واحدة ، ونضع الجامعة العربية ككل امام تحدي قبولنا كشعب ذي هوية وذاتية وميزات حضارية وثقافية خاصة .

وعندئذ سيدرك العرب كم من التجني يحمله اتهامنا بالانعزالية واية فائدة ستعود عليهم يوم نطمئن الى مصيرنا ويرتفع عنا الكابوس الذي ما زال يقض مضجعنا منذ ثلاثة عشر قرنا .

٢ ـ ثم يجب ان نعمل بجدية وفعالية على حمل العالم الغربي على تفهم قضيتنا وادراك ما يمكن ان نمثل من قيم انسانية هو حريص عليها فيقدم لنا ضمانات تكفل سيادتنا وامننا وبقاء هويتنا .

٣ ـ الا ان العالم الغربي، الذي غبنا عن اعلامه غيابا مفجعا ، اتخذ عنا صورة ما ابعدها عن القيم المسيحية التي كنا ندافع عنها ومن المؤسف ان تكون بعض ملامح هذه الصوره صحيحة لقد تركنا للحرب ان تطلق الكثير من الغرائز وان تنسينا الى حد فضائلنا ومناقبيتنا المسيحية . فيجب علينا الان ان نعمل بجدية لازالة تلك الملامح ولكبت تلك الغرائز ولاعادة الاعتبار للقيم المسيحية والانسانية التي تميز بها الوجود اللبناني . فان اهتمامنا ببناء لبنان السياسي لا يستقل عن اهتمامنا ببناء لبنان القيم ، اذ ان لبنان الغد ، لبنان الجديد ، يكون قابلا للبقاء بقدر ما يقوم على هذا الاساس المزدوج والمتكامل .

ورقة عمل الجبهة الوطنية :

في ما يلي نص ورقة الجبهة الوطنية التي طرحت للمناقشة في الخلوة :

ايها السادة ،

في مستهل هذه الندوة ، التي نقف فيها ، امام التاريخ في ماضيه وحاضره والمستقبل ، متحملين امانة ، ولا اكبر ، ننحني اجلالا ، لذكرى شهداء اعزاء ، سقطوا دفاعا عن تراب لبنان ، وصونا لحركة ابنائه وكرامتهم .

وما كنا بقادرين ، على الوقوف اليوم ، ولولا وقوف اولئك الابطال ، في وجه المتامرين من الفلسطينيين ، وفي وجه من حالفهم في الداخل وفي الخارج ، عندما شنوا على اللبنانيين ، في عقر ديارهم ، عدوانهم المفضوح ، الذي اودى بحياة الالاف من ابرياء ، وخلف وراءه ، دمارا رهيبا في مختلف القطاعات والمؤسسات .

الحرب استهدفت لبنانيين اقحاحا

ايها السادة .

تلك الحرب الشرسة ، لم تكن ، في الواقع ، الا حلقة من ضمن سلسلة طويلة ، استهدفت لبنانيين اقحاحا ، استطاعوا ان يكونوا لانفسهم ، عبر التاريخ ، كيانا مميزا ، في هذه البقعة من الارض ، ووجودا حضاريا فاعلا .

ثمرات ، قبل اليوم ، تعرضوا هؤلاء لمحاولات التحجيم والتقزيم ، بعد ان عجز الطامعون ، عن اجلائهم عن ارضهم او اخفائهم فيها .

حتى بعد ان اصبحت تلك المحاولات ، وكأنها من ثوابت التاريخ اللبناني ، وان جهودا كثيرة ، قد بذلت من اجل تدارك هذا الواقع ، ولكنها لم تنجح ، لسوء الحظ ، وكان لبنان ، وكان اللبنانيون يدفعون ثمن فشل الصيغ الموضوعة ، من دمهم ومن اموالهم ومن امنهم والاستقرار .

الى ان كانت الصيغة الحاضرة ، المرتكزة على دستور مكتب ، مكمل بميثاق غير مدون .

ومن من يجهل ، ان اهم هذه العقبات التي حاول واضعو الدستور والميثاق ، تذليلها ، في هذا السبيل ، كانت عقبة تخوف المسيحيين — رغم انهم كانوا يؤلفون انذاك ولا يزالون ، اكثرية عددية داخل لبنان — من طغيان يأتيهم من الخارج ، او من محاولات التذويب او الاحتواء ، بواسطة فئات من الداخل ؟

خاصة وان هذه الفئات ، كانت تجد نفسها ، — بحكم انتمائها الديني والحضاري — مشوقة الى الاندماج الكامل بالبيئة المحيطة .

فريق التزم
وفريق اخفق

فكان الميثاق الوطني .. وبه تخلى فريق من اللبنانيين عن طلب الحماية الاجنبية ، في مقابل تخلي الفريق الاخر . عن المطالبة بالاندماج ، مع الابقاء على متانة الروابط المختلفة التي تشد لبنان الى كل من العالمين العربي والغربي ، بحكم موقعه الجغرافي ، وبحكم حضارته المتنوعة المصادرة

والينابيع ، وبحكم مصالحه المتداخلة مع المصالح العربية والغربية ، والمرتبطة بهما معا الى حد بعيد .

وتقرر ان يحافظ لبنان عبر هذه الروابط ، على طابعه الخاص والمميز ، ضمن المجموعة العربية ، على ان تحافظ الدول العربية على مبدأ احترام السيادة اللبنانية والاستقلال ومبدأ عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية .

الا ان الاحداث التي تتالت ، بعد ذلك ، اظهرت ان فريقا اخفق في الوفاء بكامل التزاماته . ولم يقتنع بان عليه ان يمنح لبنان الوطن ، ولاءه المطلق .

وكان هذا ، سببا في تسرب الرياح المؤذية الى داخل البنية اللبنانية ، مهددة بتصديعها بل بانهيارها الكامل .

ولولا هذا ، لعجزت المؤامرة الاخيرة ، المتعددة الاطراف والمتنوعة الاهداف ، عن تحقيق ما حققته على صعيد التخريب والتدمير ، ولما تمكنت بعض الفصائل الفلسطينية ، من التغرير ببعض اللبنانيين ، متخذة منهم غطاء وواجهة ، لتحقيق اهداف غير شريفة ، تحت ستار العمل من اجل قضية عادلة لم يتوان لبنان يوما في الدفاع عنها ، ولم يبخل في سبيلها بأعلى التضحيات .

وقد وصلت الفئة الفلسطينية المضللة ، الى حد السعي للقضاء على الصيغة اللبنانية الحضارية ، هذه الصيغة التي سبق للفلسطينيين ان عرضوها بأنفسهم كنموذج لحل قضيتهم .

مخطط لاجلاء المسيحيين

وكان هذا المخطط يمر عبر القضاء على المسيحيين بالذات ، او عبر اجلائهم عن ارضهم بالقوة ، بموافقة ضمنية

من بعض الفئات ومن بعض الدول ، وبسكوت مريب من قبل فئات اخرى ودول ، لاسباب مختلفة ومتنوعة جعلت الكثيرين ، يتناسون روابط الاخاء ، بل وابسط المفاهيم الانسانية .

وكانت المؤامرة . مرشحة لان تمر ، لولا بطولات اللبنانيين التي وقف العالم امامها مندهشا ، وكانت مرشحة لان تطول لولا مبادرة سوريا الاسد . هذه المبادرة التي املتها ولا تزال . اعتبارات شريفة . والتي استطاعت ان تجمد المجزرة الرهيبة وان توقف حمام الدم .

وهنا ، يحضرنا سؤال :

اذا كانت شجاعة اللبنانيين ، عبر التاريخ ، واذا كانت سلالة اجيالنا الطالعة ، اليوم ، قد تمكنت حتى الان ، من التصدي الفعال ، لهذه المؤامرات ، وتمكنت من اجهاضها .

فهل يعني ذلك ان نترك امورنا ، رهن الاقدار تتحكم بها ؟؟

الا يستوجب منا المنطق اليوم ، واليوم بالذات ، ان نتصدى للاسباب ، بعيدها وقريبها ، ظاهرها ومستترها ، نكشفها جميعا ونحددها بوضوح ، ثم نعمل على تداركها وازالتها ؟؟

ايها السادة ،

ما دام ان الفرصة سانحة اليوم ، فحرام الا نسعى الى ايجاد حلول تصون الوجود اللبناني في المقبل من لايام ، من خطر التعرض لاية مغامرة جديدة ، تعطيه بالتالي ، المناعة الكافية لمواجهة اي طارىء محتمل ، وحتى لا تذهب هدرا دماء الشهداء .

الوثيقة الدستورية ابيضها واسودها

ايها السادة ،

قد تتساءلون ، عن الوثيقة الدستورية ، وعن مدى قيمتها في مجال الحلول التي نبحث عنها ، وعن مدى فعاليتها في نطاق الضمانات .

وعلى ذلك نجيب ، بانها كانت محاولة صادقة ومخلصة من قبلنا ، من اجل تدارك ما حل بلبنان في حينه ، ومن اجل تطويق ما كان يهدده .

الا ان الفريق الاخر ، المعني ايضا بالوثيقة ، استمر في المخطط ولم تنفع معه تلك المحاولة .

اما الان ، فاننا لم نعد نرى موجبا للتمسك بحرفيتها ، وانها باتت خاضعة للبحث في مضمونها مجددا ، لناخذ منها ما يتلاءم مع الاهداف التي من اجلها نجتمع اليوم .

ولكن اليوم ، بتفاهم كامل وتضامن مطلق ، انما نبحث عن المصلحة اللبنانية المشتركة ، من خلال بحثنا عن صيغة مستقبلية تضمن للبنان الديمومة ، بضمان استمراره نموذجا حضاريا منشودا ، في ظل القناعة والرضى والامان .

ولكن ، وبينما نحن نبحث عن اسباب ما حل بنا ، وفي موضوع اي لبنان نريد ، وبأية صيغة ، نرى ان هناك امورا جوهرية وملحة ، ينبغي التنبيه لها ، وهي على كل حال من صلب ما هو مطلوب للبنان الغد ومنه .

شروط سبعة كبدء للحلول

علينا ان نحقق آنيا بدون ابطاء ، وحتى قبل ان نصل الى بلورة صورة لبنان الجديد ، وصيغة حكمه المقبلة :

١ ــ استكمال تحرير كامل تراب الوطن ، من كل وجود فوضوي مسلح ، فلسطيني وغير فلسطيني .

٢ ــ استعادة السيادة الوطنية الكاملة ، في كل الاراضي اللبنانية .

٣ ــ ضبط الوجود الاجنبي ، بحيث لا تتعدى نسبة الاغراب عندنا ، الحد الخطير .

٤ ــ الحذر ، بالنسبة الى تلك الاجانب ، فبخلال الفترة الانتقالية الحالية نرى ان لبنان بحاجة الى حمايته من خطر امتلاكه بالمال ، من قبل الطامعين فيه ، بعد ان فشلوا في اغتصاب ارضه بقوة السلاح .

٥ ــ ضرورة اخذ المبادرة في طرح ما نتوافق عليه من مبادىء ، نرى فيها صيانة للمصلحة اللبنانية وضمانا للمستقبل .

٦ ــ ضرورة المحافظة على وحدة الجبهة اللبنانية ، وعلى تماسكها المطلق : صفا وهدفا ومصيرا وكيانا .

٧ ــ تكريس لبنانية المغتربين ، كل المغتربين،واشراكهم في تحمل مسؤولياتهم الوطنية .

اما بالنسبة لسائر المواضيع المطروحة ، فاننا ندعو الى البحث فيها ، من منطلق الافادة من تجارب الماضي .

حكم براسين فشل مزدوج

ويكفي ان نذكر في هذا المجال ، ان التجربة علمتنا ان ليس بامكان حكم ان ينجح اذا كان براسين ، وليس بامكانه ان يحقق النمو والاستقرار اذا لم يسهر على نشر

العدالة الاجتماعية ، لتشمل الافراد والجماعات والمناطق ، كما ان الحرية تكون وبالا اذا لم تصنها روح المسؤولية الواعية .

واننا نرفض رفضا باتا وجود الاحزاب التي تستورد عقائدها وتستمد مقومات وجودها من خارج الحدود ، فلا مكان في لبنان الغد لاية فئة او جماعة لا تدين بالولاء الكامل والمطلق للبنان .

واننا اذ نبدي استعدادنا للنظر في كل الحلول المطروحة ، او التي ستطرح ، نشدد على ان الحد الجذري لازمتنا ، يجب ان يكون حلا سياسيا مطلقا ، تكمله الحلول الاجتماعية والاقتصادية ولا تكون بديلا عنه .

كما نشدد ايضا على ان الصيغة الجديدة الانسب هي تلك التي تبرز التعددية في المجتمع اللبناني ، وتصونها ، كيانا وثقافة وحضارة ، وتحول دون طغيان الاكثرية العددية ، ايا كانت ، ودون تسلطها واستئثارها .

فلبنان هو ملتقى ثقافات وحضارات هذه علة وجوده ، وهو لا يستقر ولا ينمو ، الا اذا وفر للثقافات وللحضارات فيه مجالات التكامل والتفاعل .

بهذه الروح الايجابية والمنفتحة نعمل ؟

وبأمل كبير نتطلع نحو المستقبل الافضل .

واننا ، اذ ندعو الله الى ان يوفقنا في مسعانا المشترك، نعود فنؤكد ان السبيل الى ذلك هو في تضامننا وتعاضدنا جميعا من اجل خير لبنان .

عشتم وعاش لبنان

ورقة عمل حزب الوطنيين الاحرار :

نص ورقة العمل التي عرضها حزب الوطنيين الاحرار في خلوة دير سيدة البير :

ان غاية تحديد صيغة لبنان المستقبل عقب ازمة دامية خلفت الموت والدمار من اجل ديمومة لبنان الابدي السرمدي غير المرحلي . ولا بد من تنويه بادىء ذي بدء في مقدمة هذا البيان المقتضب بأن الدروس والمقررات في سبيل ايجاد الصيغة السياسية المناسبة المتطورة المتكاملة ليست موجهة من فئة ضد فئة اخرى لان غايتها الاساسية هي في توجيه لبنان نحو حياة جديدة خلاقة . فلا اعتباطية ولا ايحائية ولا اتكالية ولا ذرائعية بعد اليوم بل جدية مبدعة دينامية ، استحقها الشعب اللبناني بنعمة الصمود والاستشهاد في ظل دولة حديثة مرتقبة مع كل ما لهذه التسمية من معنى .

في سبيل وطن ودولة

فمن اجل انشاء الدولة التي نستحق والتي ستقوم على اشلاء الدولة المنهارة وليدة ميثاق ١٩٤٣ وقد حاولت هذه الاخرى ايجاد تعايش بين حضارتين من اجل تكوين امة لبنانية حديثة في منطقة جغرافية حساسة وفي سبيل الحكم الذي نرتجي بحق بعد نضالنا وتضحياتنا ، مؤسسة عصامية نزيهة حكومية بعيدة خصوصا عن الاعتبارات الدينية والاقطاعية والطائفية السياسية نرى ان ذلك لا يتم الا بموجب برنامج علمنة شاملة اسوة بالبلاد الراقية المتطورة يقر :

١ ــ الغاء الطائفية الادارية والسياسية

٢ ــ سن القوانين واعتماد الصلاحيات المدنية في الاحوال الشخصية اي ايجاد قانون مدني للزواج والارث والوصاية

والتبني الخ ... كما واعتماد صلاحية القضاء المدني بالنسبة لجميع المواطنين اسوة بالقضاء الجزائي .

٣ ــ تنظيم مؤسسات رسمية متكاملة تشمل الحقول الحياتية الوطنية من تربوية واقتصادية واجتماعية على اسس قوانين تقدمية مناسبة .

ولا مفر في هذا المضمار من التذكير :

١ ــ بأن سبب المحنة اللبنانية الاساسي هو أزمة سلطة سياسية ناتجة عن وضع الاسلام كدين ودولة قبل كل شيء تطعمت اخيرا بأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية عربية مكنت المنظمات الفلسطينية المسلحة من شن حرب قذرة .

بشد ازر الفلسطينيون مرتزقة واميون شيوعيون وخوارج من اللبنانيين ، اصحاب عقائد هدامة ومصالح معلومة ، فانشق الجيش وانشطرت البلاد وانهارت المؤسسات الرسمية والخاصة ومات لبنان الميثاق على رجاء القيامة في لبنان جديد .

٢ ــ لان مفهوم الديمقراطية الحقيقي يجب ان يعلم ويعلن عاليا بعد ان قررنا اختراق ضباب التحايل على المسميات بالتسميات والحقائق بالاحاجي والجمر المستعير بالرماد المضطرب .

٣ ــ بأن الولاء هو للبنان اولا واخيرا .

٤ ــ بأن من حق المسيحي اللبناني ان يتحرر من عقدة الخوف الناتجة عن معطيات تاريخية واقعية ثابتة متكررة .

وهل اوصلنا الى ما نحن فيه سوى الصمت الغبي حينا والكاذب احيانا والخائن حينا بعد اخر ؟

ان صيغة لبنان المستقبل يجب ان تعتنق صراحة الديمقراطية النوعية لانها فعلية والانتقال من اتحاد طائفي مزور الى اتحاد واقعي مثمر يحمي الحدود ويبر بالوعود ويصون العهود .

شروط اساسية
للصيغة المطلوبة

اما ميزات الصيغة المطلوبة فهذه اهمها :

١ — انقاذ لبنان التعددي بحدوده الطبيعية الحاضرة اي من الناقورة جنوبا الى النهر الكبير شمالا ومن السلسلة الشرقية شرقا الى المتوسط غربا والمحافظة على وحدة الارض والشعب المتحد وطنيا في ظل نظام سياسي اتحادي ملائم .

٢ — تمكين جميع الفئات اللبنانية من مسيحيين ومحمديين من تحقيق ذاتها المميزة من ميزاتها لا في امتيازاتها وذلك ضمن البيئة الخاصة والتفاعل الوطني الشامل دون الافتراء بشيء على الميزات اللبنانية فنكون بذلك قد خففنا الكثير من الصراعات الاقليمية الطائفية وغيرها .

٣ — وضع الامانة الوطنية فوق كل الاعتبارات والشبهات وتوحيد الولاء للبنان لانه كل لا جزء من كل ولا فضل لفئة على فئة ولا مواطن على مواطن الا بالاجتهاد والعطاء ولمصلحة لبنان فوق كل مصلحة .

٤ — التماشي مع المنطق التاريخي الذي يرفض ويقدم الاتحادات على الوحدويات محافظات بذلك على التعددية في كل اتحاد .

٥ — تثبيت الوحدة اللبنانية على انها واقع جغرافي نهائي وحقيقة تاريخية ثابتة ومنطلق سياسي متطور ، والاعتراف بان القومية اللبنانية اصبحت مجمعا لا مجموعة لقوميات

عديدة انصهرت فيها ، وان الخطأ في الهيكلية كما حصل في صيغة ١٩٤٣ هو خطأ التجميع على اسس طائفية اكثر منه خطأ في طبيعة العناصر المكونة .

لبنان الوحدة
والواقع الاتحادي

٦ — اعلان لبنان كوحدة تاريخية ، جغرافية ، سياسية ، متعددة ، متميزة ، متحدة ، مستقلة ، وغير منفصلة كصيغة اصطناعية وليدة انتداب أو ارادة سنية او لعبة اجنبية .

٧ — انقاذ لبنان من التقسيم الناتج عن الاحتكاكات المتواصلة والافتراءات المتوالية والاصطدامات المتتالية ومنها ما كان عفويا مخربا في مثل سنة ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ودمويا فتاكا في مثل سنة ١٩٥٨ ، و ٧٣ و ٧٥ و ٧٦ لان التقسيم هو بمثابة كارثة اقتصادية اجتماعية سياسية على المدى الطويل .

٨ — الاعتراف بأن الوضع التاريخي الاجتماعي الجغرافي السياسي في لبنان هو واقع شرق اوسطي بقدر ما هو واقع عربي وذلك دون التنكر لميزات لبنان الخاصة وعلاقاته العاطفية والثقافية والاثنية بسواه دون المساس بسيادته المطلقة والحد من مصلحته الوطنية .

٩ — اعطاء العالم امكانية البقاء على الايمان الوطيد بأن لبنان منفتح على جميع التيارات الحضارية دون استثناء . يأخذ من الشرق ما هو جيد ومن الغرب ما هو اجود .

١٠ — تذليل العقبات والهزات الانفصالية ، الاقليمية ، المناطقية ، الطائفية ، مع العلم بأن تصغير لبنان في العالم هو اذلاله ، واذلاله هو الحكم على وجوده لان لبنان في ذاته كبير وصغير في ان واحد .

١١ — تجنيب التناقضات التي يمكن ان تظهر في المجتمعات الصغيرة المحدودة المكبوتة وخلق تعاون بين جميع الفئات والمقاطعات في لبنان الواحد أرضا وشعبا .

١٢ ــ الحفاظ على لبنان الاتحادي في مهمته الكونيـــة اذ يجب ان تبقى الصيغة المثلى لمجتمع متعدد القوميات والاثنيات والمعتقدات الدينية والتيـارات السياسيـــة والايديولوجيات المتنوعة مع العلم انها كلها اقليات حضاريه تطوق الى نظـام تمثيلي صحيح معبر .

لا عودة الى الوراء
لاجل دماء الشهداء

ان من واجبنا في هذه الحلقة الدراسية لمجمع مصغر برئاسة قمة الجبهة اللبنانية ان نخرج من دوامة اجترار الكلمـــات المفشاة الى شاطيء الواقع اللبناني الراسخ القائم علــى التاريخ اللبناني والطبيعة اللبنانية .

فلا عودة الى الوراء ولا « تبويس لحى » بعد الان لان دماء شهدائنا لم تجف بعد ولم ننس عهد النفاق والكذب الذي أودى بنا الى هذه الكارثة المفجعة .

ان « لبنان الجديد » الذي يتطلع اليـــه الجميع بخشوع وشغف معززين بايمان ، ورجاء ومحبة يفرض علينا وحـدة الاتيان بحل جذري لا بمسكن مخدر مسايرة لزيد وتساهلا مع عمر على ان يكون حلا يرضي اللبناني المخلص للبنانيته ، وذلك للوصول الى صيغة مدروسة غير مفروضة من احد بل نابعة من الاعتراف بحق الغير ، هادفة الى بناء أمة لبنانية علــى ايجابيتين لا على سلبيتين اثنتين كما فعلوا بالامس فأفلسوا .

لقد آن أن تكون لنا شجاعة كسر طوق الصمـت والخروج من دوامة الكلمات والتمويه الى حيز الوقائع التي يبوح بهـا البعض الاخر في العلنية والخفاء .

أوليس انه بالشجاعة العاقلة يبدأ السير باتجاه لبنان الذي نريد ، لبنان المستقبل بحثا عن الحل الاسلم والاصلح للمسألة

اللبنانية المستجدة عن حرب الابادة والانهيار اللبناني الشامل الا اللهم في الايمان بلبنان كوطن العنفوان والانسان .

ترجمة الافكار
بخرائط سياسية

فليترجم كل مشترك في هذه الندوة حزبا كان او فردا كـل اقواله وافكاره بخرائط سياسية او اجتماعية او غيرها لنخرج بمشروع موحد يليق بالجبهة اللبنانية المطلوب تنظيمها من اجل جعلها قوة لبنانية فعالة كما يليق بعظمة لبنان ، فنضع حـلا جذريا نتيجة حوار حقيقي ودراسة موضوعية شاملة متكاملة مخلصة للبنان وللواقع اللبناني .

ان مجرد اجتماعنا اليوم جبهة لبنانية موحدة متراصـــة الصفوف ، بانتظار اجتماعنا مع الاخوان لنا من لبنان في ندوات لاحقة ، هو بدء السير فعلا الى لبنان الذي نبتغي ، وقد اصبح حقيقة لا حلما وواقعا قريبا لا كابوسا مرعبا . فتأجيل الحـل الى انفجار آخر لا سمح الله هو عمل بالغ الخطـورة نتحمل مسؤوليته أمام الشعب والتاريخ وما الحل الذي نأمل الا لمنع هذا الانفجار لانه يسد كل الثغرات التي يمكن ان ينفذ منها الاعداء الى الحصن اللبناني الحصين مبدئيا .

مساهمة بالحل لا مساومة على الحل

وخلاصة ، فان الحل المطلوب يجب أن يصل بنـا الــى العلمنة في طول البلاد وعرضهـا علــى اساس الوحدة او بصورة مرحلية في بعض مناطقها على اساس اللامركزيـــة الاتحادية كانت أم كونفيديرالية لان فصل الدين عن الدولة لا بد منه ولا يعني استعداء احدهما على الاقل .

ان لبنان هو لجميع اللبنانيين دون استثناء شرط ان يؤمنوا به وطن البداية والنهاية وطن الحرية الملتزمة المسؤولة، وطن المساواة في تكافؤ الفرص للجميع فيقدموا الولاء له دون

تبطين ولا تلوين ولا تحفظ ولا ازدواجية حتى ولا استجداء لهذا الولاء .

وللبنان من الوطنيين الاحرار على كل حال عهد المساهمة في الحل لا المساومة على الحل لان لا مساومة بعد اليوم في الامور اللبنانية الجوهرية المصيرية التاريخية والسلام .

نص البيان الختامي
لخلوة الجبهة اللبنانية

اذاعت الجبهة اللبنانية في ختام خلوتها مساء امس الاول البيان التالي :

ان الجبهة اللبنانية ،

ايمانا منها بعراقة التراث اللبناني الحي المتواصل من ستة الاف سنة الى اليوم ، وبديمومة هذا التراث تجسيدا للقيم الانسانية الخالدة .

وتشديدا على ان الصفة الملازمة للوجود اللبناني على ممر العصور هي احترام الانسان كانسان في كرامته وعقله وضميره .

وتأكيدا منها لدور لبنان الاصيل، هذا الدور الطبيعي الفعال في ارساء قواعد السلم في الشرق الاوسط .

واصرارا منها على ان يتابع لبنان اضطلاعه بالمهمة الحضارية الريدة التي هو مدعو للقيام بها تجاه نفسه وتجاه محيطه المباشر ، وتجاه العالم .

وحرصا منها على ان يبقى المجتمع اللبناني مجتمعا حرا منفتحا ، وهو ما كان دائما .

وتذكيرا بأن المسيحية في لبنان كانت دائما حرة سيدة امينة على تراثها ومصيرها ،

واعلاننا بأن هذه المسيحية لا تريد لنفسها ما لا تريده لغيرها من الجماعات الروحية والثقافية التي تتكون منها الاسرة اللبنانية، الجماعات الروحية والثقافية التي تتكون منها الاسرة اللبنانية .

وقرارا منها ان لا لبنان بدون الايمان بالله ،

وان لا لبنان بدون الحرية الشخصية الكيانية الملتزمة المسؤولة ،

وان لا لبنان بدون الاحترام الحقيقي المتبادل بين مختلف جماعاته ،

واعترافا منها بأن العيوب والنقائص التي تفاقمت في الخلق اللبناني وفي المجتمع ، منذ الاستقلال ، تجب مجابهتها مجابهة فعالة ،

واعتزازا منها بالبطولات الفائقة التي تفجرت من صميم الشعب في محنته الاخيرة دفاعا عن كرامته وقيمه ومقدساته ومحض وجوده ،

واحتفاء بشهدائنا الاحياء المهيمنين على مؤتمرنا هذا ،

ثم ، انطلاقا من تحسسنا برغباتكم ومشاعركم وتطلعاتكم ، وانطلاقا من وعينا لمسؤولياتنا ومن عزمنا على تحملها كاملة والمضي بها الى ان يتحقق لنا ولكم ما نصبو اليه ،

وتعبيرا عن ارادتكم تداعينا ، اركان الجبهة اللبنانية ، كميل شمعون ، سليمان فرنجية ، بيار الجميل والاباتي شربل

تسيس وعدد من رفاقهم في النضال الى عقد خلوة مغلقة فـي دير سيدة البير استمرت ثلاثة ايام (٢١/٢٣ كانون الثانـي ١٩٧٧) استعرضنا في خلالهـا حاضر اللبنانيين وأمسهـم وغدهم ، واتخذنا بصددها من المقررات ما املاه علينا وجداننا الوطني والتزامنا بالمسؤولية ، وهي مقررات رأينا ان يرجـأ اعلان اعلان بعض منها الى ما بعد قراره في المؤتمر الوطني الذي سندعو اليه في وقت قريب . كما رؤي ان نذيع بعضها الاخر وهو هذا :

اولا : بعد ان توضح للمجتمعين ما يجب ان تكون اهداف الجبهه اللبنانية ووسائل تحقيقها ، قررو ا تنظيم جبهتهم تنظيما فعالا يجمع طاقاتها وامكاناتها بغية تشديد قدراتها الروحية والمادية والامنية للقيام بجميع المهام التي اخذتها على عاتقها .

كما قرر المجتمعون ايمانها بلبنان تنتشىء واياهم تجمعا لبنانيا موحدا شاملا منظما يتولى السهر والمحافظة على لبنان، ويكون ملزما التزام شرف وكرامه بالدفاع عن حقوق هـذا الوطن وشعبه ، وذلك بجميع الطرق التي تقررها في حينـه وبوسائلها في الداخل والخارج .

ثانيا : تلتزم الجبهة بلقاءات دوريه تعالج فيها المواضيع الاصيلة والقضايا الطارئة ، فتتخذ بشأنها ما يلزم من المواقف ومن الاجراءات الكفيلة بتحقيقها . كما عمدت الى تعيين لجان لدرس ولوضع مشاريع التشريعـات اللازمـه في شـؤون الجنسية . والمطبوعات . والاحزاب . والاحوال الشخصية .

ثالثا وقد قررت الجبهة . بالاضافه الى ذلك :

١ ــ المحافظة الى المنشات والمنجزات والمؤسسات التي حققتها حتى اليوم مزمعه ان تظل تعمل على تطويرها .

٢ ــ تحرير جميع الاراضي اللبنانيه المحتلة . ثم العمل

على توزيع الفلسطينيين المقيمين في لبنان على الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية كل بحسب قدرتها على الاستيعاب .

٣ ــ مساعدة المهجرين اللبنانيين للعودة الى منازلهم .

٤ ــ تكريس لبنانية جميع اللبنانيين واشراك اللبنانيين ما وراء البحار في حياة لبنان السياسية ثم العمل على الحد مـن الهجرة اللبنانيه الانية .

٥ ــ حمل السلطة على اعادة تسيير المؤسسات العامة تسييرا يضمن حياة اللبنانيين ومصالحهم ويمنع التصادم بين بعضهم ببعض .

٦ ــ ولكي يتمكن المواطنون المتضـررون بمتاجرهـم ومصانعهم وسائر موارد رزقهم هم ايضا ، من العودة الـى تسيير مؤسساتهم ، فقد شكلت الجبهة لجنة لمتابعه موضوع الاضرار، وكذا اضرار المتضررين بالارواح والاجساد والمنازل.

اما المقررات المرجا اعلانها فهي تدور على مسائل ثلاث :

١ ــ كيفية تأمين الحياة الحرة الكريمة لكل مواطن لبناني وابقاء لبنان وطنا لكل طالب حياه حرة كريمه عكرت عليـه في بلاده من اجل لبنان او بسببه .

٢ ــ اعتماد تعددية المجتمع اللبناني بتراثاتها وحضاراتها الاصيلة اساسا في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد ، تعزيزا للولاء المطلق له ، ومنعا للتصادم بين اللبنانيين، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها ، وبخاصه ما تعلق منها بالحرية . وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والامنيه والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقا لخياراتها الخاصة .

٣ ــ اعتزام معالجة الشأن الاقتصادي علـى اسـس

حديثة عادلة تأخذ بالاعتبار المبادرة الفردية ضمن النظام الحر المنظم .

فيا ايها اللبنانيون :

ان جبهتكم تعرف ما في نفوسكم . وتعي همومكم ، وهواجسكم ، ومطالبكم . فهي عاملة ابدا على السهر عليكم ، والذود عن حقوقكم . ان عينها لن تغمض لحظه واحدة عنكم ، فاطمئنوا . كل من كان في الدفاع عنكم ما زال حاضرا . وسيظل الى ان نزول المكاره .

المقاتلون الشرفاء باقون في الساحه معكم . فان حياتكم عزيزة عليهم كحياتكم . وممتلكاتكم كممتلكاتهم .
هاتوا منكم يدا ،

وهاكم يدنا ،

لنقوم معا الى اعادة بناء ما تهدم من لبنان المتناقل الينا عبر العصور ، حرا سيدا عزيزا معاندا ورافضا الى الابد ،

ان الله معنا ومعكم ؛

والخيريين في الدنيا معنا ومعكم ؛

وكلنا مع لبنان وله .

كميل شمعون . سليمان فرنجية . بيار الجميل . الاباتي شربل القسيس .

المطران خضر : نرفض التعددية الثقافية :

« اللبنانيون اصحاب حضارة عربية واحدة »

دعا المطران جورج خضر اللبنانيين الى اكتساب الحياة التكنولوجية حتى يستطيعوا ان يكونوا عصريين ولا يعودوا القهقري ..

جاء ذلك في محاضرة القاها المطران خضر

ورفض سيادته التعددية الثقافية لكونها تفترض تعددية لغوية وقال : بأن اللغة العربية زخم وجداني وليس من لغة في العالم كالعربية مشحونة بمضمون روحاني — فكري بحيث تمتزج فيها الاداة والمضامين . فاذا تكلم اللبنانيون العربية فهم ذوو حضارة واحدة وثقافة واحدة في هذه الحضارة العالمية الواحدة [٥]

واضاف ان المشرق العربي ذو ثقافة واحدة ولكنها ذات جوانب مختلفة هنا وهناك حسب ماضي الشعوب العربية ، والثقافة العربية ميراث لكل ما سبقها في كل وطن .

واعتبر المطران خضر ان الفينيقية مردودة علميا لان الحضارة العربية في المشرق ، اي حولنا وعندنا ، ابتدأت منذ ٦٠٠٠ سنة ، وليس صحيحا على الاطلاق ان هناك اتصالا غير منقطع بين الفترة الفينيقية والفترة اللبنانية ، اي ما يسمونه بلبنان فخر الدين .

ثم قال بانه اذا اردنا ان يبقى لبنان موحدا ومتفاعلا فلا بلا من ان يكون الانسان اللبناني الواحد اسلاميا ونصرانيا لا على سبيل العقيدة ولكن في المنحى الحضاري .

وتطرق المطران خضر الى مفهوم العروبة فقال بأن التساؤل الذي طرح في الثلاثينيات حول عروبة هذه البلاد او عدم عروبتها غير وارد وغير صحيح ، اذ ان الايمان بالعروبة لا يكون على اساس المدلول الرومنسي السابق ، اي عروبة الانسان الخليجي بل على اسس ان العربي انسان عالمي يجب ان يكون ملما بكل ما يجري في العالم ، وتأتي هذه الثقافة العالمية الواحدة على مشرقية واحدة .

« مخطط اليمين المسيحي للتقسيم »

الترجمة الحرفية لعنوان نشرته جريدة لوموند الفرنسية في ١٣ كانون الثاني ١٩٧٧

المقدمة :

ان كان ما اعلنته « الجبهة اللبنانية » في داخل لبنان قد تمثل بأربعة مشاريع اوردناها فيما سبق فما امكن في الخارج كان واضحا في اقامة دويلات طائفيه وهو المشروع الذي نقله احد اركان الجبهه الى وزاره الخارجية الفرنسية والى الصرح البابوي في روما ولاقى معارضة في كلا البلدين ادى الى استعار الهجوم على « الاصدقاء » كما اسموهم . معتبرين رفض الدولتين مجاراتهم بالمشاريع التقسيمية تخليا من هذه الدول عنهم .

التعليق للمصدر
وكتبه الصحفي الفرنسي اوسيان جورج :
ثلاث اتجاهات :

الوثيقة

في الحقيقة هناك ثلاث اتجاهات اساسية بالنسبة للمستقبل البنيوي في لبنان :

— منحى واسع الانتشار لدى اليمين المسيحي وان كان غير عام يتمنى الحكم الذاتي ضمن مساحه شبه متجانسة (اسكانيا) هذا هو مشروع « اللامركزية » او « التقسيم » .

— البرنامج التقدمي ويركتز على مبدئين جوهريين :

الوحدة المركزية وعلمانية الدولة .

(١) المقصود باليمين المسيحي هو الحزبية المارونية

المتمثلة بالجبهة اللبنانية وليس المسيحيين عامة وهذا ما يفهم من التعليق الذي اوردته الصحيفة حول الموضوع .

— اليمين الاسلامي يرحب ايضا بالوحدة ولكنه يعارض بوجه عام العلمانية ويتمنى تحقيق توازن مع المسيحيين في المشاركة في السلطة .

والجدير بالذكر انه في حين ان اليسار واليمين الاسلامي يقفان موقف المترقب نرى ان الجناح « الاقليمي » المسيحي يدفع بأحجار الشطرنج من ناحية بالعرض العلني لمشروعه « اللامركزي » ومن ناحيه اخرى بانشاء المرافق الهادفة لهذا الامر وعلى سبيل المثال انشاء مطار بسرعة مذهلة في المنطقة المسيحية (حامات) مع تأكيدهم بأن صوت لبنان الاذاعة الكتائبية « لن يتوقف البث فيها » .

هناك متغيرات عدة للمشروع الاقليمي . المنحى الرئيسي لليمين المسيحي يتجنب بعنايه تعابير « الفدرالية » أو « الكانتونية » لانها تثير رفضا فوريا من قبل الفريق الاخر الذي يفترض فيه ان يصبح شريكا .

على صعيد المبدأ سيظل لبنان موحدا وسيكون له رئيس جمهورية وحكومة وجيش واحد . ولكن في الواقع ستذهب السلطة لهيئات اقليمية .

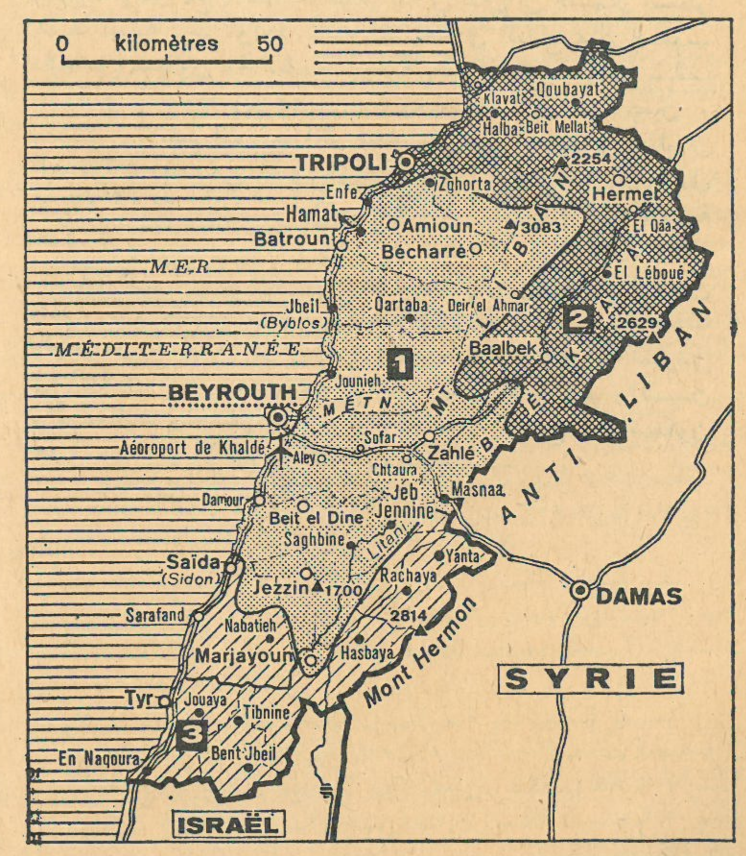
اخصام التقليم لهم اعتراضين عليه ، من جهة انه يشكل « تقسيما متسترا » . ومن جهه اخرى انه لا يحل اساس المسألة اذ انه في نظام من هذا الطراز تعود صلاحيات المركزية بصورة اساسية للشؤون الخارجية والدفاع والمالية . علما بأن خلافات الفرقاء تصب على هذه المسائل بالذات .

المشروع :

يلحظ المشروع ثلاثة اقاليم : الشمال والوسط والجنوب وعاصمه هي بيروت .

من المفروض ان يكون لبنان الشمالي ولبنان الجنوبي وبأكثرية اسلامية كبيرة بالرغم من تواجد اقليات مسيحية ودرزية ولكن مع الاخذ بالاعتبار آنه في حين ان الشمال سيطر عليه السنة رغم تواجد كثيف للشيعة في البقاع فان الجنوب بالعكس سيكون ذا غالبية شيعية مع تواجد مراكز تكاثف سنية في : صيدا ومرجعيون — وحاصبيا — جب جنين . وسيكون الاقليم الاوسط اكثر تجانسا وسيطابق تقريبا « لبنان الصغير » المسيحي الذي جرى تمثله سنة ١٩٢٠ ولن يشمل بضعة اقليات سوى دروز وحفنة من الشيعة في منطقة جبيل .

سيكون لكل اقليم حاكمه وحكومته وبرلمانه المنتخبين جميعا من الشعب وبالتالي يستمدون سلطتهم من الشعب وليس من السلطة المركزية مع صلاحيات واسعة جدا تمارس في الميادين الرئيسية كالتعليم والعدلية والاعلام والامن والمواصلات وان حركة الاموال ولاشخاص مع ذلك ستكون حرة تماما بين الاقليم وبينها وبين العاصمة .



Le projet de régionalisation de la droite chrétienne : (1) procince du Centre, chrétienne ; (2) province du Nord, musulmane, à prédominance sunnite ; (3) province du Sud, musulmane, à prédominance chiite.

« الاتحاد الفدرالي »
١٩٧٦

المقدمة

انطلاقا مـــن شعار « التنوع في الوحدة » وتحت عنوان « افـــلاس صيغة عـــام ١٩٤٣ ومواتهـــا » دارت المشاريع التقسيمية للبنان واقترحت تحت تسميات متعدده ، بدايتهـــا اللامركزية ، سياسة كانت ام ادارية والكانتونات والمناطقية واخيرا الاتحاد الفدرالي او الكونفدرالي : بعض الحقوقيين الملتزمين في الخط السياسي « لحزب الكتائب » وضعوا مشروع فدرالي للجمهوريه اللبنانيه وطرحوه « كوثيقة عمل » اضافة لمشروع كونفدرالي قدمته السيدة ايفون سرسق كوكرين وهو مماثل للمشروع الفدرالي ، اما السيد امين ناجي فقد اقترح المناطقية او نظـــام المشاركة الفعليه على أساس الوحدة في التنوع . وكل هذه المشاريع تنتقل في صميم موضوعها من اطار التفرقة والتقسيم بين المسلمين والمسيحيين وصولا الى ابراز كيانية للحزبية المارونية ، فهم ينطلقوا من مفهوم مفاده ان الشريعة الاسلامية فرضت ان يكون حـــاكم المسلم مسلما ، وفرضت ان يكون القرآن الكريم والاحاديث الشريفة المرجع الفصل في اي خلاف او نزاع ، والتزام المسلمين في لبنـــان بمقررات « مؤتمر المنظمات الاسلامية » المنعقد في مكة من ٦ الى ١٠ نيسان ١٩٧٤ حيث صدرت عنه مقرارات اهمها :

١ — بما ان الاسلام دين ودولة ، وعمل وعبادة ، فانه يرفض فكرة العلمانية التي تحاول ابعاده عن التاثير في الحياة العامة للامة الاسلامية .

٢ — مطـــالبة الدول الاسلاميـــة باعتبـــار الشريعـــة

الاسلامية المصدر الوحيد لدساتيرها وقوانينها .

٣ — الزام المؤسسات التعليمية العلمانية في العالم الاسلامي بادخال العقيدة الاسلامية في برامجها .

ومن هذه التصورات يصل اصحاب التيار التقسيمي الى اعتبار المسلمين « رفضبين » وان المسلمين لحقهم غبن عام ١٩٢٠! عندما الحقوا بجبل لبنان الذي كان عامل استعماري ومقصود ومن عوامل تفريقهم وسلخهم عن مجتمع اسلامي لضمهم الى مجتمع غير اسلامي تسوس ادارته فرنسا المنتدبة مع مؤيديها الموارنة بنوع خاص . وبلا شك فان هذه الاقاويل لا تشكل الا حججا يسوقها اصحاب التيار الانعزالي لتقسيم لبنان واضعين الملامة في ذلك على المسلمين مع تأويل ومبررات لم تعد تسمح في السبعينات ولم تكن اساسا موجودة بشكل حقيقي بين الناس .

وهم بهذا يصرون على الغاء التعامل الانساني للعروبة او يتنكرون لكل مفهوم للقومية العربية، ولعل المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في دار الافتاء وبرئاسة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية ومشاركة شيخ عقل الطائفة الدرزية وسماحة الامام موسى الصدر رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى يبين الى حد كبير الرد المباشر على تصوراتهم التقسيمية الطائفية (راجع نصوص المؤتمر الاسلامي في مكان لاحق) ..

وهكذا نعرض في ما يلي نصوص الدستور الفدرالي ، لنبين الى اي مدى تأتي « تعبيرا عن مجتمع » منقسم ارادوه لانفسهم ..

الوثيقة

الجزء الاول مبادىء عامة

* المادة الاولى

١ — لبنان جمهورية مستقلة ، غير قابلة للتجزئة او للتنازل .

٢ — في سبيل تأكيد استقلاله وضمان عدم المساس بأراضيه ، ولمصلحة السلام العالمي ، لن ينضم لبنان الى اي حلف عسكري ، ولن يقبل باقامة اي قاعدة عسكرية اجنبية على اراضيه .

* المادة الثانية

لبنان جمهورية ديمقراطية ، اجتماعية دستورية . السيادة هي ملك الشعب ، الذي يمارسها لمصلحة المجموعة ، ضمن اصول وحدود هذا الدستور .

* المادة الثالثة

لبنان جمهورية عربية ، لغته الرسمية هي اللغة العربية . ولغتاه الدبلوماسيتان هما الفرنسية والانكليزية .

* المادة الرابعة

١ — لبنان جمهورية فدرالية .

٢ — تتكون الدولة الفدرالية من ستة اقاليم هي : بعبدا ، بعلبك ، بيت الدين ، جبيل ، طرابلس وصور .

٣ — لا يمكن تغيير حدود الدولة الفدرالية والاقاليم الا بموجب قانون دستوري .

٤ — يشكل لبنان ارضا واحدة ، من النواحي الاقتصادية

والمالية والجمركية . ولا يمكن اقامة اي حاجز او اي قيد من اي نوع كان داخل الدولة الفدرالية .

٥ — العاصمة الفدرالية هي بيروت . انها مقر الهيئات العليا للدولة الفدرالية . وتشكل العاصمة اراضي فدرالية ، لهـا نظـام خـاص .

*** المادة الخامسة**

تملك الدولة الفدرالية حق التشريع والتنفيذ والحصر بين الامور التـالية :

١ — الدستور الفدرالي . لا سيما التدابير الآيلة الى تأمين تطبيقه واحترامه . تدابير من شأنها ان تؤمن توافق قوانين الاقاليم الاساسية مع الدستور الفدرالي . ضمان القوانين الاساسية واراضي الاقاليم . الانتخابات الفدرالية ، القضاء الدستوري . تعديل الحدود .

٢ — الشؤون الخارجية . لا سيما عقد المعاهدات الدولية . والتمثيل في الخارج ، والتجارة الخارجية ، وتملك الدولة الفدرالية وحدها الشخصية القانونية الدولية ، وتجرد منها الاقاليم .

٣ — الدفاع الوطني . لا سيما المحافظة على الامن الداخلي والخارجي بالنسبة لجميع اراضي الدولة الفدرالية . وقضايا الحرب والسلام . تنظيم القوى المسلحة وادارتها وحق استعمالها . مراقبة الاسلحة . صناعة الاسلحة والذخائر والاتجار بها وحيازتها . اضرار الحرب .

٤ — الجنسية والاحوال الشخصية .

٥ — وضع الاجانب . لا سيما حرية التنقل وحق الاقامة العابرة او الدائمة . نظام الجوازات . الهجرة . الاستيطان . تسليم المجرمين الى حكوماتهم الشرعية ، اللاجئون ، حق

اللجوء . بوليس الحدود .

٦ — القانون المدني . القانون الجزائي . تنظيم القضاء واصول المحاكمات . ونظام السجون .

٧ — الحماية القانونية للملكية الفكرية .

٨ — الاحصاءات ذات المنفعة الفدرالية .

٩ — العمل والضمان الاجتماعي . تنظيم المهن والصنائع التي تستلزم معارف خاصة .

١٠ — تنظيم السلطات الفدرالية ووضع المندوبين العامين الفدراليين القانوني .

١١ — اعمال البوليس الجنائي الفدرالي . والمكافحة الدولية للجريمة .

١٢ — نظام العملة والبورصات والمصارف والتسليف والصيرفة والتأمين واليانصيب والاوزان والمقاييس والمعادن الثمينة .

١٣ — المالية الفدرالية . لا سيما الضرائب . التي تجبى كليا او جزئيا لصالح الدولة الفدرالية . الرسوم الجمركية ، والاحتكارات .

١٤ — الاتصالات بالسكك الحديدية والنقل السيار والملاحة البحرية والجوية . والميتيورولوجيا . والبريد والاتصالات للمسافات البعيدة ، والطرق المعلنة فدرالية ، واستعمال الطاقات المائية ، وتوزيع الطاقة الكهربائية .

٥ — نظام المعادن والمياه والغابات والصيد وحماية الشواطىء ، والنظام العقاري .

١٦ — وضع المبادىء الاساسية في موضوع التنظيم والتصميم الاقتصادي .

١٧ — وضع المبادىء الاساسية في موضوع الصحة

لعامة . وتنظيم تجـارة المنتجات الطبية والمخدرات والمواد السامة .

١٨ ـ وضع المبادىء الاساسية بشان التربية الوطنية .

١٩ ـ وضـع المبـادىء الاساسية في موضوع الادارة الاقليمية .

* المادة السادسة

١ ـ النظام المالي للدولة الفدرالية . لا سيما صلاحيات كل مـن الدولة الفدرالية والاقاليم في موضوع الضرائب والرسوم . يحدد بموجب قـانون دستوري فدرالي خاص . يسمى القانون الدستوري للشؤون المالية .

٢ ـ كي تساعد الاقاليم الضعيفة النمو او ذات الدخل الضريبي الضعيف على ان تقوم بفعالية بالمهام العائدة لها ، تقدم لهـا الدولة الفدرالية اعانات مـالية . لتغطية بعض النفقات . او لتأمين تمويل بعض البرامج الخاصة .

٣ ـ سيكون نظام الاقاليم الضريبي اخف عبئا من النظام المعتمد في اراضي بيروت الفدرالية .

* المادة السابعة

١ ـ في الحالات التي تكون فيها الدولة الفدرالية صالحة لوضع تشريع مبدئي ، يكون الاقليم صالحا لوضع تشريـع تكميلي .

٢ ـ يمكن للقانون الفدرالي ان يحدد مهلة ستة اشهر لاعداد القانون التكميلي . وبعد انقضاء هذه المهلة ، تضـع الدولة الفدرالية القانون التكميلي . الذي يبقى نافذا حتى صدور قانون الاقليم .

* المادة الثامنة

١ ـ تمارس المهام التنفيذية الفدرالية في الاقليم . اما مباشرة بواسطة مندوبي الدولة الفدرالية . ضمـن حدود اختصاصهم الدستورية . واما بواسطة حاكم الولاية والمندوبين الخاضعين له . بموجب تفويض من الدولة الفدرالية وتحت رقابتها .

٢ ـ لكـن المهـام التنفيذية المتعلقة بالشؤون الواردة ادناه لا يمكن ان تفوض . بل يجب ان تتولاها كليا الاجهزة الفدرالية : الدستور الفدرالي ، الشؤون الخارجية . تنظيم السلطات الفدرالية ونظـام المندوبين العامين الفدراليين ، المالية الفدرالية . سكك الحديد ، البريد والاتصالات البعيدة المـدى .

* المادة التاسعة

١ ـ يتكون عـلم الدولة الفدرالية من خطين حمراوين افقيين . بحيطان بخط ابيض ، تظهر في وسطه ارزة خضراء .

٢ ـ يتكون رمز الدولة الفدرالية من رسم مؤلف مـن خطين حمراوين افقيين . يحيطان بخط ابيض ، تظهر في وسطه ارزة خضراء . وسوف يظهر هـذا الرمز في جميع الادارات العامة الفدرالية والاقليمية .

٣ ـ يظهر علم الدولة الفدرالية الى جانب علم الاقليم في جميع المناسبات .

* المادة العاشرة

١ ـ التجنيد الوطني ، العسكري والمدني ، هو الزامي بالنسبة لجميع اللبنانيين ، دون اي تمييز ودون تفريـق في الجنس . وينظم بموجب قانون فدرالي .

٢ — يكلف الجيش الفدرالي حماية حدود الجمهورية . وعندما تطلب السلطة المدنية المختصة مساعدته وتعلن حالة الطوارىء او حالة الحرب ، يصبح الجيش الفدرالي مدعوا الى حماية المؤسسات الدستورية ، والى المحافظة على النظام والامن في الداخل وعندما تحدث كوارث . لها ابعاد استثنائية ، يدعا الجيش الى تقديم مساعدته .

٣ — يتالف الجيش الفدرالي من الوحدات المقاتلة التابعه للاقاليم ،ومن جميع اللبنانيين ، الذين هم ملزمون ، وان كانوا غير منتمين الى هذه الوحدات ، بتادية الخدمة العسكرية . يتلقى كل جندي مجانا عدته العسكرية ، ويبقى السلاح بحوزه الجندي ، ضمن الشروط المحددة في القانون الفدرالي الخاص بالخدمة الوطنية .

٤ — يحدد القانون الفدرالي المتعلق بالخدمة الوطنية مساهمية الاقاليم في اختيار وتعهد واسكان افراد الجيش الفدرالي ، كما في التقديمات ، التي هي ضرورية له .

٥ — الجيش هو بتصرف الجمعية الفدرالية ، وفي الحالات التي لا يحصر القانون التصرف المباشر بها ، يوكل هذا التصرف الى الحكومة الفدرالية ، او ، في حدود الصلاحيات التي منحته اياها هذه الاخيرة ، الى وزير الدفاع الفدرالي . وتتصرف الاقاليم بالقوى العسكرية التابعة لاراضيها ، الى الحد الذي يجيزه القانون الفدرالي حول الخدمة الوطنية .

* المادة الحادية عشرة

١ — تلغى الامتيازات على انواعها .

٢ — يحظر منح امتيازات جديدة ، كالاتية :

أ — استعمال التسميات الشرفية والالقاب والصفات الخاصة الممنوحة للاشخاص ، للمندوبين العامين وللشخصيات الكبيرة في الدولة .

ب — حمل الشارة المميزة .

ج — اطلاق اسم شخص حي على مؤسسة وشارع سيارات رسمية . ستحمل وحدها آليات المعتمدين الدبلوماسيين والجيش والبوليس وسيارات الاسعاف وسيارات التاكسي ، شارات فارقة .

٣ — حمل الاوسمة ، ايا كان مصدرها ، ممنوع ، تلغى الاوسمة اللبنانية المدنية والعسكرية .

٤ — اعضاء السلطات الفدرالية والاقليمية ، وافراد الجيش وافراد البوليس والوظائف العامة الفدرالية والاقليمية ، لا يمكنهم ان يقبلوا من الحكومات الاجنبية لا القابا ولا اوسمة ولا هدايا ولا مرتبات او معاشات سنوية ، تحت طائلة سقوط حقوقهم .

٥ — قواعد التصور والبروتوكول في الاحتفالات الرسمية تحدد بمرسوم .

* المادة الثانية عشرة

١ — تتعاون الاحزاب في تكوين ارادة الشعب السياسية ينظم القانون تأسيسها . ويجب ان يكون تنظيمها الداخلي متوافقا مع المبادىء الديمقراطية . وعليها ان تؤدي علنا كشفا عن مصادر تمويلها .

٢ — الاحزاب التي تميل ، ببرامجها او تصرفها ، الى المساس بالنظام الدستوري ، او الى تعريض وجود الجمهورية للخطر ، هي لا دستورية . ويعود للمحكمة الدستورية العليا امر البت في موضوع لا دستوريتها .

الجزء الثاني : الجمعيه الفدرالية

القسم الاول : المجالس

*** المادة الثالثة عشرة**

السلطة العليا للجمهورية تمارسها الجمعية الفدرالية ، وتضم هذه مجلس الشعب ومجلس الاقاليم .

*** المادة الرابعة عشرة**

(الصيغة الاولى)

١ — يتألف مجلس الشعب من خمسين نائبا مسيحيا وخمسين نائبا مسلما ، يمثلون الشعب اللبناني بأسره .

٢ — يتم انتخاب نواب مجلس الشعب ، بالاقتراع العام ، المباشر والسري ، وفق نظام اللائحة الاغلبي ، وفي دورة واحدة ، مع امكانية التشطيب . ويشكل كل اقليم وحدة انتخابية .

٣ — ينتخب مجلس الشعب لمدة ثلاث سنوات ، ويجدد كليا في كل مرة .

*** المادة الرابعة عشرة**

(الصيغة الثانية)

١ — يتكون مجلس الشعب من مئة نائب للشعب اللبناني ، بمعدل نائب واحد لكل (...) الف نسمة أو لكل شطر يزيد على (...) .

*** المادة الرابعة عشرة**

(الصيغة الثالثة)

— السلطة العليا للجمهورية تمارسها الجمعية الفدرالية وتتألف هذه من نواب الاقاليم ، بمعدل عشرين نائبا عن كل اقليم .

*** المادة الخامسة عشرة**

١ — ينتخب مجلس الشعب ، من بين أعضائه ، لكل دورة عادية او استثنائية ، رئيسا ونائبا للرئيس .

٢ — العضو الذي كان رئيسا في خلال دوره عاديه ، لا يستطيع ، في خلال الدورة اللاحقة ، ان يحتل هذا المنصب ولا منصب نائب الرئيس . والعضو نفسه لا يستطيع ان يكون نائبا للرئيس في خلال دورتين عاديتين لاحقتين .

٣ — يقترع الرئيس ونائب الرئيس كبقية النواب . وفي حال تعادل الاصوات ، يكون صوت الرئيس مرجحا .

*** المادة السادسة عشرة**

١ — يتكون مجلس الاقاليم من نواب الاقاليم ، بمعدل سبعة نواب لكم اقليم .

٢ — يتم انتخاب نواب مجلس الاقاليم بالاقتراع العام ، المباشر والسري ، وفق نظام اللائحة المحصورة بدورة واحدة ، وحسب التمثيل النسبي . ويجري توزيع المقاعد ، وفق نظام القاسم الانتخابي . ويؤلف كل اقليم دائرة انتخابية واحدة .

٣ — ينتخب مجلس الاقاليم لمدة ثلاث سنوات ، ويجدد كليا في كل مرة .

* المادة السابعة عشرة

١ — ينتخب مجلس الاقاليم ، من بين اعضائه . لكل دورة عادية او استثنائية ، رئيسا ونائبا للرئيس .

٢ — لا يمكن ان ينتخب الرئيس ونائب الرئيس من بين نواب الاقليم ، الذي اختير منه الرئيس في الدورة العادية السابقة مباشرة . ولا يمكن لنواب الاقليم الواحد ان يشغلوا منصب نائب الرئيس في خلال دورتين لاحقتين .

٣ — يقترع الرئيس ونائب الرئيس كباقي النواب . وفي حال تعادل الاصوات ، يكون صوت الرئيس مرجحا .

* المادة الثامنة عشرة

١ — يجري تجديد انتخاب مجلس الشعب ومجلس الاقاليم ، في خلال الستين يوما التي تلي نهاية ولاية المجالس السابقة .

٢ — يعقد كل مجلس اول اجتماع له ، في خلال الخمسة عشر يوما التي تلي انتهاء الانتخابات . واذا عقدت هذه الجلسة خارج الفترات الملحوظة للدورات العادية . تفتح دورة استثنائية حتما لمدة خمسة عشر يوما .

٣ — تمدد سلطات المجالس السابقة ، طوال الفترة التي لا تنعقد في خلالها المجالس الجديدة .

٤ — في حال حدوث شغور في احد مجلسي الجمعية الفدرالية ، يحل محل النائب الخارج ، طيلة الولاية ، المرشح، الذي لم ينتخب ، والذي نال اكبر عدد من الاصوات في الدائرة نفسها .

* المادة التاسعة عشرة

١ — يلتئم مجلس الشعب ومجلس الاقاليم ، في جلسه عامة مشتركة ، بصفتهما جمعية فدرالية ، مرة كل سنة في

دورة عادية ، وعند الحاجة في دورة استثنائية ، لمناقشة المسائل التالية والتصويت عليها :

أ — انتخاب اعضاء الحكومة الفدرالية .
ب — انتخاب رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس مجلس الوزراء .
ج — انتخاب اعضاء المحكمة الدستورية العليا .
د — انتخاب القائد العام للجيش الفدرالي .
هـ — انتخاب المستشار الفدرالي .
و — تقرير الحكومة حول اوضاع الدولة الفدرالية .
ز — بت نزاعات الاختصاص بين السلطات الفدرالية .
ح — اعلان حالة الطوارىء وحالة الحرب .

٢ — لا تستطيع الجمعية الفدرالية بدء مشاوراتها ، الا اذا كان النواب الحاضرون يشكلون الاغلبية المطلقة لمجموع عدد اعضاء مجلس الشعب ، والاغلبية المطلقة لمجموع عدد اعضاء مجلس الاقاليم . تتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة للاعضاء المقترعين في مجلس الشعب ، واغلبية مجموع عدد اعضاء مجلس الاقاليم .

٣ — عندما يجتمع مجلس الشعب ومجلس الاقاليم في جلسة مشتركة ، يكون مقرهما ومكتبهما في مقر ومكتب مجلس الشعب .

* المادة العشرون

١ — يجتمع مجلس الشعب ومجلس الاقاليم حكما في دورتين عاديتين كل سنة . ينعقدان كل على حدة ، في الوقت نفسه . تفتتح الدورة الاولى في اول يوم عمل من شهر تشرين الاول . وتفتتح الدورة الثانية في اول يوم عمل من شهر نيسان . ومدة الدورة العادية تسعون يوما .

٢ — يمكن دعوة مجلس الشعب ومجلس الاقاليم الى

عقد دورة استثنائية . على أساس جدول اعمال محدد ، وبناء على طلب الحكومة أو ثلث أعضاء أحد المجلسين . ومـدة الدورة الاستثنائية شهر على الاكثر .

* المادة الواحدة والعشرون

١ ــ جلسات مجلس الشعب ومجلس الاقاليم علنية . وينشر محضر المناقشات الكامل في الجريدة الرسمية .

٢ ــ بناء على اقتراح ثلث اعضائه او اقتراح الحكومة ، يستطيع كل من المجلسين أن يقرر الاجتماع ، بشكل لجنة سرية . والاقتراع على هذا الاقتراح هو نفسه سري .

٣ ــ الا اذا كان هذا الدستور يفرض اغلبية موصوفة ، وقرارات مجلس الشعب ليست صالحة الا في حال حضور اغلبية اعضائه وفي حال اقرارها بالاغلبية المطلقة للاصوات المقترعة ، وتتخذ قرارات مجلس الاقاليم بأغلبية مجموع عدد اعضائه .

* المادة الثانية والعشرون

يحق لاعضاء الحكومة ويتوجب عليهم ، اذا طلب منهم ذلك ، حضور جلسات مجلس الشعب ومجلس الاقاليم . ويستمع اليهم ، عندما يطلبون ذلك .

* المادة الثالثة والعشرون

١ ــ يمارس النائب مسؤولياته ، بدون تفويض امري .

٢ ــ لا يستطيع النائب ان يشغل في آن معا اي منصب فدرالي . ولا يستطيع بنوع خاص الجمع بين منصبه النيابي ومنصب عضو في الحكومة الفدرالية .

٣ ــ يحدد القانون حالات عـدم جواز انتخاب النائب وعدم جواز الجمع بين منصب النيابة ومناصب اخرى .

٤ ــ يفقد المنصب النيابي كل نائب يتغيب ، بدون اجازة ودون عذر شرعي ، عن حضور الجلسات .

٥ ــ تدفع للنائب تعويضات مـن الصندوق الفدرالي ، بواسطة قسائم حضور ، حسب عدد جلسات العمل التي يشارك فيها فعليا .

٦ ــ يستطيع النائب ، اذا احتاج ذلك وطلبه ، ان يحصل على معاش تقاعدي ، عندما يبلغ ٦٥ سنة من العمر . ويحسب المعاش بشكل متناسب مع مـدة الولايات . التي يكون قد اتمها النائب .

* المادة الرابعة والعشرون

١ ــ لا يمكن أن يلاحق النـائب ويبحث عنه ، ويوقف ويسجن او يحاكم ، بسبب الاراء والاقتراحات الصادرة عنه في خلال ممارسته ولايته .

٢ ــ لا يمكن ان يلاحق النائب ، في خلال مدة الدورات ، أو يوقف ، بسبب جريمة او عقوبـة ، الا بموافقة المجلس الذي ينتمي اليه ، باستثناء حالات الجرم المشهود .

٣ ــ لا يمكن ان يوقف النائب ، خـارج الدورة ، الا بموافقة مكتب المجلس ، الذي ينتمي اليه ، باستثناء حالات الجرم المشهود والملاحقات الموافق عليها او الادانة النهائية .

القسم الثاني   نشوء القوانين

* المادة الخامسة والعشرون

١ — اقتراح القوانين منوط بالحكومة الفدرالية والنواب .

٢ — مشاريع القوانين الصادرة عن الحكومة الفدرالية تناقش في مجلس الوزراء ، وتحال في آن معا الى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الاقاليم .

٣ — يجب ان تحمل القوانين المقترحة من النواب تواقيع ثلث نواب كل مجلس على الاقل .

٤ — لا تقبل الاقتراحات والتعديلات الصادرة عن النواب ، عندما يؤدي اعتمادها اما الى تخفيض الواردات العامة ، واما الى زيادة خطرة في عبء عام .

* المادة السادسة والعشرون

١ — يبحث كل مشروع او اقتراح قانون من قبل كل من المجلسين ، بهدف اعتماد نص موحد . ويبحث فيه ، حسب النظام الداخلي ، من قبل لجنة ، ثم من قبل المجلس نفسه ، الذي يقره مادة مادة ، ثم بتصويت نهائي على مجمل النص .

٢ — عندما لا يقر مشروع او اقتراح قانون بعد قراءتين من كل من المجلسين ، او اذا اعلنت الحكومة الطوارىء ، بعد قراءة واحدة من قبل كل منهما ، تؤلف لجنة توفيق مختلطة ، مكونة مناصفة من أعضاء المجلسين ، تقترح نصا حول الاحكام الباقية قيد المناقشة .

٣ — اذا توصلت لجنة التوفيق الى اعتماد نص مشترك ، لا يمكن قبول اي تعديل عليه ، ويقره المجلسان نهائيا ، واذا لم تتوصل اللجنة المختلطة الى اتفاق ، يعتبر مشروع او اقتراح القانون مرفوضا .

* المادة السابعة والعشرون

١ — يستطيع المجلسان ، عن طريق اقتراح مشابه ، الموافقة على اقتراحات ملزمة . تدعو الحكومة الى تقديم مشاريع قوانين تتناول مسائل معينة ، مع التقيد بتعليماتها .

٢ — يستطيع ايضا كل من المجلسين التصويت على دعوات موجهة للحكومة بخصوص درس بعض المسائل .

* الماده الثامنة والعشرون

ينشر رئيس الدولة الفدرالية القوانين ، في خلال العشرة أيام ، التي تلي احالة القانون الذي اقر نهائيا الى الحكومة الفدرالية .

* المادة التاسعة والعشرون

١ — لا يمكن تفويض الحكومة الفدرالية بممارسة المهام التشريعية .

٢ — اذا اعلنت حالة الطوارىء او حالة الحرب ، تستطيع الحكومة اعتماد أوامرها قوة القانون ، وهي ملزمة يوم نشرها رسميا بالذات ، بأن تحيلها الى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الاقاليم ، اللذين يدعيان الى الانعقاد خلال عشرة ايام ، من أجل تحويل الاوامر الى قوانين عادية ، باللجوء الى الاصول المعجلة . ومفعول الاوامر الرجعي يعتبر ملغيا ، اذا لم تحول الى قوانين ، في خلال الثلاثين يوما ، التي تلي نشرها .

* المادة الثلاثون

١ — تستطيع الحكومة الفدرالية ان تحيل الى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الاقاليم مشاريع قوانين معلنه مستعجلة . يعمد كل من المجلسين الى بحثها بالاولوية وفق اصول معجلة ، يحدد النظام الداخلي شكلياتها . وعند الحاجة تطلب الحكومة الفدرالية فتح دورة استثنائية لهذه الغاية .

٢ — تكون موافقة كل من المجلسين حاصلة ضمنا ، عند انتهاء مهلة الثلاثين يوما ، ابتداء من احالة مشروع القانون المعجل ، اذا لم يبته المجلسان في خلال هذه الفترة . تعلق مهلة الثلاثين يوما ، اذا لم تكن الجمعية الفدرالية في دورة .

٣ — مشاريع القوانين في المواضيع الدستورية والانتخابية ، ومشاريع الموافقة على الموازنات والحسابات ، لا يمكن ان تعطى صفة الاستعجال . بل يجب ان تبحث وتقر ، حسب الاصول العادية . تحصل ضمنا ، مع ذلك ، موافقة كل من المجلسين ، عند مرور مهلة التسعين يوما ، ابتداء من تاريخ احالة مشاريع الموافقة على الموازنات والحسابات ؛

اذا لم يبتها المجلسان في خلال هذه المدة .

٤ — في حال الموافقة الضمنية . ينشر رئيس الدولة الفدرالية ، بالطريقة نفسها ، التي تعتمد . عند اقراره من قبل المجلسين .

الجزء الرابع : الحكومه الفدرالية

* المادة الواحدة الثلاثون

تمارس حكومة فدرالية . او مجلس وزراء مؤلف من
ـرة اعضاء . السلطة العليا التوجيهية والتنفيذية والادارية
ولة الفدرالية .

* المادة الثانية والثلاثون

١ — تتألف الحكومة الفدرالية من عشرة وزارات :

٢ — الوزارات السياسية هي :

أ — وزارة العدل .
ب — وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية .
ج — وزارة الداخلية .
د — وزارة الدفاع .

٣ — الوزارات الاقتصادية هي :

أ — وزارة المال والموازنة والشؤون الاقتصادية .
ب — وزارة الاشغال العامة والمواصلات .
ج — وزارة البريد والاتصالات البعيدة المدى .

٤ — الوزارات ذات الصفة التربويه والاجتماعية هي :

أ — وزارة التربية والثقافة .
ب — وزارة الشؤون الاجتماعية .

ج ـ وزارة الصحة .

* المادة الثالثة والثلاثون

١ ـ اعضاء الحكومة الفدرالية او الوزراء يعينون لمدة ثلاث سنوات من قبل الجمعية الفدرالية ، ويختارون من بين المواطنين الذين يمكن انتخابهم . لكن لا يمكن اختيار اكثر من وزيرين تابعين لاقليم واحد او لاراضي بيروت الفدرالية .

٣ ـ يعاد انتخاب الحكومة الفدرالية كليا ، بعد كل انتخاب جديد للجمعية الفدرالية . ويمكن اعادة انتخاب الوزراء الخارجين من الحكومة انفسهم مرة اخرى .

٣ ـ يصار فورا الى ملء الشغور ، الذي قد يحصل في الحكومة الفدرالية ، في خلال فترة الثلاث سنوات ، للفترة الباقية من ولاية الحكومة . واذا لم تكن الجمعية الفدرالية في دورة ، تدعى الى دورة استثنائية لهذه الغاية .

٤ ـ يوضع كل عضو في الحكومة على رأس وزارة . ويحظر الجميع بين وزارتين او اكثر من قبل عضو واحد .

* المادة الرابعة والثلاثون

لا يستطيع اعضاء الحكومة الفدرالية في خلال مدة ولايتهم ، ممارسة اي عمل آخر ، في خدمة الدولة الفدرالية ، او في خدمة الاقاليم ، ولا ممارسة مهنة او اي نشاط في القطاع الخاص . والنائب ، الذي يصبح وزيرا ، يعتبر مستقيلا . والمندوب العام ، الذي يصبح وزيرا ، يحال على الاستيداع .

* المادة الخامسة والثلاثون

١ ـ الحكومة الفدرالية يرئسها رئيس الدولة

الفدرالية ، ولها نائب رئيس .

٢ ـ رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس الحكومة الفدرالية يعينان ، لمدة سنة ، من قبل الجمعية الفدرالية ، من بين اعضاء مجلس الوزراء .

٣ ـ الرئيس الخارج لا يمكن ان ينتخب رئيسا او نائبا للرئيس في السنة اللاحقة . والعضو الواحد لا يمكن انتخابه نائبا للرئيس سنتين متتاليتين .

٤ ـ يتقاضى رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس الحكومة الفدرالية والوزراء تعويضا شهريا من الصندوق الفدرالي . ويستطيعون ، اذا كانوا بحاجة الى ذلك وطلبوه ، الحصول على معاش تقاعدي ، عند بلوغهم سن الخمس والستين سنة . يحسب المعاش قياسا على مدة خدمتهم .

٥ ـ يوضع كل من رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس الحكومة الفدرالية على راس وزارة .

* المادة السادسة والثلاثون

ان مهام الحكومة ، ضمن حدود هذا الدستور ، هي بنوع خاص التالية :

١ ـ تسهر على تطبيق الدستور والقوانين والانظمة الفدرالية ، وتتخذ التدابير الضرورية من اجل تطبيقها وتأمين تنفيذها .

٢ ـ تسهر على ضمان القوانين الاساسية الخاصة بالاقاليم .

٣ ـ تدير الشؤون الفدرالية .

٤ ـ تشارك مع الجمعية الفدرالية في اقتراح مشاريع القوانين ، وتبدي رايها في القوانين المقترحة من قبل النواب .

٥ — تعمد الى تعيين المندوبين العامين الفدراليين ، عندما لا يكون ذلك من اختصاص سلطة اخرى .

٦ — تقترح اسماء المندوبين الفدراليين ، الذين يعود انتخابهم الى الجمعية الفدرالية .

٧ — تناط بها العلاقات الدولية للدولة الفدرالية ، وتسهر على مصالح هذه في الخارج .

٨ — تسهر على أمن الدولة الفدرالية الخارجي ، وعلى المحافظة على استقلالها .

٩ — تسهر على أمن الدولة الفدرالية الداخلي ، وعلى المحافظة على النظام العام والطمأنينة .

١٠ — تدبر الادارة الفدرالية ، وتراقب المندوبين العامين للادارة الفدرالية .

١١ — تراقب دوائر الادارات الاقليمية الموضوعة تحت رقابتها .

١٢ — تتولى ادارة مالية الدولة الفدرالية ، تحضر الموازنة ، وتؤدي حسابا عن الواردات والنفقات .

١٣ — تؤدي حسابا للجمعية الفدرالية عن ادارتها للشؤون العامة ، في كل دورة عادية وترفع اليها تقريرا حول اوضاع الدولة الفدرالية .

* المادة السابعة والثلاثون

١ — توزع الشؤون الحكومية على الوزارات وتعالج من قبلها ، ضمن حدود الاختصاصات العائدة لكل منها . لكن القرارات تصدر عن الحكومة ، بصفتها سلطة .

٢ — يمكن للقانون ان يخول الوزارات والاجهزة التابعة لها صلاحية بت بعض الشؤون بنفسها .

٣ — لا يمكن ان تلتئم الحكومة بصورة شرعية ، الا اذا حضر على الاقل ستة من اعضائها .

* المادة الثامنة والثلاثون

١ — تكلف مستشارية فدرالية ، تابعة لمستشار الدولة الفدرالية ، امانة سر الجمعية الفدرالية والحكومة الفدرالية .

٢ — ينتخب المستشار من قبل الجمعية الفدرالية ، لمدة ثلاث سنوات ، في الوقت نفسه ، مع المجلس الفدرالي .

٣ — توضع المستشارية تحت مراقبة الحكومة ، ويتم تنظيمها بقانون .

* المادة التاسعة والثلاثون

يكلف ديوان للمحاسبة مهام المحاسبة الوطنية الفدرالية والتفتيش العام على الاموال الفدرالية . ديوان المحاسبة مستقل ، وهو تابع اداريا للحكومة .

* المادة الاربعون

١ — تكون محكمة ادارية فدرالية ناظرة في النزاعات التستر وراء الاصبع والتغني بالديمقراطية والتقدمية دون قاضيا عاديا في الشؤون الادارية الفدرالية .

٢ — المحكمة الادارية الفدرالية مستقلة . وهي مرتبطة اداريا بالحكومة .

* المادة الواحدة والاربعون

١ — يملك مجلس الخدمة العامة صلاحيات في الامور التالية :

أ — ممارسة رقابة مسبقة على قانونية الاعمال الادارية المتعلقة بسير تمرس افراد الجيش والبوليس والخدمة العامة بوظائفهم ، على ان تستثنى منها المراقبة الاستنسابية .

ب — اختيار وتعيين ، عن طريق المباراة ، المندوبين الفدراليين ، الذين لايعود تعيينهم ، حسب القانون ، للحكومة الفدرالية او لسلطات اخرى .

ج — ابداء رأيه حول مشاريع واقتراحات القوانين والانظمة المتعلقة بالادارة الفدرالية ، او تحضير ووضع نص هذه المشاريع بنفسه ، اذا طلبت منه .

د — التفتيش على الادارة الفدرالية ، بما فيها المصالح الادارية العائدة للجيش والبوليس الفدرالي .

٢ — مجلس الخدمة العامة مستقل ، وهو مرتبط اداريا بالحكومة .

* المادة الثانية والاربعون

تنظيم المحاكم الفدرالية بموجب قانون يحدد بنوع خاص اختصاصها ، في ما يتعلق بالشؤون التي تثير اعتراضا على القوانين الفدرالية ، والنزاعات بين مواطنين منتمين الى اقاليم مختلفة ، والنزاعات التي تدخل طرفا فيها الدولة الفدرالية او احد موظفيها ، والنزاعات المتعلقة باعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المعتمدين في الدولة الفدرالية ، والمخالفات للقوانين الجنائية والضريبية .

الجزء الخامس : العلاقات الدولية

* المادة الثالثة والاربعون

يؤمن رئيس الدولة الفدرالية ادارة العلاقات الدولية . ويمثل الدولة فى الخارج . وهو يتولى اعتماد الممثلين

الدبلوماسيين لدى الدول الاجنبية ، ويقبل اعتماد الممثلين الاجانب لديه .

* المادة الرابعة والاربعون

يعقد رئيس الدولة الفدرالية المعاهدات . ويمكنه ان يفوض هذه الصلاحية بالنسبة للمعاهدات المعفية المصادقة . المصادقة .

* المادة الخامسة والاربعون

لا يمكن لاي معاهدة ، أيا كان شكلها او اسمها ، ان تربط لبنان بدون موافقة مسبقة ، صريحة او ضمنية ، لمجلس الشعب ومجلس الاقاليم ، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة الثانية والاربعون .

* المادة السادسة والاربعون

١ — يصادق رئيس الدولة الفدرالية على المعاهدات ، بعد موافقة مجلس الشعب ومجلس الاقاليم عليها . تعطى الموافقة بموجب قانون .

٢ — تخضع وحدها للمصادقة :

أ — المعاهدات التي تشير صراحة الى انه سيصادق عليها .

ب — معاهدات السلام ..

ج — معاهدات الاحلاف .

د — المعاهدات التي تنص على تعديل الحدود .

هـ — المعاهدات التي ينتج عنها تفويض سيادة .

و — المعاهدات المتعارضة هنا مع الدستور .

* **المادة السابعة والاربعون**

تخضع المعاهدات المعفاة من المصادقة لموافقة مجلس الشعب ومجلس الاقليم . وتمنح الموافقة ضمنيا ، عند انتهاء مهلة ثلاثين يوما ، اعتبارا من تاريخ احالتها على مكتبي المجلسين ، اذا لم يعمد خلال هذه الفترة ثلث اعضاء كل من المجلسين الى مناقشة قانون الموافقة والتصويت عليه . تعلق مهلة الثلاثين يوما ، عندما لا تكون الجمعية الفدرالية في دورة .

* **المادة الثامنة والاربعون**

تعفى من الموافقة السبقة من قبل مجلس الشعب ومجلس الاقاليم :

ا — المعاهدات التي اجاز عقدها القانون .

ب — المعاهدات التي يكون موضوعها تفسير معاهدة او تنفيذها .

ج — المعاهدات المعقودة لمدة لا تزيد على سنة واحدة ، والتي لا يفرض تنفيذها فتحا فوريا واكيد الاعتماد .

د — معاهدات الهدنة والاستسلام العسكرية .

* **المادة التاسعة والاربعون :** ينشر رئيس الدولة الفدرالية المعاهدات ، بمرسوم ، في الجريدة الرسمية . والمعاهدات المعقودة والمنشورة بصورة قانونية ، صفة القوة الملزمة في النظام القانوني الداخلي ، اعتبارا من تاريخ نشرها . ويتقدم مفعولها على مفعول القوانين ، شرط ان تطبق ، كل على حدة ، من قبل الفريق الاخر المتعاقد .

المادة الخمسون : المعاهدات ، التي تتطلب موافقة مجلس الجمعية الفدرالية ، والتي تتخذ ، حسب رأي الحكومة الفدرالية ، صفة الاستعجال ، يمكن ان تكون نافذة ، قبل ان تحظى بهذه الموافقة ، شرط ان تتضمن بندا ، يخول لبنان حتى نقضها في حال رفض المجلسين الموافقة عليها .

* **المادة الواحدة والخمسين :** تطبق الاكام السابقة ايضا في حالة الانضمام الى معاهدة .

المادة الثانية والخمسون : ينقض رئيس الدولة الفدرالية المعاهدات . ولا يمكن نقض المعاهدات ، التي حازت على موافقة الجمعية الفدرايلة ، الا عن طريق الموافقة اياها .

المادة الثالثة والخمسون : المحاكم على اختلافها مخولة صلاحية تفسير المعاهدات . ولا اختصاص لها لبت دستورية المعاهدات . واذا اثيرت مسألة اللادستورية، عند حصول خلاف ما ، على الهيئة القضائية ، التي يحال اليها الامر ، ان تعلق البحث فيه وان تحيل القرار الى المحكمة الدستورية .

المادة الرابعة والخمسون : قواعد القانون الدولي العام هي جزء عضوي من القانون اللبناني . لها سلطة اعلى من سلطة القوانين ، وتنشأ عنها مباشرة حقوق وموجبات بالنسبة للاشخاص الحقيقيين والمعنويين . واذا ظهر شك ، في خلال خلاف ما ، حول قاعدة من قواعد القانون الدولي العام ، على الهيئة القضائيه ، التي يحال اليها الامر، ان تمتنع عن بته ، وان تحيل القرار الى المحكمة الدستورية .

الجزء السادس : الاقاليم

الماده الخامسة والخمسون :

١ — تدار شؤون كل اقليم بموجب قانون اساسي يوضع بموجب قانون اقليمي وقابل للتعديل بالطريقة نفسها . لكن القانون الاساسي لا يمكن اعتماده من قبل الجمعية الاقليمية الا باغلبية ثلثي الاصوات المعبر عنها .

٢ — يجب ان يتوافق قانون الاقليم الاساسي مع مبادىء الدولة القائمة على اسس قانونية جمهورية وديمقراطية واجتماعية ، وفق المعنى الوارد في هذا الدستور .

٣ — تضمن الدولة الفدرالية مطابقة قانون الاقليم الاساسي لاحكام الدستور الفدرالي ، لا سيما للحقوق الاساسية المنصوص عليها في الجزء الاول من هذا الدستور .

المادة السادسة والخمسون : يتقدم القانون الفدرالي على القانون الاقليمي .

المادة السابعة والخمسون : تتبادل السلطات الفدرالية والاقليمية المساعدة والمؤازرة .

*** المادة الثامنة والخمسون :**

١ — تملك الاقاليم حق التشريع والتنفيذ في الشؤون ، التي لا ينيطها صراحة هذا الدستور بالسلطات الفدرالية .

٢ — في ميدان التشريع المحصور بالسلطات الفدرالية ،

لا صلاحية للاقاليم بالتشريع ، الا بمقدار ما يجيز ذلك قانون فدرالي صريح .

*** المادة التاسعة والخمسون :**

١ — على الاقاليم ان تتخذ ، تحت مراقبة السلطات الفدرالية ، التدابير الضرورية الايلة الى تأمين تنفيذ القوانين الفدرالية والمعاهدات الدولية ، في حدود اختصاصاتها الذاتية .

٢ — عندما لا يلتزم اقليم بالموجبات الفدرالية ، التي يفرضها أمام هذا الدستور وأما القوانين الفدرالية ، تستطيع الحكومة الفدرالية ، بموافقة مجلس الاقاليم اتخاذ التدابير الضرورية الايلة الى جعل هذا الاقليم يلتزم بالتزاماته ، عن طريق الاكراه الفدرالي .

ب — معاهدات السلام .

ج — معاهدات الاحلاف .

د — المعاهدات التي تنص على تعديل الحدود .

هـ — المعاهدات التي ينتج عنها تفويض سيادة .

و — المعاهدات المتعارضة هنا مع الدستور .

وفي الحالات المنصوص عليها في البنود (د) و (هـ) و (و) ، لا تستطيع الجمعية الفدرالية اعطاء موافقتها ، الا باللجوء الى اصول التعديل الدستوري .

المادة الستون : تسري ذات الحقوق والموجبات على جميع اللبنانيين ، في كل الاقاليم .

المادة الواحدة والستون : في المناصب الفدرالية العليا ، يجب أن يعين موظفون ينتمون الى جميع الاقاليم ، قدر الامكان ، وبنسبة ملائمة . وفي بقية المناصب الفدرالية ، يجب اختيار الموظفين ، بصورة عامة ، من الاقليم ، الذي يمارسون فيه نشاطهم .

*** المادة الثانية والستون :**

١ — في كل اقليم ، يتمثل الشعب بجمعية اقليمية ، تمارس السلطة التشريعية وتكون العاصمة الاقليمية مقرها .

٢ — يتم انتخاب الجمعيات الاقليمية بالاقتراع العام ، المباشر والسري ، وفي التمثيل النسبي ، من قبل جميع مواطني الاقليم ، الذين يخولهم قانون الانتخاب حق الاقتراع .

٣ — لا يجوز ان يخضع قانون انتخاب الاقليم الناخبين والمرشحين لشروط اقسى من تلك التي يفرضها قانون انتخاب الجمعية الفدرالية .

٤ — تتكون الوحدة الانتخابية من الدائرة . يجب ان توزع المقاعد النيابية على الدوائر بنسبة عدد مواطنيها . يجب الا يتعدى عدد المستشارين الاجمالي الثلاثين .

٥ — تنتخب الجمعية الاقليمية لمدة ثلاث سنوات ، وتجدد كليا في كل مرة .

المادة الثالثة والستون : لا تكون قرارات الجمعية الاقليمية صالحة ، الا اذا حضرت اغلبية اعضائها ، واقرت بالاغلبية المطلقة للاصوات المعبر عنها ، باستثناء الحالات التي ينص فيها هذا الدستور او قانون الاقليم الاساسي على اغلبية موصوفة .

* المادة الرابعة والستون :

١ — كل قانون تقره الجمعية الاقليمية ، يجب ان يبلغ ، قبل نشره ، الى الوزارة الفدرالية المختصة ، من قبل حاكم الاقليم .

٢ — كل قانون تقره الجمعية الاقليمية يجب ان يصدر ، وفق احكام قانون الاقليم الاساسي ، وان ينشره حاكم الاقليم في نشرة قوانين الاقليم .

* المادة الخامسة والستون

١ — يمكن حل الجمعية الاقليمية ، بناء على اقتراح الحكومة الفدرالية وبموافقة مجلسي الجمعية الفدرالية .

٢ — بعد حصول الحل ، يصار الى اجراء انتخابات جديدة، في مهلة ثلاثة اسابيع، طبقا لاحكام القانون الاساسي. ويجب أن تدعى الجمعية الجديدة الى الانعقاد خلال الاسابيع الثلاثة ، التي تلي الانتخابات .

* المادة السادسة والستون :

١ — يتمتع المستشارون الاقليميون بنفس الحصانة التي يتمتع بها النواب .

٢ — تدفع للمستشارين الاقليميين تعويضات من الصندوق الاقليمي ، بموجب قسائم حضور ، وبناء على كل جلسة عمل يشاركون فيها فعليا .

* المادة السابعة والستون :

١ — تمارس السلطات التنفيذية في كل اقليم من قبل حكومة اقليمية ، تنتخبها الجمعية الاقليمية .

٢ — تتألف الحكومة الفدرالية من حاكم الاقليم ، ونواب، حاكم ، وعدد ضروري من الاعضاء . الحكومة الاقليمية هي مسؤولة أمام الجمعية الاقليمية ، ويمكن لهذه ان تسقطها .

٣ — يحق فقط للاشخاص الممكن انتخابهم للجمعية الاقليمية ان يكونوا اعضاء في الحكومة الاقليمية .

٤ — تدوم ولاية الحاكم سنة واحدة لا يمكن تجديدها مباشرة .

* المادة الثامنة والستون :

١ — يقسم كل اقليم الى وحدات ادارية على نوعين : الدوائر والبلديات .

٢ — تتبع البلديات للدوائر .

٣ — تتمتع الدوائر والبلديات بالشخصية القانونية ، ضمن الحدود المنصوص عليها في القوانين الفدرالية والاقليمية .

٤ — الهيئة العليا في الدائرة هي مجلس الدائرة والهيئة العليا في البلدية هي المجلس البلدي .

الجزء السابع : اراضي بيروت الفدرالية

المادة التاسعة والستون : يطبق هذا الدستور مباشرة على كل ساحة اراضي بيروت الفدرالية .

المادة السبعون : تعود السلطة التشريعية على اراضي بيروت الفدرالية الى الجمعية الفدرالية .

٥ — يتم انتخاب المجالس بالاقتراع العام ، المباشر والسري ، وفق التمثيل النسبي ، من قبل جميع المواطنين ، الذين تكون اقامتهم في الوحدة الادارية والذين يحق لهم الاقتراع . حق الانتخاب والترشيح لا يمكن اخضاعه لشروط اقسى من تلك المفروضة على انتخابات مجلس الاقاليم . ولكي يمكن انتخاب شخص ما في وحدة ادارية ، يجب ان يكون فيه سكنه الرئيسي .

٦ — يجب الا يتعدى عدد المستشارين الاجمالي في الدائرة التسعة . ويكون الامر كذلك بالنسبة للمستشارين البلديين .

٧ — تحدد القوانين الفدرالية والاقليمية ، ضمن نطاق اختصاصات كل منها ، الشؤون الادارية ، الداخلة في صلاحيات مجالس الدوائر والمجالس البلدية .

*** المادة الواحدة والسبعون :**

١ — يمارس السلطة التنفيذية على اراضي بيروت الفدرالية مجلس للعاصمة ، مؤلف من عشرة اعضاء، ينتخبون بالاقتراع العام ، المباشر والسري، وفق مبدأ التمثيل النسبي، مواطنوا العاصمة الذين لهم حق الاقتراع هم ناخبون كما يمكن انتخابهم .

٣ — قرارات مجلس العاصمة هي جماعية .

المادة الثانية والسبعون : يرئس مجلس العاصمة حاكم العاصمة ، الذي يعاونه نائب الحاكم . يتم اختيار الحاكم ونائب الحاكم من قبل الحكومة الفدرالية ، من بين اعضاء مجلس العاصمة المنتخبين .

*** المادة الثالثة والسبعون :**

١ — يمنع ادخال صناعات جديدة الى اراضي بيروت الفدرالية .

٢ — يتوجب على المؤسسات الصناعية ان تقيم مركزها الاداري في الاقليم ، الذي يوجد فيه مركزها الاستثماري الرئيسي .

المادة الرابعة والسبعون : يحدد قانون فدرالي تفاصيل تطبيق الجزء السابع من هذا الدستور ، وينظم ادارة اراضي بيروت الفدرالية .

مشروع الولايتين :
عام ١٩٧٧

مقدمة :

نموذج آخر من النماذج المقدمة من حزب الوطنيين الاحرار وقد عرضه السيد كميل شمعون والسيد موسى برنس في اكثر ن مجال عالمي طالبا دعم الاطراف المتصل بها لاقامة الولايتين في لبنان .

الوثيقة :

المادة الاولى : في الدولة واراضيها :

لبنان دولة مستقلة ذات سيادة تامة يحدها :

شمالا : من مصب النهر الكبير على خط يوافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر .

شرقا : خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر نهر العاصي (اورنت) مارا بقرى معيصره .

جنوبا : حدود قضائي صور ومرجعيون الحالية .

غربا : البحر المتوسط .

المادة الثانية : لا يجوز التخلي عن احد اقسام الاراضي اللبنانية او التنازل عنه .

المادة الثالثة : تنشأ في دولة لبنان ولايتان ومنطقة مشتركة :

تتكون الولاية الاولى من المدن والمجموعات السكنية والاراضي الزراعية والمشاعية التابعة لها والتي كانت

وفي الحالات المنصوص عليها في البنود (د) و (هـ) و (و) ، لا تستطيع الجمعية الفدرالية اعطاء موافقتها ، الا باللجوء الى اصول التعديل الدستوري .

معروفة باسم متصرفية جبل لبنان والمحددة وفقا لبروتوكولي ١٨٦١ و ١٨٦٤ .

تضاف اليها :

بيروت الشرقية باستثناء المنطقة المشتركة كما ستحدد فيها بعد .

من الشمال ....

من الشرق ....

من الجنوب ....

المادة الرابعة : تتألف الولاية الثانية من القسم الغربي لمدينة بيروت باستثناء المنطقة المشتركة ومن باقي المدن والمجموعات السكنية والاراضي الزراعية والمشاعات التابعة لها .

المادة الخامسة : تتألف المنطقة المشتركة من الوسط التجاري لمدينة بيروت يحده شمالا محلة الكرنتينا والصيفي شرقا الخط الممتد من اول شارع الحمراء والبنك المركزي الى ساحة رياض الصلح الى ساحة الدباس الى اول شارع النهر قبلة مبنى السفارة الاميركية ومدخل الجامعة الاميركية غربا البحر المتوسط .

المادة السادسة : تتمتع كل ولاية بحكمها الذاتي في تقرير وادارة شؤونها الادارية والسياسية والقضائية والتشريعية والعسكرية والثقافية وفرض الضرائب وجبايتها وتقرير الموازنة وانفاقها .

المادة السابعة : السلطة التنفيذية : يراس كل ولاية حاكم او رئيس للجمهورية يتمتع بالصلاحيات الدستورية

المنصوص عنها في الدستور الحالي تعاونه حكومة مؤلفة من وزراء يعينهم رئيس الجمهورية ويختار من بينهم رئيسا ويحدد مسؤولياتهم وفقا لاحكام الدستور الحالي .

ولا يتولى الحاكمية ام رئاسة الجمهورية الا اللبناني الذي اتم الخامسة والثلاثين من عمره ، وتتوفر فيه كافة المؤهلات القانونية .

المادة الثامنة : السلطة التشريعية : يمارس السلطة التشريعية في كل ولاية مجلس نيابي مؤلف من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقا للقانون الذي تصدره كل ولاية وفي المرة الاولى يتم انتخابهم وفقا للمقررات التي ستتخذها الهيئة التأسيسية المناط بها التصديق مؤقتا على النظام الدستوري المقترح .

المادة التاسعة : يحق لكل مواطن لبناني ذكرا كان ام انثى اتم الخامسة والعشرين من عمره ان يرشح نفسه للانتخابات النيابية في الولاية التي ينتمي اليها ، كما ان لهذا المواطن حق الاقتراع عندما يتم العشرين من عمره .

المادة العاشرة : السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها في كل ولاية بموجب قانون يحفظ للقضاء مستواه الرفيع ثقافيا ومعنويا ويصون استقلاله كما يوفر الضمانات كاملة لحقوق المتقاضين .
وتصدر القرارات من كافة المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني .

المادة الحادية عشرة : المجلس الاعلى للمصالح المشتركة :

يتألف المجلس الاعلى للمصالح المشتركة من ستة اعضاء ومن سكريتيريتين عامتين تمثل الطوائف الرئيسية :

المادة الثانية عشرة : رئاسة المجلس الاعلى تكون

بالتناوب بين الستة اعضاء مدة ولاية كل منهم سنة واحدة ، تؤخذ القرارات بأكثرية الاصوات وعند التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا .

المادة الثالثة عشرة : قرارات المجلس الاعلى نافذة ما لم يعترض عليها من قبل حكومة احدى الولايتين في خلال شهر واحد من تاريخ تبلغها القرار خطيا مع العلم بالاستلام .

المادة الرابعة عشرة : تعين حكومة كل ولاية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء نصف اعضاء المجلس الاعلى وسكريتيرا عاما واحدا .
يتولى الرئاسة لاول سنة اكبر الاعضاء سنا .

المادة الخامسة عشرة : مدة ولاية اعضاء المجلس الاعلى والسكرتيرين العامين ستة سنوات قابلة للتمديد وفقا لرغبة الحكومة التي يعنيها الامر .

المادة السادسة عشرة : يمارس المجلس الاعلى للمصالح المشتركة الصلاحيات التالية :
اولا : تطبيق الانظمة والقوانين والقواعد التي تقوم عليها الوحدة الاقتصادية .

ثانيا : تطبيق الوحدة الجمركية واستلام ادارة الجمارك في كافة الموانىء ونقاط الحدود اللبنانية وجباية الرسوم ومنع التهريب ولاجل بلوغ هذه الغاية للمجلس الاعلى ان ينشىء شرطة جمركية تابعة له مباشرة والاستعانة بقوى الامن التابعة لكل من الولايتين .
ثالثا : صيانة النقد اللبناني وتأمين وحدته .
رابعا : تأمين حرية وسلامة المواصلات البحرية والبرية والجوية .

المادة السابعة عشرة : يصدر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة تقريرا سنويا مفصلا عن حركة الاستيراد والتصدير واعادة التصدير ، كما يجب ان يتضمن تقريره بيانـا عن حالة النقد واوضاع الاحتياط ومقدار الرسم الجمركي المجباة .

المادة الثامنة عشرة : تـوزع العائدات الجمركيـة بين الولايتين على الصورة التالية : يدفع ثلث العائدات لصندوق كل ولاية ويحتفظ بالثلث الباقي في حساب خاص لمدة ثـلاث سنوات يوزع بعدها على كل ولاية حسب مساهمتها في تكوين العائدات المشار اليها .

المادة التاسعـة عشرة : من اجـل تنسيـق الخطط المتعلقة بتأمين وسلامة وحرية تنقل المواطنين عبر الاراضـي

اللبنانية وسلامة وحرية اقامتهـم ومـن اجل تنسيـق خطط الدفاع عن سلامة الارض اللبنانية والسياسة الخارجية تعقد اجتماعات دورية بين الوزراء المختصين من كل ولاية مرة واحدة كل شهرين وبصورة استثنائية كلما تدعو الحاجة لدرس مـا يجب اتخاذه من تدابير ضرورية .

المادة العشرون : تطبق قوانين الولاية من مدنية وجزائية على كافة المقيمين على اراضيها مهما كانـت الولايـة التـي ينتمون اليها كما يخضعون للسلطات القضائيـة والاداريـة والامنية القائمة .

المادة الحاديـة والعشرون : للمقيميـن في المنطقـة المشتركة حق الخيار في الانتماء الى الولاية التي يختارونهـا ويكونوا خاضعين للانظمة والقوانين المعمول بها فـي تلـك الولاية .

المادة الثانية والعشرون : تعطى لكل مواطـن لبنانـي تذكرة هوية من لون وقياس واحد تحمـل فقط الاشارة الـى الولاية التي ينتمي اليها .

المادة الثالثة والعشرون : احكام موقتة : يحـق لمـدة سنة واحدة غير قابلة التمديد لكل مقيم علـى ارض ولاية ان يبدل انتماءه الـى الولاية الاخرى دون ان يؤثر هذا الطلب على حرية اقامته ويبقى خاضعا للقوانين والانظمة المعمول بها في الولاية التي يقيم فيها .

الختـــام

ان مناداتنا بالتصدي لهذه المشاريع التقسيمية الدافعـة باتجاه اقامة دويلات طائفية لم يكن في اي لحظة من اللحظات مرده خوفا من نشوئها لاننا كما حاربنا العنصرية الصهيونية وما زلنا مصممين على تحرير كامل التراب العربي فـي فلسطين . لدينا الرغبة والقدرة على محاربة النماذج الطائفية الجديدة . ولكن مناداتنا اليوم بالتصدي للتقسيم نابعة مـن القناعة لدينا بعدم هدر حقوق المواطنين المسيحيين وانهـا الفائدة التي كانوا يجنوها من الاقاليم العربية . ان حرصنـا على انسانية القوميه العربيه ، وهي الغطاء الذي تنطفـيء تحت شعلة لطائفية ويتبلور فيـه مضمون الوحـدة الكاملـة بسماتها الانسانية ، وهـو رائدنا لمحاربـة المخططات التقسيمية . ان اي اعلان لدولة تقسيمية في لبنان سيحـرم المقسمين حق التنقل بين الاقاليم العربية وحتى بيـن الـدول الصديقة لها ويدفع بالغالبية العظمى من السكان الى الهجرة الى استراليا وخلافها حيث لا ملاذ ولا مأوى ..

ونحن كقوميين عرب نقولها بوضوح وصراحة ، ان الكيانية اللبنانية بشكلها الحالي وحدودها الحالية هي الحد الادنى من الممكن الذي نقبل به لأن تطلعاتنا وحدودية عربية قوميـة ، فاما أن يكون لبنان الحد الادنى مرحليا او لا يكون . وان كان جبل لبنان سابقا قد تميز لفترة من الفترات بحروب طائفية فقد كان رديفها الفردي والفعلي هجرة واسعة وشاملة من بنية ولم يعرف لبنان السياسي الوطنية الحقيقية والتشبث بالارض من بنيه الا بعد اعلان لبنان الكبير وانضمام الساحل والداخل اليـه .

فهرس